الشاطبية والطيبة
دراسة منهجية مقارنة على المقدمة والتكبير والخاتمة

إعداد
د. محمد مصطفى علي علوة
الأستاذ المساعد في كلية الدعوة وأصول الدين
جامعة أم القرى ـ بمكة المكرمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله الملك العلام صاحب المنة والإنعام، لم يستفتح بأفضل من اسمه كلام، ولم ير في مثل بيان كتابه بيان ، أنزله " (بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ) [1]، ويسره بأحكامه وقراءاته للناس أجمعين، حيث جعل له أحرفاً تدل على عظيم إعجازه ووفق من شاء لتعلم طرقه وأوجه رواياته والصلاة والسلام على نبيه ومصطفاه، الذي أوتي جوامع الكلم ومنها قوله "خيركم من تعلم القرآن وعلمه فكان خير من قرأ القرآن وأقرأه أئمة الهدى من الصحابة المرضيين، فاللهم صلى وسلم وبارك عليهم أجمعين ومن تبعهم وسار على نهجهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدين... وبعد.

فقد تكفل الله بحفظ كتابه العزيز من التهويل والتخريف والتصحيف، ومن الزيادة والنقصان فقال سبحانه (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) ، ومن مظاهر هذا التكفل أن هيأ لخدمة كتابة جماعات من العلماء عمروا به أوقاتهم، وأفنوا من أجله طاقاتهم، فصنفوا المصنفات، ونظموا المنظومات وعقدوا هنالك شروحاً وافيات بالتهذيب والتعليق آملين تخليصها من شوائب الضعف، والمطالع لهذه المؤلفات التي عنيت بقراءات القرآن الكريم، منذ أن بزغ فجر التدوين وإلى وقتنا يجد نفائس الأعمال المتفردة بالجودة والإتقان التي حافظت على قراءاته متواترها وشاذها.

غير أن التأمل في هذه الأعمال يجدها قد تنوعت في منهج مؤلفيها تبعاً لاختلاف طرائقهم وأغراضهم، ولا يمكن لمنصف أن ينكر فضلها وقيمتها، وكيف أنها كانت ومازالت غرة ناصعة في جبين التأليف، رفعت الحجب عن محاسن هذا العلم وكشفت الستر عن قوانين عدة وجمعت مسائله وبعجت شوارده وفصلت مجمله ولخصت مطوله. وشاركت بأثر بالغ في الحفاظ على فن القراءات وإتقانه، وضبط قواعده وأصوله ومصطلحاته.

---

١ - الشعراء/ ١٩٥

وكان مما أعجبني من هذه المؤلفات: المنظومات التي عنيت بجمع القراءات معزوة لأصحابها من الأئمة المعتبرين.

ومما لا شك فيه أن دراسة هذه المنظومات التي أجمع الناس عليها ذات أهمية في تثبيت القراءات التي تواترت عن النبي ﷺ، فضلاً عن أهميتها في استحضار هذه القراءات عند الحاجة وأثناء القراءة على ما قال ابن الجزري:

.....*** ليسهل استحضار كل طالب[1].

ويأتي في صدارة هذه المنظومات فضلاً عن ذيوعها وانتشارها لامية الشاطبي المسماة: "حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع" ثم متممتها للعشر لامية ابن الجزري في القراءات الثلاث، وهي المعروفة بـ "الدرة المضية في القراءات الثلاث المروية"، وقد جمعوا ما يعرف بـ القراءات العشر الصغرى، ويأتي نظم ثالث بديع في نظمه دقيق في مادته وهو متن "طيبة النشر في القراءات العشر" الكبرى وهو المعروف بـ أرجوزة ابن الجزري.

وهذه المنظومات تحمل بين طياتها علماً غزيراً، مع ما لمؤلفيها من مكانة لدى الناس حتى كاد الناس لا يعرفون القراءات إلا بهذه المنظومات.

وقد راعني في هذه المنظومات تغاير منهج الشاطبي وابن الجزري في مسائل عديدة، ورأيت أموراً تحتاج إلى وقفات وتحقيقات، فما يذكره هذا في مكان أو باب من الأبواب يذكره الآخر في باب آخر، بل وقد يذكران الأمر في نفس المكان ويعبر كل بتعبير مغاير، هذا يستعمل قاعدة وهذا يستعمل قاعدة غيرها..... الخ"

والتساؤل: هل لهذا التغاير من ضابط، وما وجهة كل وهل يمكن الانتصار لهما أو ترجيح أحدهما؟ وما مكان قول ابن الجزري: وكل ذا اتبعت فيه الشاطبي...

مما نحن فيه؟ وماذا تعني المتابعة؟ وهل هي خاصة بالكلام أو بالسكوت كذلك؟ وهل هي في الإصابة والخطأ ...الخ.

من أجل هذا وغيره الكثير – مما سيظهر أثناء الدراسة – رأيت لزاماً على المهتمين بأمر القراءات والمشتغلين بشأنها أن يبرزوا هذه الأمور تسهيلاً لحفظة القرآن الكريم

---

١ - البيت ٥٤ من الطيبة، إتحاف البررة/ ١٧١.

وقراءاته المتواترة، فجاء هذا البحث لبنة أولى في دراسة منهجية مقارنة بين الإمامين الجليلين الشاطبي وابن الجزري في منظومتيهما "الشاطبية والطيبة" خدمة لكتاب الله، وحرصاً على أن أسجل اسمي في قائمة من شارك في هداية الناس إليه، وهذه الدراسة وفكرتها كانت تراودني منذ وقت بعيد حتى إني قدمت خطة للدكتوراه بها، لكن الله أراد أن تكون الدكتوراه في توجيه القراءات المتواترة ومعالم هذا التوجيه[1]" وها أنا أعود إليها، وسميت هذه الدراسة "الشاطبية والطيبة" دراسة منهجية مقارنة على المقدمة والتكبير والخاتمة.وقد أتت هذه الدراسة في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة.

أما المقدمة فذكرت فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياري له والدراسات السابقة ومنهجي فيه وخطة البحث وصعوباته ومشقاته.

وأما التمهيد فذكرت فيه تعريفاً موجزاً بالقرآن والقراءات، وبالمنظومتين ثم دراسة قول ابن الجزري:

وكل ذا اتبعت فيه الشاطبي*** ليسهل استحضار كل طالب(٢)

وأما المبحث الأول فجاء بعنوان: مظاهر التغاير وآثارها بين الإماميين الشاطبي وابن الجزري في المنهج العام في المنظومتين.

وأما المبحث الثاني فجعلته لرصد مظاهر التغاير وآثارها بين الإمامين الشاطبي وابن الجزري في المقدمة والتكبير والخاتمة.

وأما الخاتمة فذكرت فيها أهم نتائج البحث وتوصياته، على أنه ثمة نتائج متناثرة في ثنايا البحث، ثم ذيلت البحث بقائمة بأهم المصادر والمراجع، ثم فهرست لموضوعات البحث.

---

١ - طبعت هذه الرسالة بفضل الله في دار الصحابة للتراث بطنطا.

٢ - البيت ٥٤ السابق من الطيبة.

منهج البحث

اقتضت طبيعة البحث أن أجمع بين المنهجين الوصفي والمعياري في منهج شبه تكاملي.

أما المنهج الوصفي فلأن البحث عبارة عن نصوص مكتوبة كنت أقوم بوصفها مع ذكر المعنى المراد عند اصحابها - الإمامين الشاطبي وابن الجزري.

وأما المنهج المعياري فجاء تابعاً في مقابلة كلام الإمامين الجليلين مع بيان تغاير المنهجين، وبيان وجهة كل منهما ثم الحكم وإبداء الرأي في التوفيق بينهما أو الميل إلى أحدهما، على أنه ثمة اتفاقات عديدة أضربت عنها الذكر صفحا لأن البحث لتغاير المنهج، أما مواضع الاتفاق وهي كثيرة بل هي الغالبة على المنظومتين فلا تدخل معنا وهذا ما أفرزته دراسة قوله ابن الجزري: وكل ذا اتبعت فيه الشاطبي[1].

أهمية الموضوع:

تأتي أهمية الموضوع من أنه يستقى مادته من النبع القرآني الفياض الذي يتدفق عطاؤه لأنه يدور في فلك القراءات المتواترة ومالها من علاقة وثيقة بالقرآن الكريم، كما أن هذا البحث يؤصّل لجانب جد هام في العناية بالقراءات المتواترة وهو دراسة متأنية في المنظومتين وإبراز وجهة الإمامين الشاطبي وابن الجزري، وكيف أن لكل منهما في مواضع الاختلاف – موضوع الدراسة – وجهة قصدها، فهمناها أم لم نفهمها؟ أشار إليها من قبلنا أم لا، والغرض من هذا كله عدم التسرع في الحكم بله التخطئة وهذا ما ألمح إليه الشاطبي حين قال:

وإن كان خرق فادركه بفضلة*** من الحلم وليصلحه من جاد مقولاً(٢)

كما أن هذه الدراسة هدفها الأول مناقشة ما يعرض علينا ولا سيما ما جاء في موقف واحد وتغاير المنهج، ثم إبراز أثر الشاطبي في ابن الجزري، وإضافات ابن الجزري – بحكم تأخره - أو استدراكاته على الشاطبي.

---

١ - يراجع البيت ٥٤ من الطيبة.

٢ - البيت ٧٨ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة /٧.

على أن هذه الدراسة لا تعني من قريب أو بعيد طعناً أو تقليلاً من شأن الإمامين الجليلين أو أحدهما، بل هي تأكيد على بيان فضلهما وسلامة قصدهما، غاية ما تبتغيه هو بيان الوجهة الحقة أو الموافقة والمخالفة المنهجية في الصياغة والذكر تبعاً لما سنه الشاطبي وابن الجزري وقطعا به على أنفسهما، على أن أحداً لا يمكنه إلا أن يؤكد أنهما قد جمعا ما تواتر من قراءات لدى الأمة سبعية أو عشرية وفق طريقيهما.

الدراسات السابقة:

لا توجد دراسات سابقة تناولت الموضوع بالطريقة التي سرت عليها اللهم إلا أقوالاً متناثرة هنا و هناك عند شراح المنظومتين، ودون عقد للموازنة بين المنهجين.

صعوبات البحث ومشقاته:

أتت صعوبة البحث ومشقاته من أمور:

- عدم وجود دراسات سابقة أصلت لفكرة الموضوع، ودراسة منهج الإمامين معاً وعقد مقارنة فيما اختلفا فيه.
- كما جاءت الصعوبة من سلامة وصحة كلا الوجهتين أو المنهجين عن الإمامين الشاطبي وابن الجزري، وكان على أن أبين صحة ذلك أو أرجح وجهة على وجهة مستعملاً معايير خاصة لهذا الترجيح، وهذه المعايير قد لا يأخذ بها البعض فضلاً عن عدم وجودها أصلاً فهي صعوبة مركبة كما ترى.
- كما جاءت الصعوبة الأقوى من مكانة الإمامين في نفوس الناس، حيث اطمأن الناس إلى تلقي أقوالهما بالقبول، وصار الرجوع إلى هاتين المنظومتين – بجوار الدرة - أمراً لازماً للمشتغلين بالقراءات المتواترة قراءة وعرضاً وإقراءً واستشهاداً واستدلالاً ...الخ، ولهذا فإن الكلام عنهما أو عن أحدهما يعد من قبيل المغامرة، وعلى صاحبه أن يتهيأ للمحاذير التي تقابله، والردود التي تنتظره في دراسة شبه جديدة في بابها، وكان الباحث يعي هذا جيداً بل ويقبل بسعة صدر الرأي والرأي الآخر بل ويضعهما في عين الاعتبار ما استند

ذلك إلى أدلة وقرائن منهجية تتفق والفكر المستنير دون تعصب أو هوى، لهذا سرت أتحسس الخطى قدر جهدي واستطاعتي في موضوع لم توضع له معايير عامة تقننه وتضبط جوانبه، والكلام هنا من قبيل الإدلاء بدلوى كما أدلى السابقون بدلوهم كل قد تأثر بثقافاته ومآربه.

والله أسأل أن يتم الدراسة كما ينبغي، وأن تنال قبول أساتذتي ومشايخي وإخواني أهل القرآن الكريم، وأن يحسن قصد كاتبها، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله في صحائف الأعمال.
(إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ)

د. محمد مصطفى على علوة .

التمهيد : وفيه ثلاثة أمور:

أولا- تعريف القرآن والقراءات:

مما لا بد منه ونحن نتكلم عن موضوع يتعلق بالقراءات أن نعرف بها وبالقرآن الكريم، ولكن نظراً لكثرة الأقوال والتعريفات فضلاً عن تصدر ذلك في العديد من الدراسات والمؤلفات سأذكر تعريفاً موجزاً لهما على النحو التالي:

١) تعريف القرآن لغةً واصطلاحاً:

- التعريف بالقرآن لغةً:

هو مصدر للفعل قرأ المهموز العين ولهذا الفعل مصدران آخران هما "قراءة وقرء"[١] يقال: قرأ قراءة وقرآناً... والمعنى الجامع لهذه المصادر هو الجمع والضم حيث إن القرآن يجمع السور فيضمها[٢]، ويجمع الحقائق والمعاني والحكم... الخ، ثم نقل هذا المعنى المصدري وجعل اسما للكلام المعجز المنزل على سيدنا محمد ﷺ، من باب إطلاق المصدر على مفعوله[٣]، ويشارك الكلمة الشريفة "القرآن" في المعنى السابق مادة "قرى" المعتل يقول ابن فارس: ..... وإذا همز هذا الباب كان هو والأول سواءُ[٤] [٥].

- التعريفات بالقرآن الكريم اصطلاحاً:

تعددت تعريفات العلماء للقرآن الكريم اصطلاحاً، إيجاز وتوسطاً وإطناباً وهو ما عرف بالتعريف بالعبارة، ليفرقوا بينه وبين تعريف آخر هو المعروف بالإشارة على نحو ما نراه في قول صاحب البصائر: القرآن في الشرع اسم للكتاب المفتتح بفاتحة الكتاب المختتم بـ "قل أعوذ برب الناس"[٦] ومن التعريف بالعبارة ما نراه في تعريف

---

١ - لسان العرب/ ق ر أ

٢ - السابق، ويراجع المفردات للراغب الأصفهاني / ٤٠٢.

٣ - مناهل العرفان١/ ٧

٤ - مقدمة مقاييس اللغة ٣/١ -١٠

٥ - ينظر للمزيد من التعريفات اللغوية: مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢٧٨/٢، والبرهان ٢٧٨/١، والإتقان ١٤٦/١.

٦ - بصائر ذوي التمييز ٨٤/١.

أحدهم: القرآن هو الكلام المنزل على رسول الله ﷺ للإعجاز بسورة معه، المنقول بالتواتر المتعبد بتلاوته[١].

وهذان التعريفان مع التعريف اللغوي يمكن الاستفادة بهما في وضع تصور للعلاقة بين المعنيين اللغوي، والاصطلاحي للكلمة الشريفة "القرآن" وهو أن بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي عموماً وخصوصاً، فأتى العموم من ناحية اللغة التي تستوعب معاني معجمية عديدة للفظة الواحدة، ثم خصصت بنزول القرآن وإطلاقها عليه حتى صارت خاصة به، فاللفظة الشريفة اكتسبت معنى جديداً بنزول القرآن الكريم.

٢) تعريف القراءات لغة واصطلاحاً:

التعريف بالقراءات لغة:

جاءت التعريفات اللغوية للقراءات قريبة مما قيل في تعريف القرآن لغة حيث إن القراءات جمع قراءة أحد المصادر الثلاثة المهموزة السابق ذكرها لغوياً للقرآن، وهي مشتقة من مادة "ق ر أ" كما سبق في التعريف اللغوي للقرآن غير أنها هنا – قراءة – مصدر سماعي والوزن على فعالة، وتدور هي الأخرى حول معاني الجمع والضم ولذا قيل: القراءة: ضم الحروف والكلمات بعضها إلى بعض في الترتيل[٢].

التعريف بالقراءات اصطلاحاً: للقراءات تعريفات اصطلاحية عديدة آثرت منها أنها: اختلاف ألفاظ الوحي في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما"[٣]، أو هي: حروف وكيفيات متبادلة في النطق بالكلمات القرآنية اتفاقاً واختلافاً مع عزو كل وجه لناقله[٤].

---

١ - بيان المختصر لابن الحاجب /٤٥٧.

٢ - المفردات/ ٤٠٢.

٣ - تعريف الزركشي في البرهان ٣١٨/١

٤ - تعريف صاحب البحث ينظر: القراءة بين التواتر وصحة الإسناد/ ٢٨ -٢٩.

وعليه فعلم القراءات هو ذلك العلم الذي يتناول الاختلاف في الحروف والكيفيات السابقة بعزو الناقلة[١] ، والعلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي للقراءات من خلال ما سبق هي: علاقة العموم والخصوص كما قيل في القرآن حيث إن ضم الحروف بعضها إلى بعض عام في أي قراءة ثم خصصت بضم الحروف والكيفيات المتبادلة في النطق بألفاظ الوحي والمروية عن النبي ﷺ فيما سمى بالقراءة القرآنية، وأصبح للقراءات علم له مبادئه وأصوله.

٣) بين القرآن والقراءات:

اختلف العلماء في حقيقة العلاقة بين القرآن والقراءات ما بين قائل بالاتحاد والتطابق، وآخر يرى القول بالتغاير وثالث يرى العموم والخصوص المطلق.

والذي أميل إليه أن القراءات المتواترة لا تختلف عن القرآن الكريم ولا تمثل دونه حقيقة مستقلة، بل هما حقيقة واحدة، فالقراءات كيفيات أو هي أشكال وهيئات للقرآن الكريم، وكلها لا تخرج عن حقيقة الجوهر، أضف إلى ذلك اتفاق المصدر الذي أدى إلينا القراءات المتواترة مع القرآن الكريم وهو الوحي الرباني الذي نزل به الأمين جبريل على النبيﷺ حتى وصل كلاً منهما إلينا تواتراً.

ثانياً - التعريف بالمنظومتين [الشاطبية والطيبة]

أولاً - الشاطبية:

١. مؤلفها هو: الإمام التقي ولي الله القاسم بن فيره [بكسر الفاء ثم ياء تحتية ساكنة ثم راء مشددة مضمومة بعدها هاء] ومعناه بلغة أعاجم الأندلس: الحديد، ابن خلف ابن أحمد أبو القاسم وأبو محمد الشاطبي الرعيني الأندلسي الضرير.

ولد بشاطبة - قرية من قرى الأندلس – في أواخر (٥٣٨هـ)، قرأ القراءات بقريته على الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي العاص النفزى، ثم رحل إلى "بلنسية"

---

١ - ينظر: البرهان ١/٣١٨، ولطائف الإشارات ١/١٧٢، ١٧١ وإتحاف فضلاء البشر ١/٦٨ -٦٩، والقراءات وأثرها في علوم العربية ١/١٠، والقراءات أحكامها ومصدرها /٦٣، والقراءات القرآنية د. عبد الهادي الفضلى/ ٦١ وما بعدها.

بالقرب من "شاطبة" فعرض بها التيسير من حفظه، والقراءات على الإمام ابن هذيل وسمع منه الحديث....

ولما دخل مصر أكرمه القاضي الفاضل، وعرف مقداره، وأنزله بمدرسته التي بناها بدرب الملوخيا داخل القاهرة، وجلس بها للإقراء وقصده الطلاب من جميع الأقطار، وبها أتم نظم الشاطبية - التي معنا -، ونظم أيضاً قصيدته الرائية المسماة: "عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد" في علم الرسم، وقصيدة أخرى تسمى "ناظمة الزهر" في علم عدد الآي، وقصيدة دالية خمسمائة بيت لخص فيها كتاب التمهيد لابن عبد البر.

ولما فتح الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب "بيت المقدس" توجه لزيارته سنة (٥٨٩هـ)ثم رجع فأقام بالمدرسة الفاضلية يقرئ الناس حتى توفي سنة ٥٩٠ هـ.

وكان رحمه الله آية في الذكاء والحفظ، وغاية في فنون القراءات، حافظاً للحديث، بصيراً بالعربية، إماماً في اللغة، رأساً في الأدب مع الزهد، والولاية والعبادة والانقطاع والكشف، شافعي المذهب مواظباً على السنة.

٢. النظم [الشاطبية] : نظم مبارك موسوم [بحرز الأماني ووجه التهاني]، جمع فيه ناظمه ما تواتر عن الأئمة القراء السبعة [نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي].

وهذا النظم من أروع ما قيل في القراءات السبع عمد فيه مؤلفه تيسير العلم بهذه القراءات وتقريب حفظها وتسهيل تناولها، فضلاً عن ذلك فهو يعتبر بحق من عيون الشعر بما اشتمل عليه من عذوبة الألفاظ، ورصانة الأسلوب، وجودة السبك، وحسن الديباجة وجمال المطلع والمقطع، وروعة المعنى، وسمو التوجيه، وبديع الحكم، وحسن الإرشاد، لهذا وغيره رزق هذا النظم من الحظ والإقبال ما لم يوجد لغيره في هذا الفنّ بل نكاد نقول ولا في غيره، حيث لا نكاد نرى بلداً من بلاد المسلمين يخلو منه، بل ولا نظن أن صاحب بيت علم في هذه البلاد يخلو منه.

قال المصنف ابن الجزري: ومن وقف على قصيدته – نظم الشاطبية – علم مقدار ما آتاه الله من ذلك، حيث: عجز البلغاء من بعده عن معارضتها، فإنه لا يعرف مقدارها إلا من نظم على منوالها، أو قابل بينها وبين ما نظم على طريقتها....

ولقد تنافس الناس فيها ورغبوا في اقتناء النسخ الصحاح بها... و بالغ الناس في التغالي فيها وأخذ أقوالها مسلمة واعتبار ألفاظها منطوقاً ومفهوماً حتى خرجوا بذلك عن حد أن تكون لغير معصوم، وتجاوز بعض الحد فزعم أن ما فيها هو القراءات السبع وما عدا ذلك شاذ لا تجوز القراءة به....

ويأتي هذا البحث تجلية لحقيقة العصمة السابقة ودراسة منهج الإمام الشاطبي في هذا النظم ومقارنته بمنهج ابن الجزري في طيبته وبيان الوجهة الحقة عند كل، مع الترجيح ما أمكن.

هذا ولا يُعلم كتاب حفظ وعرض في مجلس واحد وتسلسل بالعرض إلى مصنفه كذلك إلا هو ... وممن قرأ على الإمام الشاطبي هذا النظم وعرض عليه ما تضمنه من القراءات: الإمام أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي، والإمام عبد الله محمد بن عمر القرطبي، والسديد عيسى بن مكى، ومرتضى بن جماعة وغيرهم الكثير[1].

ولقد شرح هذا النظم كثير من الأئمة المعتبرين يأتي في مقدمتهم الشيخ علم الدين السخاوى (ت ٦٤٣هـ) والإمام محمد بن حسن بن محمد بن يوسف الفاسي (ت ٦٥٦هـ)، والشيخ محمد بن أحمد الشهير بـ (شعلة) (ت ٦٥٦هـ) هو الإمام عبد الرحمن بن اسماعيل المعروف بأبي شامة (ت ٦٦٥هـ) والإمام إبراهيم بن عمر الجعبري (ت ٧٣٢ هـ)، وأحمد بن يوسف الشهير بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، وعلي بن عثمان المعروف بابن القاصح (ت٨٠١ه)، والإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)... وغيرهم الكثير[2].

ثانياً - الطيبة:

---

١ - ينظر النفحات الإلهية / ١٠/٩ ، ويراجع شرح النويري١/٦٣ ،وما بعدها، وشرح الترمسي ٣٧١ وما بعدها.

٢ - النفحات الإلهية/ ٩ وغيرها.

١ - مؤلفها: هو الإمام العالم العامل نخبة المحققين، وخيرة الجهابذة المدققين وعمدة المقرئين – أبو الخير محمد شمس الدين بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري الشافعي، الدمشقي، نسبته إلى جزيرة ابن عمر ببلاد بكر شمال الموصل، ولد بها سنة (٧٥١هـ)، واشتغل بأنواع العلوم في صغره حتى برع فيها وفاق أقرانه، وارتحل في طلب العلوم وإفادتها إلى البلدان كمصر واليمن والحرمين والروم وغيرها، وسمع الحديث من أصحاب الفخر السعدي والإسنوي، وابن عساكر، وغيرهم، واعتنى بالقراءات وتوابعها فأتقنها وبهر فيها، قدم القاهرة مراراً وسمع من المسندين بها، وكان آخر قدوم له في أول سنة (٨٢٩هـ) ثم سافر إلى شيراز لربيع الآخر منها ،ي له تآليف ومصنفات كثيرة منها في علم القرآن: النشر والطيبة، وتقريب النشر وتحبير التيسير، كلها في القراءات العشر والدرة المضية في القراءات الثلاث، والوقف والابتداء، وكتب في أسماء رجال القراءات، ومنجد المقرئين، ومقدمة منظومة في التجويد، وله أيضاً: الحصن الحصين، وعدة الحصن، وأسنى المطالب...الخ.

وله في النظم قصائد كثيرة منها قصيدة في اصطلاح الحديث، ومقدمة منظومة في النحو "نافعة"، وقصيدة رائية يمتدح بها النبي ﷺ.

ترجمته طويلة ومشايخه كثيرة، قال الشوكاني: ومن أراد الاطلاع على ما وقع له من الملاحم وكيف صنع بالبلاد والعباد فعليه بالكتاب المؤلف في سيرته، وهو مجلد لطيف لابن عرب شاه[1]، توفي رحمه الله في شيراز سنة ٨٣٣ هـ.

٢ - المنظومة: قصيدة من بحر الرجز يعد من أسهل بحور الشعر: ووزنه مستفعلن ست مرات، بالغ ناظمها في اختصارها حتى حوت مع قلة حجمها عشر قراءات متواترة من طرق كثيرة، وفوائد عديدة مثل مخارج الحروف وصفاتها، ونبذة عن التجويد، والوقف والابتداء...الخ، لذلك دعته الضرورة - أحياناً – إلى ارتكاب أشياء مخالفة للأصل تارة من جهة العروض، وتارة من جهة العربية، وأخرى من جهة القافية، ولكن كل هذه الأمور وقعت لغيره من فصحاء العرب فهي أمور لا

---

١ - ينظر للمزيد: شذرات الذهب لابن العماد ٦٢/٧، والبدر الطالع بمحاسن ما بعد القرن السابع للشوكاني ٧٧٣/١ عدد رتبي ١٣١.

تقلل من قيمة وأهمية هذه المنظومة، وبحثنا لا يُعنى بها من قريب أو من بعيد وإنما يهدف إلى دراسة منهج ابن الجزري فيها من خلال ما سنه على نفسه ومقارنة ذلك بما هو عند الشاطبي .

هذا وتأتي أهمية المنظومة - إضافة إلى ما سبق من أمور في ما ياتي :

- مادتها العلية المتقنة والجهد المبذول فيها وغايتها ومقصودها في الحفاظ على القراءات العشر الكبرى المتواترة والمتلقاة بالقبول عن النبي ﷺ حيث اقتصر فيها ناظمها عن كل إمام من القراءات العشر - قراء الأمصار المقتدى بهم في سالف الأعصار - على راويين، ومن كل راو على طريقين: مغربية ومشرقية، مصرية وعراقية، مع ما يتصل إليهم من الطرق ويتشعب عنهم من الفرق....

- كما تأتي أهمية منظومة الطيبة وأصلها النشر من مكانة مؤلفاها وكثرة رحلاته وشيوخه وكيف انعكس أثر هذا على المنظومة وأصلها فلم تدع عن القراء العشر الثقات الإثبات حرفاً إلا ذكرته ولا خلفا إلا أثبتته، ولا إشكالاً إلا بينته وأوضحته، ولا بعيداً إلى قربته، ولا مفرقاً إلا جمعته ورتبته.. مع الالتزام بالتحرير والتصحيح والتدقيق – ما أمكن - معتبراً للمتابعات والشواهد، رافعاً إيهام التركيب بالعزو المحقق إلى كل واحد مع فوائد لا تحصى ولا تحصر، أتت من جهود مؤلفها لإعطاء صورة دقيقة الملامح من هذا الفن.

- كما تأتي أهمية المنظومة في الجهد المبذول فيها، والمقدرة التي وهبها الله لابن الجزري في استخراج القراءات العشر المتواترة من الحجم الغفير من القراءات التي أوردها أصحاب الكتب الأصولية للقراءات - التي تعد مختصرات لهذا الفن - التي بأيدي الناس كالتيسير والشاطبية وغيرهما، مما اقتصر أغلبها على كل قارئ من القراء على اثنين من الرواة، وقد اشتهر عن كل إمام رواة غير ما في هذه المختصرات.

- كما تأتي أهمية المنظومة من غايتها ومقصودها، وأثرها في إحياء مشاهد علم القراءات ومعاهده التي قد عطلت، وسدت مصادره وموارده، وخلت دياره ومراسمه، وعفت أطلاله ومعالمه، حتى أشفت شموس الفضل

على الأفول، واستوطن الفاضل زوايا الخمول[١]..، في زمان راحت فيه بضاعة التأليف وبراعته، وانقرض العلم وجاء التحريف..، مما ينعي التقاعس والكسل على أهل القراءات، نقلة القرآن الكريم، غير أن هذا لم يمنع فضل الله الدائم من أن يهيئ في كل زمان من يرعى زمام هذا العلم، ويتضلع فيه، ويكون حجة ومأوى، ودليلاً في إتقان الحروف والروايات، وتصحيح وجوه القراءات، تأكيداً على تحقق وعد الله بحفظ كتابه.

ثالثا: دراسة وتأمل قول ابن الجزري:

وكل ذا اتبعت فيه الشاطبي*** ليسهل استحضار كل طالب[٢]

المعنى اللغوي للاتباع :

تبعه يتبعه تبعاً -من باب فرح – فهو تابع، وتبعه واتبعه: قفا أثره، وذلك تارة بالارتسام أي: الاتباع والمتابعة بالجسم، وهو الاتباع المادي، وهو الذي سبق قريباً، وتارة بالائتمار أو بالأسماء[٣]، وهذه المتابعة بمعنى الاستجابة والامتثال، وتنفيذ الأمر والالتزام بالتكليف، وعلى هذا قوله تعالى (فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)[٤]، وقوله تعالى (ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا)[٥]،

وتبع الشيء: سار في أثره، أو تلاه، وأتبع الشيء شيئا: جعله تابعاً له، وألحقه به، واتبع الشيء: سار ورائه وتطلبه[٦]، ويقال اتبعه و أتبعه: إذ الحقه، وعلى هذا قوله تعالى: (فأتبعوهم مشرقين)[٧]، والتبع: الظل، سمي بذلك لأنه يتبع صاحبه ولا يفارقه، واتبعه يتبعه اتباعاً: سار وراءه، سواء أكان السير حسياً أم معنوياً،

---

[١] شرح النويري على الطيبة ١/١٣.

[٢] البيت ٥٤ من الطيبة، إتحاف البررة/١٧١.

[٣] المفردات (ت ب ع) ص ٧٢.

[٤] البقرة /٣٨.

[٥] الجاثية/١٨.

[٦] المعجم الوسيط (ت ب ع).

[٧] الشعراء/٦٠.

والاتباع المعنوي هو: الاقتداء والامتثال، وأكثر ما جاء في القرآن الكريم هو الاتباع المعنوي، غير أن المتأمل في القرآن الكريم يجد أن مادة "تبع" باشتقاقاتها العديدة ، وتصريفاتها ترد في مقام المدح إذا كان الاتباع محموداً إيجابياً، وقد ترد في سياق الذم وذلك إذا كان الاتباع سلبياً.

وقد وردت ثلاثة أفعال من تصريفات الفعل "تبع" :

الأول: تبع، يتبع، تابع وتابعون ، تبع تبيع، اتبع، والثاني: أتبع، يتبع، والثالث: اتّبع، يتّبع...

والملاحظ أن: اتّبع أكثر توكيداً من تبع، وهو خماسي بينما "تبع" ثلاثي والفعلان يدلان على المتابعة والاقتداء، أما الفعل الرباعي "أتبع" فهو بمعنى ألحق، يقال: اتبع فلان فلانا إذا لحق به، سواء أظفر به أم لا.

والاتباع قد يكون مادياً بأن يتابع الآخر متابعة مادية محسوسة، ويلحق بجسمه ويسير خلفه بخطواته، فيكون تابعاً، ويكون من أمامه متبوعاً أو متبعاً، وقد يكون معنوياً وهو الغالب، ويكون بمعنى الاستجابة والامتثال والالتزام والموافقة والطاعة، وهو إما محمود مطلوب، وعاقبته: الفوز والنجاة، وقد يكون مذموماً وعاقبته الهلاك والضلال .

وهكذا تدور المعاني اللغوية هنا حول: الاقتداء والامتثال، واقتفاء الأثر، والسير على الدرب حسياً كان أو معنوياً.

المعنى الاصطلاحي: الذي يظهر أن مراد ابن الجزري من المتابعة هو: الاقتداء والامتثال والسير على الدرب....الخ، كما تعكسه المنظومة، وهذه الأسماء المتابعة حسية ومعنوية، وهو ما يتضح من استعراض الألفاظ والمرادفات والمفردات المختلفة، والتي من أشهرها وأولاها لصوقا بما نحن فيه ما يأتي:

الاقتداء: وهو مشتق من قدو، وهو يدل على اقتباس بالشيء واهتداء، ومقادرة من الشيء حتى يأتي به مساوياً لغيره...

والقدو: هو الأصل الذي تتشعب منه الفروع... [1] وصفوة القول أن معنى الاقتداء في اللغة هو: اقتباس الشيء من آخر والاهتداء به، والسير على طريقه،

---

١ - معجم مقاييس اللغة ٦٦/٥

والتقدير الدقيق الصحيح للأفعال والأقوال، بحيث تكون مساوية لأقوال الشخص الآخر الذي يقتبس منه، وقال السمين في كتابه عمدة الحفاظ، الاقتداء: الاتباع ومنه الاقتداء بالإمام في الصلاة، وذلك بأن يتابع المأموم الإمام في أفعاله، فلا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه، ولا يزيد عليه ولا ينقص منه[١] وقدر وردت مادة الاقتداء هي الأخرى على ضربين:

الأول: الاقتداء الإيجابي، ومنه قوله تعالى ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [٢]

الثاني: الاقتداء السلبي، واتباع الكفار في الكفر والشرك قال تعالى: " ﴿وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ﴾ [٣].

٢ - الإتساء: مشتق من: أسو، وهو يدل على المداواة، والإصلاح، تقول: أسوت الجرح، إذا داويته، ولذلك يسمى الطبيب: الآسى، ويقال: أسوت بين القوم: إذا أصلحت بينهم، ويقال لي في فلان أسوة، أي قدوة، لأنى أقتدى به[٤]، وقال السمين: الأسوة مثل القدوة، وهي الحالة التي يكون الإنسان عليها من اتباع غيره، سواء اتبعه في حسن أو قبح، من نفع أو ضر، تقول تأسيت به: أي اتبعته في فعله مثل اقتديت به.[٥]

والأسوة: هي الأخرى كالقدوة تطلق على الإيجابي والسلبي، كما أن الاتساء يكون هو الآخر إيجابياً نافعاً حسناً، إذا ائتسى بالصالح وسار على طريقته، وقد يكون سلبياً ضاراً سيئاً، وذلك إذا ائتسى بالطالح السيء، إلا أن الفارق هنا أن الأسوة في

---

١ - عمدة الحفاظ ٣٣٦/٣

٢ - الأنعام/٩٠

٣ - الزخرف/ ٢٣

٤ - معجم مقاييس اللغة١٠٥/١.

٥ - عمدة الحفاظ ١٠١/١.

القرآن لم ترد إلا في الجانب النافع قال الله تعالى: (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ)[١].

وبعد فإن قضية الاتباع والمتبوعين قضية قرآنية عبر عنها القرآن الكريم بعدة تعابير، وجاءت هنالك عدة ألفاظ ومفردات مختلفة أشهرها لصوقاً بما نحن فيه، الاتباع، والاقتداء، والاتساء.....

ومن متبوعاتها [لوازمها] أو نتائجها الإخلال أو الاهتداء، ومن ضروراتها: الاستضعاف أو الاستكبار.

قلت: ومتابعة ابن الجزري للشاطبي متابعة امتثال واهتداء، ومن ضروراتها التواضع والاعتراف بالجميل ومعرفة فضل السابقين من باب قول الله تعالى: (وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ۚ)[٢]

والبحث يهدف في المقام الأول إلى إبراز هذه الحقيقة وآثار هذه المتابعة إيجاباً وسلباً من خلال التطبيق العملي الذي يعكس ما أفرزته المعاني اللغوية السابقة وتوضيح ذلك فيما يأتي:

- لكي نوضح صحة المتابعة هنا لا بد من عقد مقارنة بين الشيخين في منظومتيهما، وسأقتصر هنا على بعض المتابعات والمقارنات على أن باقي مباحث البحث تعد هي الأخرى شرحاً وتوضيحاً لهذه المتابعة وعدمها.

أما أول المقارنات بين الشيخين فجاءت حول أركان المعادلة القرآنية الثلاثة وهي :

- أولاً - المحكوم له= القراء ورواتهم ورموزهم وأثر المتابعة وعدمها.
- ثانياً - المحكوم به= اللفظ والقيد.
- ثالثاً - المحكوم عليه= الكلمة القرآنية.

أما أولاً - المحكوم له= القراء ورواتهم ورموزهم وآثار المتابعة وعدمها، فإن الناظر في الرموز التي استعملها الشاطبي وابن الجزري يجد فيها ما يأتي:

---

١ - الأحزاب/ ٢١.

٢ - البقرة/ ٢٣٧.

أولا : الرموز الحرفية وهي على ضربين :

○ الرموز الحرفية الفردية [حروف أبي جاد]

اتفق ابن الجزري مع الشاطبي في سبع كلمات لقراء سبعة برواتهم وهي : [أبج ، دهز ، حطى ، كلم ، نصع ، فضق ، رست] والقراء ورواتهم على الترتيب هم : [نافع (قالون ، ورش) ، ابن كثير (البزي ، قنبل) ، أبو عمرو (الدورى ، السوسى) ، ابن عامر (هشام ، ابن ذكوان) ، عاصم (شعبة ، حفص) ، حمزة (خلف ، خلاد) ، (الكسائي) (أبو الحارث ، الدوري)] ، وقد نص ابن الجزري على الكلمات السبع السابقة ، واكتفى الشاطبي بالإشارة بقوله "أبا جاد" ، وكأنه استغنى بشهرتها عن ذكرها.

○ الرموز الحرفية الجماعية ، أو الفردية [حروف أبي جاد].

اتفق ابن الجزري مع الشاطبي في كلمتين [ثخذ ، ظغش] لكن استعملهما الشاطبي رموزاً جماعية [لأكثر من قارئ] واستعملهما ابن الجزري رموزاًفردية للقارئ الثامن والتاسع ورواتهما على النحو التالي :

الحرف	عند الشاطبي [رمز حرفي جماعي]	عند ابن الجزري [رمز حرفي فردي]
ث	الكوفيون [عاصم ، حمزة ، الكسائي]	أبو جعفر
خ	القراء السبعة عدا نافع	ابن وردان
ذ	ابن عامر والكوفيون	ابن جماز
ظ	ابن كثير والكوفيون	يعقوب
غ	أبو عمرو والكوفيون	رويس
ش	حمزة والكسائي	روح

ثانياً - الرموز الجماعية:

أ- رموز كلمية جماعية مشتركة مع اختلاف القراء:

الرمز	عند الشاطبي	عند ابن الجزري
صحبة	شعبة وحمزة والكسائي	شعبة وحمزة والكسائي وخلف
عم	نافع وابن عامر	نافع وابن عامر وأبو جعفر
حق	ابن كثير وأبو عمرو	ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب
سما	نافع وابن كثير وأبو عمرو	نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب
حرم	نافع وابن كثير	نافع وابن كثير وأبو جعفر

ب- رموز كلمية جماعية مختلفة الاستعمال وهي على قسمين:

١ - رموز زادها الشاطبي وهي:

صحاب	حفص وحمزة والكسائي
حصن	نافع والكوفيون
نفر	ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر

٢ - رموز زادها ابن الجزري وهي:

صحب	حفص وحمزة والكسائي وخلف
مداً	المدنيان: نافع وأبو جعفر
حما	البصرى [البصريان]أبو عمرو ويعقوب
شفا	حمزة والكسائي وخلف
صفا	شعبة وخلف العاشر
فتى	حمزة وخلف
رضى	حمزة والكسائي
روى	الكسائي وخلف العاشر

ثوى	أبو جعفر ويعقوب

ثالثاً - الرموز الحرفية والكلمية المشتركة الاستعمال:

١. "ث" عند الشاطبي = "كفى" عند ابن الجزري = الكوفيون الثلاثة عندهما ومعهم خلف عند ابن الجزري.

٢. "حق" عند الشاطبي = "حبر" عند ابن الجزري = ابن كثير وأبو عمر.

٣. "ذ" عند الشاطبي =" كنز" عند ابن الجزري = ابن عامر والكوفيون الثلاثة عندهما، ومعهم خلف عند ابن الجزري.

من خلال ما سبق وجدنا متابعة ومخالفة بين الشاطبي وابن الجزري في الرموز، أو المحكوم له.

أما عن طريقة الاستعمال فجاءت هي الأخرى بمتابعة وبمخالفة وتوضيح ذلك فيما يأتي:

أولاً - الرموز الحرفية:

وضع الشاطبي منهجاً في استعمالها حين قال:

ومن بعد ذكرى الحرف أسمى رجاله *** متى تنقضي آتيك بالواو فيصلا(١

الشرح: الحرف هنا هو الكلمة القرآنية المختلف فيها = المحكوم عليه، والناظم يضع هنا منهجه في معالجة القراءات الواردة في المنظومة مع الرموز الحرفية [حروف أبو جاد] وهذا المنهج خلاصته: أن الكلمة القرآنية (المحكوم عليه) و المحكوم به [لفظاً أو قيداً] لهما حق الصدارة على الرموز (المحكوم له) فنص على أنه سيذكر الكلمة القرآنية وما يتعلق بها من حكم ثم يذكر أصحاب هذه القراءة.

والمتأمل في هذا المنهج يجده قد أخذ صوراً عدة منها:

أ- الغالب أن يذكر الكلمة القرآنية ثم الحكم الذي يدور حولها ثم المرموز لهم أو المحكوم لهم وهم أصحاب هذه القراءة، وتؤخذ قراءة المسكوت عنهم من الضد ومثال ذلك قوله:

ويقبل الاولى أنثوا دون حاجز(١) *** .....

---

١ - البيت ٤٦ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٥.

والمعنى أن قوله تعالى (وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ)[٢] وهو أول موضع ذكر فيه "يقبل" لإخراج الموضع الثاني، "(وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ)[٣]، قرأة بتاء التأنيث المرموز لهما بـ "دون حاجز" وهما ابن كثير وأبو عمر والباقون بياء التذكير.

ب - ما خرج على هذا الغالب أن يذكر الحكم ثم الكلمة القرآنية ثم المرموز لهم من ذلك قوله: ونقل قرآن والقرآن دواؤنا[٤]❖❖❖.....

والمعنى : قرأ بنقل حركة الهمزة وهي الفتحة إلى الراء الساكنة فتصير الراء مفتوحة وتحذف الهمزة، وإن شئت فقل بتحريك الراء بحركة الهمزة وهي الفتحة مع حذف الهمزة في كلمة "قرآن" معرفا ومنكراً، منوناُ وغير منون، مضافاً وغير مضاف نحو قوله تعالى " (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي)"[٥] وقوله " (وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ) [٦] وقوله " (وَقُرْآنَ الْفَجْرِ) ....الخ، للمشار إليه بـ "دواؤنا" وهو ابن كثير، وقرأ الباقون بعدم النقل أي بإسكان الراء وتحريك الهمزة بحركتها وهي الفتحة.

والمدقق في المنظومة يجد أن تقديم الحكم على الكلمة القرآنية قد شمل القيد، واللفظ على السواء، وقد مثلنا بتقديم القيد في المثال السابق ونظائره كثيرة، بقي أن نمثل لصور التقديم اللفظي وهي على النحو التالي:

قاعدة اللفظ المأخوذة من قول الناظم:

.....***وباللفظ أستغني عن القيد إن جلا.(٧)

وأقسام هذه القاعدة هي:

١ - أن يلفظ بقراءة واحدة وتؤخذ الثانية من الشهرة ومثال ذلك قول الناظم:

ومالك يوم الدين راويه ناصر[١]❖❖

---

١ - البيت ٤٥٣ من الشاطبية، " ويراجع إتحاف البررة/ ٣٩.

٢ - البقرة/ ٤٨.

٣ - البقرة/١٢٣

٤ - البيت ٥٠٢ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٤٤.

٥ - الإسراء/٩

٦ - الإسراء/ ١٠٦.

٧ - البيت ٤٧ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/٥.

والمعنى أن قوله تعالى " (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)"[٢] قرأه عاصم والكسائي "مالك" كما لفظ به، فتكون قراءة الباقين "ملك" من الشهرة، لأن صيغة الملك لم ترد في القرآن إلا "مالك" نحو قوله تعالى " (قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ) [٣] ، "وملك" كما في قوله تعالى " (مَلِكِ النَّاسِ)"[٤]

ملحوظة: تؤخذ القراءة المسكوت عنها من الشهرة عند وجود صيغة مناظرة متفق عليها.

٢ - أن يلفظ بقراءتين وهذا على قسمين:

أ - أن يلفظ بالقراءتين دون فاصل بينهما، فتكون القراءة الثانية للمرموز لهم، والقراءة الأولى للمسكوت عنهم نحو قول الناظم: وقل قال الأولى كيف دار(٥)*** .....

والمعنى: قرأ قوله تعالى " قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي "[٦] وهو الموضع الأول في الإسراء "قال" كما لفظ بها ابن كثير وابن عامر، وقرأها الباقون "قل" كما لفظ بها، وقد لفظ الناظم بالقراءتين فاستغنى باللفظ عن القيد، ولم يجعل بينهما فاصلاً فكانت الثانية للمذكورين والأولى للمسكوت عنهم.

ب - أن يلفظ بالقراءتين ويجعل بينهما فاصلا، فتكون القراءة الأولى للمذكورين والثانية للمسكوت عنهم ومثاله قوله: .....*** ..أوصى بوصى كما اعتلا(٧)

والمعنى قرأ قوله تعالى " وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ"[١] قرأها "أوصى" المشار إليهما بـ كما اعتلا وهما نافع وابن عامر، وقرأها الباقون "ووصى" وقد لفظ الناظم

---

١ - البيت ١٠٨ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/٩.

٢ - الفاتحة /٤.

٣ - آل عمران/٢٦.

٤ - الناس/٢.

٥ - البيت ٨٢٩ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٧٦.

٦ - الإسراء/ ٩٣.

٧ - البيت ٤٨٦ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٤٢.

بالقراءتين فاستغنى باللفظ عن القيد، وجعل بينهما فاصلاً هو الباء فكانت الأولى للمذكورين والثانية للمسكوت عنهم.

ب - قاعدة الإطلاق اللفظي المأخوذة من قول الناظم:

وفي الرفع والتذكير والغيب جملة❖❖❖ على لفظها أطلقت من قيد العلا[٢]

وخلاصة هذه القاعدة ثلاثة أمور:

الأول - إذا كانت القراءة المختلف فيها "اسم" والقراءات فيه تدور بين الرفع والجر، والنصب "إعرابا أو بناء"، ولم يذكر الناظم شيئاً – قيداً - أخذنا الرفع أو الضم وتكون قراءة الباقين بالنصب أو الفتح.

الثاني والثالث - إذا كانت القراءة المختلف فيها "فعل" والقراءات فيه تدور بين الياء والتاء أخذنا الياء ثم ينظر هل هي ياء تذكير فتكون قراءة الباقين بتاء التأنيث، وهل هي ياء غيب فتكون قراءة الباقين بتاء الخطاب.

وقد جمع الإمام الشاطبي هذه الثلاثة في بيت حين قال:

وخالصة أصل ولا يعلمون قل *** لشعبة في الثاني ويفتح شمللا(٣)

وجمعها ابن الجزري متابعة في بيت مقابل لنفس المواضع حين قال:

خالصة إذ يعلمو الرابع صف * يفتح في روى (٤).....

والمعنى في البيتين واحد، وهو: أن قوله تعالى (قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴿٣٢﴾)[٥] قرأه نافع وحده "خالصة" بالرفع من الإطلاق اللفظي فتكون قراءة الباقون بالنصب، وأن قوله تعالى (قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ)[٦]، وهو الثاني بعد خالصة على عدد الشاطبي والرابع من أول السورة على عدد ابن

---

١ - البقرة/ ١٣٢.

٢ - البيت ٦٣ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة /٦

٣ - البيت ٦٨٤ من الشاطبية ويراجع إتحاف البررة/ ٦١

٤ - البيت ٦٣١ من الطيبة، إتحاف البررة/٢٢٢.

٥ - الأعراف/٣٢.

٦ - الأعراف/٣٨.

الجزري، قرأه شعبة وحده بياء الغيب من الإطلاق اللفظي، فتكون الباقون بتاء الخطاب، وأن قوله تعالى (لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ) [١] قرأ "يفتح" بياء التذكير من الإطلاق اللفظي حمزة والكسائي عند الشاطبي، ومعهما خلف عند ابن الجزري، فتكون قراءة الباقين بتاء التأنيث.

وأمثلة هذه القاعدة تقدما مع الرموز الحرفية فيما يأتي:

١ - قول الناظم رحمه الله: ..... وميتة ❖❖❖دنا كافيا[٢]...

والمعنى أن كلمة "ميتة" في قوله تعالى " وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ ۚ "[٣] قرأها بالرفع من الإطلاق اللفظي ابن كثير وابن عامر فتكون قراءة الباقين بالنصب.

٢ -٣ - قول الناظم رحمه الله:

ويذكرون يؤمنون مقاله *** بخلف له داع ويعرج رتلا(٤)

والمعنى أن قوله تعالى: " (وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ۚ قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ (41)وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ ۚ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ) [٥] قرأ "يؤمنون" و "يذكرون" بياء الغيب فيهما من الإطلاق اللفظي ابن عامر بخلف ابن ذكوان، فتكون قراءة الباقين بتاء الخطاب فيهما وهو الوجه الثاني لابن ذكوان، وقرأ الكسائي "يعرج" من قوله تعالى " (تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ) [٦] بياء التذكير من الإطلاق اللفظي، فتكون قراءة الباقين بتاء التأنيث.

هذا هو منهج الشاطبي مع الرموز الحرفية، وخلاصته أن: المحكوم عليه (الكلمة القرآنية)، والمحكوم به (الحكم) لهما الصدارة على المحكوم لهم (الرموز)، وقد وفى بهذا ولم يتخلف عنها إلا حالة العطف في قوله❖❖❖

بما قتلو التشديد لبى وبعده *** في الحج للشامى والآخر كملا

---

١ - الأعراف/ ٤٠.

٢ - البيت ٦٧٥ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/٦٠.

٣ - الأنعام/ ١٣٩.

٤ - البيت ١٠٨٠ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة /١٠٣.

٥ - الحاقة/ ٤٢،٤١.

٦ - المعارج /٤

دراك وقد قالا في الأنعام قتلوا(١)...

والمعنى: قرأ "ما قتلوا" المقترن بـ "ما" وهو قوله تعالى (لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا ﴿) [٢] ليخرج المقترن بـ "وما" وهو قوله تعالى (مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا) [٣]، قرأ "ما قتلوا" بالتشديد في التاء هشام، وقرأ الباقون بالتخفيف، وقرأ "قتلوا" الذي يعد "ما قتلوا" وهو قوله تعالى (وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا ﴿) [٤] وفي الحج يريد قوله تعالى (وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوا) [٥] قرأهما بالتشديد ابن عامر الشامي، وقرأهمنا الباقون بالتخفيف، وقرأ "قتلوا" الآخر من السورة وهو قوله تعالى " (وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِم) [٦] بالتشديد ابن كثير وابن عامر، وأخيراً وهو محل الشاهد قرأ ابن كثير وابن عامر بتشديد "قتلوا" من الأنعام وهو قوله تعالى (قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ) [٧] فجاءت ألف التثنية التي أشارت إلى ابن كثير كثير وابن عامر متقدمة على الكلمة القرآنية.

وهذا المنهج غير موجود عند ابن الجزري، ومن ثم فلا متابعة ها هنا.

ثانياً - الرموز الكلمية (ولا تكون إلا جماعية):

وقد وضع لها الشاطبي منهجاً آخر غير الرموز الحرفية حين قال:

ومهما أتت من قبل أو بعد كلمة ❖❖❖ فكن عند شرطى واقض بالواو فيصلا[٨] فيصلا[٨]

ويفهم كذلك من قوله:

وقبل وبعد الحرف آتى بكل ما ❖❖❖ رمزت به في الجمع إذ ليس مشكلا[١].

---

١ - البيتان ٥٧٦، ٥٧٧ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة /٥١.

٢ - آل عمران / ١٦٨.

٣ - آل عمران / ١٥٦.

٤ -آل عمران /١٦٩

٥ - الحج/ ٥٨.

٦ - آل عمران / ١٩٥

٧ - الأنعام/١٤٠

٨ - البيت ٥٦ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/٥.

والتساؤل قبل استعراض وذكر معنى البيتين: هل هما بمعنى واحد؟ فيكون ثمة تكرار في كلام الناظم؟ وهل يمكن الاستغناء بأحدهما عن الآخر؟ وما هو الأولى بالذكر فيهما؟ وما محله من النظم؟

مما لا شك فيه أن لكل بيت معناه الخاص، فالأول بعد ذكر الرموز الكلمية أوضح الناظم عن منهجه معها كما فعل مع الرموز الحرفية [أبو جاد] ومعناه: مهما أتت حروف "أبي جاد" من قبل أو بعد الكلمة الرمزية الجماعية وهي ثمان: [صحبة، صحاب، عم، حق، سما، حصن، نفر، حرم] أي لا يلزم هنالك ترتيباً بعينه، بل ولا يلزم تقديم أحدها على الآخر هذا مع علمنا أن الرمز الحرفي لا يؤتى به منفرداً، بل في أوائل كلمات متضمنة معاني صحيحة، من ثناء على قراءة أو قارئ، أو تعليل مفيد، وأمثلة التقديم والتأخير غير الملزمين قول الناظم:

نعم عم في الشورى[٢] ..... ثقل نشرت ❖❖❖ شريعة حق[٣]

ففي المثالين تقديم حرفي على الكلمى الأول قدم عاصماً "مرموز النون" على "عم" الرمز الكلمي وفي الثاني قدم حمزة والكسائي مرموز حرف الشين على "حق" الرمز الكلمي، أما التأخير فنحو: وحرمى نصر[٤]...

حيث آخرّ الرمز الحرفي وهو هنا النون لـ "عاصم" على الرمز الكلمي "حرمى"، وقد يتوسط الرمز الكلمي بين رموز حرفية ومثاله قول الناظم:

ويطهرن في الطاء السكون وهاؤه ❖❖❖ يضم وخفا إذ سما كيف عولا[٥]

حيث وسط الرمز الكلمى "سما" بين الرموز الحرفية المتقدمة وهو الهمز، والمتأخرة وهي الكاف والعين، ثم أكد على الإتيان بالواو التي تدل على الفصل بين

---

١ - البيت ٦٤ الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٦.

٢ - البيت ٥٥٦ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة /٤٩.

٣ - البيت ١١٠٣ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة /١٠٥.

٤ - البيت ٢٨٢ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة / ٢٤.

٥ - البيت ٥١٠ من الشاطبية ،ويراجع إتحاف البررة/ ٤٥

الجملتين الذي دل على شرطيتها ما ذكره مع الرموز الحرفية، لذا قال: فكن عند شرطي ...الخ

وأما البيت الثاني هنا فمعناه: أن الحرف وهو الكلمة القرآنية المختلف فيها مع الرمز الكلمي [الكلمات الثمان] هما الآخران لا يلتزم فيهما وضعا معينا بل يجوز تقديم أحدهما على الآخر نحو قوله:

وصحبة يصرف(١)...***...

رمى صحبة .... (٢)***...

ففي الأول قدم الرمز الكلمى وهو "صحبة" على الكلمة القرآنية "الحرف" وهي "بصرف" وفي الثاني جاء العكس فأخر الرمز الكلمى "صحبة" على الكلمة القرآنية "رمى"، فليس ذلك بمشكل، لأن وجود الرمز الكلمي يوجب الأمن ويزيل اللبس.

ومعلوم أنه إذا اجتمع مع الرمز الكلمى رمزٌ حرفيٌ دار معه تقديماً وتأخيراً وتوسطاً على ما فهم من البيت الأول وأمثلته.

وعليه فالبيت الأول له مراده، والثاني له مراده، لكنه ثمة ترابط بينهما الأول يوضح حالة الرمز الحرفي مع الكلمى تقديماً وتأخيراً، والثاني يوضح حالتهما مع الكلمة القرآنية تقديما وتأخيراً، فالبيت الثاني أشمل وأعم من الأول لكن البيت الأول أكمل منهج الشيخ مع الرموز الكلمية وهو الإتيان بالواو، قلت وقد يحذف الواو عند الأمن من الالتباس، ولهذا لم يذكرها الناظم مع البيت الثاني واكتفى بالقول: "...إذ ليس مشكلاً"

ومن ثم كان حق البيت الثاني أن يأتي بعد الأول في الترتيب وقبل ذكر الأضداد، لكن الشاطبي أخره لمشاكلته لمنهجه في تسمية القارئ أو راوييه فلم يلتزم هنالك منهجاً في التقديم والتأخير، بل ولا يحتاجان إلى واو فاصلة.

أما منهج ابن الجزري فواحد مع الرموز الحرفية والكلمية متفرقين ومجتمعين وهو ما أفصح عنه بقوله: .....ويجيء الرمز

قبل وبعد [١]....

---

١ - البيت ٦٣٢ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/٥٦

٢ - البيت ٣٠٩ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٢٦

-مع الرموز الحرفية تقديما وتأخيراً

أ - الغالب أن يأتي بالكلمة القرآنية والحكم [لفظاً وقيداً] ثم المحكوم لهم [الرموز] من ذلك قوله❖❖❖..... وأَزالَ فى أزَل ❖❖❖ فوز وآدم انتصاب رفع دل [٢]

والمعنى أن قوله تعالى (فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا) [٣] قرأه "فأزالهما" كما لفظ بها حمزة، وقرأه الباقون "فأزلهما" وقد لفظ الناظم بالقراءتين فاستغنى باللفظ عن القيد، وقدم اللفظ القرآني على القارئ، ومثله مع القيد حين قال "وآدم" من قوله تعالى (فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ) أي بنصب الرفع لابن كثير والباقون بالرفع فقدم الكلمة القرآنية على الرمز الحرفي.

- ولا يلتزم الناظم مع الكلمة القرآنية والحكم ترتيباً معيناً، المهم هنا أنهما يتقدمان على الرمز الحرفي.

ب - النادر أن يأتي الناظم بالرمز الحرفي ثم الكلمة القرآنية من ذلك قوله:

.... وظن شركاؤكم [٤] ....

— والمعنى: قرأ يعقوب وشركاؤكم من قوله تعالى (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) [٥] ....بالرفع في الهمز [من الإطلاق اللفظي] ويلزم أن تكون صورته واو، وقرأ الباقون بالنصب ولا صورة للهمز هكذا "وشركاءكم" فقدم الرمز على الكلمة القرآنية.

— والأمر كذلك مع الرموز الكلمية تقديماً وتأخيراً كما يأتي:

أ - الغالب أن تأتي الكلمة القرآنية والحكم ثم المرموز لهم من ذلك قول الناظم:

---

١ - البيتان/ ٤٨، ٤٩ من الطيبة، إتحاف البررة/ ١٧١.

٢ - البيت/ ٤٤١ من الطيبة، إتحاف البررة/ ٢٠٣.

٣ - البقرة/ ٣٦

٤ - البيت ٦٨٥ من الطيبة، إتحاف البررة / ٢٥٧

٥ - يونس/ ٧١

أحل ثب صحبا....[١]

يريد قوله تعالى " وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ "[٢] قرأ بضم الهمزة وكسر الحاء عطفاً على ضم وكسر "أحصن" حفص وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف، وقرأ الباقون بفتحهما، وقدم الكلمة القرآنية على الرموز الكلمية والحرفية.

ب - النادر أن يأتي بالرمز الكلمي - والحرفي إن وجد - أولاً ثم بالكلمة القرآنية من ذلك قول الناظم: ..... ❖❖❖ ..... ورد فتى أن ينفدا [٣]

يريد أن حمزة والكسائي وخلف قرءوا (أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي) [٤] بياء التذكير من الإطلاق اللفظي، فتكون قراءة الباقين بتاء التأنيث، فقدم الرمز الكلمي والحرفي على الكلمة القرآنية.

ومن خلال ما سبق تأتي متابعة ابن الجزري للشاطبي مع الرموز الكلمية وحدها أي حال انفرادها، أو حال اجتماعها مع الرموز الحرفية، دون مراعاة لترتيب معين بينهما – فهما يقدمان أو يؤخران على الرموز الكلمية.

أما مع الرموز الحرفية فابن الجزري على نهجه مع الرموز الكلمية فيقدم الرمز الحرفي أو يؤخره على الكلمة القرآنية، أما الشاطبي فله منهج خاص معها فالكلمة القرآنية والحكم يأتيان أولاً ثم الرمز الحرفي.

هذا ويشترك كل من الشاطبي وابن الجزري في إفراد الرمز الحرفي والكلمى أو جمعه أعنى تفريق الرمز أحياناً نحو "له ملا"[٥] وكان يمكن أن يأتي موضعهما بالكاف لابن عامر، ونحو "رد فتى" السابق قريباً كان يمكن أن يذكر موضعهما "شفا"

وغالب هذا التفريق الرمزي للضرورة، وقد يكون الأمر مقصوداً على نحو ما نراه في قول الشاطبي: ..... ❖❖❖ ..... وإذْ يتوفى أنثوه له ملا [٦]

---

١ - البيت ٥٦١ من الطيبة، إتحاف البررة /٢١٤.

٢ - النساء/ ٢٤

٣ - البيت ٧٦٠ من الطيبة، إتحاف البررة/ ٢٣٥

٤ - الكهف/ ١٠٩

٥ - البيت ٦٢٦ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٥٦.

٦ - البيت ٧١٩ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة /٦٥.

فصحيح أن ابن عامر قرأ بتاء التأنيث في "تتوفى" من قوله تعالى ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[١] لكنه فرق اللام عن الميم إشعاراً بأن هذا التأنيث يلزم معه على رواية هشام الإدغام على أصل روايته، والإظهار على أصل رواية ابن ذكوان.

ومن الغريب أن يفرق الناظم بين رمزين لشيخ واحد كما فرق الشاطبي بين اللام والميم بالفاء في "تلووا" قال:

وتلووا بحذف الواوالأولى ولامه ❖❖❖ فضم سكونا لست فيه مجهلا[٢]

إن هذا التفريق يؤكد صحة ما ذكرته من أن الذي جعلهم يفعلون هذا هو مرعاة الوزن وضرورات الشعر.

ثانياً - المحكوم به أو الحكم [صفتي الحكم] = اللفظ والقيد.

أما اللفظ والإطلاق اللفظي فسبق أن عرفنا بهما وبأمثلة لهما مع الرموز قريباً وظهر أن هنالك متابعة من ابن الجزري للشاطبي فيهما، لكن طريقة الاستعمال في جميع المواضع ليست محل اتفاق، المهم أن أصل القاعدتين من الشاطبي.

انظرهما وهما يتناولان قوله تعالى " فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ "[٣]

يقول الشاطبي: وفي فأزل اللام خفف لحمزة ❖❖❖ وزد ألفا من قبله فتكملا [٤]

[٤]

ويقول ابن الجزري: ..... وأزال في أزل *** فوز (٥)

الشاطبي يستعمل القيود وابن الجزري يستعمل قاعدة اللفظ بالقراءتين، فمأخذ القراءة كما ترى غير واحد مما يعني أنه ليست هناك متابعة في الاستعمال.

---

١ - الأنفال /٥٠.

٢ - البيت ٦٠٩ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٥٤.

٣ - البقرة :٣٦.

٤ - البيت ٤٥١ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٣٩.

٥ - البيت ٤٤١ من الطيبة، إتحاف البررة/ ٢٠٣.

وأما بقية صفتي الحكم وهي القيود والأضداد فلم يذكر ابن الجزري إلا أربعة وهي المذكورة في قوله:

..... ***كالحذف والجزم وهمز مد (١)

وقد أفضنا الحديث عنها في بحثنا "شبهات وتحقيقات على ما في مقدمة الطيبة من تساؤلات"[٢] وخلصنا من ذلك بأمور:

-أن ترك ابن الجزري لبعض الأضداد فيه توسعة ليشمل ما ذكره الشاطبي وما لم يذكره من أضداد نحو: التغليظ، التسمية، ....الخ

-أن ما ذكره ابن الجزري فيه تنبيه على بقية مسائل الأضداد.

-أن المتابعة في المحكوم به ليست كاملة وإنما هي متابعة جزئية.

-أن الغالب على الاستعمال الاختلاف، فهذا يستعمل صفة من صفتي الحكم، والآخر يستعمل الأخرى، ومع الاتفاق في الصفة قد يستعمل أحدهما قيوداً.. ويستعمل الآخر ضدها، كما أنهما قد يستعملان صفة واحدة ويستعمل أحدهما نوع والآخر يستعمل اللفظ بقراءة واحدة[٣]

-المتابعة الكاملة بين ابن الجزري والشاطبي في القيود الاصطلاحية الصريحة[٤]

ثالثاً - المحكوم عليه "الكلمة القرآنية"

أ - في القراءات السبعية:

الاتفاق الكامل بين الشيخين في الكلمات والقراءات السبعية، وهذا الاتفاق في ذكرها، مع الاختلاف أحياناً في بعض الأوجه القرائية زيادة ونقصا بمعنى أن القارئ أو الراوي يزيد له وجه على ما كان في الشاطبية وهذا الوجه لا يخرج عن السبعة أي يشارك غيره من القراء ورواتهم.

ومثال ذلك ما نراه في قول الشاطبي: .....*** ..... واقصر فآزره ملا (١)

---

١ - البيت ٥٠ من الطيبة، إتحاف البررة/ ١٧١.

٢ - يراجع الشبهة السادسة ٨٥ وما بعدها.

٣ - السابق نفسه.

٤ - السابق/ ٩١ وما بعدها.

وقال ابن الجزري: .....*** .... آزر اقْصُر ما جداً والخلف لا (٢)

والمعنى: قرأ ابن ذكوان قوله تعالى (فآزره فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ)[٣] بالقصر أي حذف الألف بعد الهمزة، ووافقه هشام من الطيبة من طريق الداجوني، وقرأ الباقون بالمد أي إثبات الألف بعد الهمزة، ووافقهم هشام من طريق الحلواني[٤]. وهكذا رأينا لهشام وجهاً جديداً من الطيبة وهو لم يخرج عن الوجهين المتواترين في الشاطبية.

-هذا ولم تزد هنالك كلمات جديدة عن السبعة من طريق الشاطبية والطيبة إلا ما زادته الطيبة في الوجهين الآتيين:

١ - قال ابن الجزري في سورة يونس عليه السلام: يكون صف خلفاً (٥)...***....

المعنى قرأ شعبة في أحد وجهيه بياء التذكير في قوله تعالى (وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ) [٦]وهو طريق يحيى العليمي، وقرأ الباقون بتاء التأنيث وهو الوجه الثاني لشعبة من طريق يحيى بن آدم [٧] ومعلوم أن هذه الكلمة لم يكن فيها إلا تاء التأنيث من الشاطبية لجميع القراء شعبة وغيره، وعليه فوجه التذكير هو الجديد هنا من الكبرى.

٢ - قال ابن الجزري: .....❖❖❖ وخلف غيب يصفون من وعا [٨]

---

١ - البيت ١٠٤٣ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة /٩٩

٢ - البيت ٩٢٦ من الطيبة، إتحاف البررة/ ٢٥٤.

٣ - الفتح/ ٢٩

٤ - شرح الترمسي/ ٥٤٢.

٥ - البيت ٩٨٦ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة/ ٢٣٧

٦ - يونس/ ٧٨.

٧ - شرح الترمسي / ٣٨٥.

٨ - البيت ٧٩١ من الطيبة، إتحاف البررة /٢٣٩.

والمعنى: اختلف عن ذي ميم "من" ابن ذكوان في (وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ) [١] فروى الصورى عنه بياء الغيب، وهي رواية الثعلبي عنه، وقرأ الباقون بتاء الخطاب وهي رواية الأخفش عن ابن ذكوان. [٢].

ووجه الصورى غير موجود في الشاطبية، فالاتفاق على الخطاب ليس إلا.

ب - في القراءات الثلاث فوق السبعة:

القراء الثلاثة فوق السبعة على ثلاثة أضرب:

أ - ضرب وافقوا فيه أصولهم وسيذكرهم ابن الجزري مع أصولهم فقط نحو:

قول الشاطبي: وقل قال عن شهد وآخرها علّا[٣] ❖❖❖ ....

وقال ابن الجزري: قل قال عن شهد وآخرها عظم [٤]❖❖❖

والمعنى: قرأ حفص وحمزة والكسائى ومعهم خلف على أصله، وذكره ابن الجزري ضمن "شفا" (قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ) [٥] هكذا "قال" وقرأ الباقون ومعهم أبو جعفر ويعقوب مع أصولهم "قل" كما لفظ بها وقد لفظ الناظم بالقراءتين فاستغنى باللفظ عن القيد.

ب - ضرب تفرد به قارئ أوراو من الثلاثة عن السبعة عن أصولهم في السبعة - نحو:

قول ابن الجزري: ..... ❖❖❖عين عشر في الكل سكن تغبا[٦]

والمعنى: سكن ذوثا ثغبا وهو أبو جعفر عين عشر حيث وجدت نحو: "أَحَدَ عَشَرَ"[٧]، "اثْنَا عَشَرَ"[٨] "تِسْعَةَ عَشَرَ"[٩] ولا بد من مد ألف "اثنا"[١].

---

١ - الأنبياء/ ١١٢

٢ - شرح النويري ٦٢/٥.

٣ - البيت ٨٨٧ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة /٨٢.

٤ - البيت ٧٨٥ من الطيبة، إتحاف البررة/ ٢٣٨.

٥ - الأنبياء/٤.

٦ - البيت ٦٦٧ عن الطيبة، إتحاف البررة/ ٢٢٥.

٧ - يوسف/٤

٨ - التوبة/ ٣٦

٩ - المدثر/ ٣٠

ج - ضرب وافق فيه واحد من الثلاثة أو رواتهم قراءة من السبعة غير أصله نحو:

قول الشاطبي: وصحبة يصرف فتح ضم وراؤه❖❖❖ بكسر....[٢]

وقال ابن الجزري: يصرف بفتح الضم واكسر صحبة❖❖❖ ظعن[٣].....

والمعنى: قرأ صحبة (من الشاطبية والطيبة) ومعهم يعقوب من الدرة وهنا من الطيبة وخلف من الموافقة في الصغرى، وضمن "صحبة" في الطيبة، قوله تعالى(مَنْ يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ ۚ)[٤] بفتح ضم الياء وكسر الراء وقرأ الباقون – ومعهم أبو جعفر من الموافقة في الصغرى والسكوت كذلك وهنا - بضم الياء وفتح الراء.

ومن خلال ما سبق يؤكد البحث على الأمور الآتية:

-المتابعة في المحكوم عليه غير كاملة من جميع جوانبها [الكلمات - القراء]

-الاتفاق على ضرورة الترتيب المصحفي للكلمات القرآنية، وقد يقدمان ويؤخران دون إيهام ولا يكون ثمة فارق كبير في التقديم غايته تقديم ترجمة على ترجمة لضرورة وزن، أو لعطف على نظير سابق في الحكم ...الخ.

-الاتفاق على الترتيب الأصولي والفرشي للكلمات القرآنية مع اتفاق أو اختلاف في الحكم.

-زيادة بعض أبواب في الأصول وعدم الالتزام بالأبواب الفرشية حال البدء والانتهاء.

---

١ - شرح النويري ٤/٢٣٥.

٢ - البيت / ٦٣٢ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٥٦

٣ - البيت ٥٩٠ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة/ ٢١٧.

٤ - الأنعام/ ١٦

-استعمال صفتي الحكم تتفق أحياناً وتختلف أخرى، مع الاتفاق على أن أصل الصفة من عند الشاطبي، وتابعه عليه في مدلوله وتطبيقه ابن الجزري لكن دون متابعة على المواضع والكلمات كلها.

-هذا وثمة أمور كثيرة سوف تظهر المتابعة والمخالفة وأثرها في متجه كل من الشاطبي وابن الجزري وهو ما يتضح تفصيلا في المباحث الآتية:

المبحث الأول

مظاهر التغاير وآثارها بين الإمامين الشاطبي وابن الجزري في المنهج العام في المنظومتين

نعني بالمنهج العام: دراسة المكونات العامة للمنظومتين، مع دراسة شاملة لكل فرد من أفراد هذه المكونات على أن نتبع ذلك بدراسة محتويات كل مكون على حده وبيان المتابعات والمفارقات ووجهة كل من الإمامين في ذلك في المباحث التالية.

أما مكونات المنظومتين العامة فجاءت على النحو الآتي:

الشاطبية	الطيبة
١) المقدمة	المقدمة
٢) الأصول	الأصول
٣) الفرش	الفرش
٤) التكبير، والباب كله مخصص للتكبير ومسائله	التكبير ومعه الخاتمة وآداب الدعاء، وعدد الأبيات بالتقريب، وإجازة ودعاء قصير.
٥) مخارج الحروف وصفاتها التي يحتاج القارئ إليها وعدد أبيات المنظومة، وتوصية ودعاء	

إن الشكل العام بين المنظومتين متقارب إلى حد ما، وأتى الاختلاف من ذكر الفوائد فالشاطبي جعلها بعد الانتهاء من المنظومة، وجعلها ابن الجزري في المقدمة إنها قناعة قديمة من ابن الجزري بأهمية هذه الفوائد ولا سيما مخارج الحروف وصفاتها... انظره وهو يحكي ذلك في مقدمته الجزرية، فبعد حمد الله والصلاة والسلام على نبيه ومصطفاه، والثناء على قرأة القرآن ومحبيه قال:

وبعد: إن هذه مقدمة ❖❖❖ فيما على قارئه أن يعلمه

إذ واجب عليهم محتم ❖❖❖ قبل الشروع أولاً أن يعلموا.

مخارج الحروف والصفات ❖❖❖ ليلفظوا بأفصح اللغات [١]

وأتفق معه في هذه القناعة، فما مشاكلنا في الأداء القرآني، أو القرائى إلا في تجويد الحروف تجويداً سليماً ثم تأمله وهو يزيد من هذه القناعة بذكر ما يسمى باستعمال الحروف ترقيقا وتفخيما قائلا:

فرققن مستفلاً من أحرف❖❖❖ وحاذرن تفخيم لفظ الألف.

وهمز ألحمد أعوذ إهدنا[٢] ❖❖❖ .....

هذه وجهة ابن الجزري الذي أراد أن يربى قارئ القرآن عليها، وأن تتأصل لديه الممارسة الدقيقة للأداء "التجويدي" بعدها يطبق التغاير في الأوجه بين القراء ورواتهم....

أما الشاطبي فأراد أن يسير خلف صنيع الداني في التيسير ثم يتبع ذلك بالفوائد الزائدة على التيسير فجاء تأخيره للمخارج وصفاتها.

-كما أن ابن الجزري لم يكثر من دعائه في مقدمة الطيبة وخاتمتها، حيث أفاض الشاطبي في ذلك، فعمد إلى أمر متمم للدعاء وهو ذكر آداب الدعاء...

ثم تأمل الشاطبي وهو يحدد عدد أبيات المنظومة:

وأبياتها ألف تزيد ثلاثة ومع مائة سبعين زهراً وكملا [٣].

فالعدد "١١٧٣" ثلاثة وسبعون ومائة وألف أما ابن الجزري فيقول:

.....❖❖❖...ألفية سعيدة مهذبة [٤].

فالقصيدة ألفية على التقريب دون التحديد الفعلي وهو "١٠١٥" خمسة عشر وألف، وعدم التحديد الفعلي من ابن الجزري يرجع إلى أمرين:

الأول: أن في الكلام تصريح بعدد الأبيات"يعني أنها ألف بيت، وإن كانت تزيد شيئاً يسيراً وهو خمسة عشر بيتاً فإن مثل ذلك لا مشاحة فيه.

---

١ - الأبيات ٤ -٦ من المقدمة في فن التجويد، ويراجع إتحاف البررة/ ٢٧٣.

٢ - الأبيات ٣٤، ٣٥ وما بعدهما من المقدمة السابقة ،ويراجع إتحاف البررة / ٣٧٥ وما بعدها.

٣ - البيت ١١٦١ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة / ١١٠.

٤ - البيت ١٠١١ من الطيبة، ويراجع إتحاف البررة/ ٢٦٢

الثاني: عدم عد "باب إفراد القراءات وجمعها" الذي لا تعلق له بخلاف القراء يتم الألف في هذا الموضع، وإذا لم يسقط يتم عدد الألف عند قوله:

وسنة التكبير عند الختم ❖❖❖ صحت عن المكين أهل العلم [1]"

وفيما يأتي تفصيل للمكونات العامة السابقة.

أولا - المقدمة:

تتفق المقدمة عند كل من الشاطبي وابن الجزري في الأساسيات اللازمة للمنظومتين وهي:

خطبة الكتاب، وأسماء القراء ورواتهم، والرموز الدالة على القراء ورواتهم منفردين ومجتمعين، واصطلاح الناظم، ومأخذ المنظومة.

-زاد الشاطبي الدعاء وتوصيات عامة وخاصة لأهل القرآن.

-زاد بن الجزري: ضوابط القراءة الصحيحة، والأحرف السبعة ،أصلها والمراد منها، ومخارج الحروف وصفاتها، وما يحتاج إليه القارئ من أحكام التجويد، ومراتب القراءة، واستعمال الحروف تفخيماً وترقيقاً، وأحكام النون والميم المشددتين والميم الساكنة، والإدغام والإظهار، والوقف والابتداء وما يتعلق بهما.

وسوف نتناول مظاهر التغاير في المنهج وآثارها بين الإمامين الشاطبي وابن الجزري في المقدمة والخاتمة بشيء من التفصيل في المبحث الثاني.

ثانيا - الأصول:

وهي: القواعد العامة والكلية للقراء التي تنطبق على ما تحتها من الجزيئات الكثيرة، أو هي تلك القواعد التي ينسحب حكم الواحد منها على جميع نظائره غالبا والمقصود منها: تلك الأبواب المتضمنة أصولاً وقواعد عامة لكل قارئ، وما يندرج تحتها من جزئيات متعددة، أو ما يمكن أن يسمى بالأبواب الفرعية.

والتسمية السابقة باعتبار الغالب، إذ قد يجيء فيها غير المطرد نحو: ياءات الإضافة والزوائد.

---

١ - البيت ١٠٠٠ من الطيبة، إتحاف البررة/ ٢٦٢.

والمتأمل في أبواب الأصول عند كل من الشاطبي وابن الجزري يجد ما يأتي :

-عدد الأبواب عند الشاطبي ثمانية وعشرون باباً وعند ابن الجزري سبعة وعشرون باباً.

-جاء الاختلاف أو التغاير في زيادة الأبواب ونقصها من دمج الأبواب عند واحد منهما، وتفريق عند الآخر، كما جاء الاختلاف من زيادة باب عند واحد ونقصه عند الآخر فيما له صلة بنفس الأحكام، أو زيادة أصلية ليست عند أحدهما وتفصيل ذلك فيما يأتي :

-جاء الاتفاق بين الشيخين في أبواب الاستعاذة، والبسملة، وأم القرآن.

-أول اختلاف وتغاير جاء في الإدغام الكبير حيث جعله الشاطبي في بابين :

-الأول : جعله للإدغام الكبير وخصه بالمثلين في كلمة وفي كلمتين.

الثاني : جعله لإدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين، ودمجهما ابن الجزري في باب الإدغام الكبير، وذكر فيه المثلان والمتجانسان والمتقاربان [في كلمة وفي كلمتين]، فزاد الشاطبي على ابن الجزري باباً.

-تعليق : أرى أن صنيع ابن الجزري أولى حيث تجنب ما وقع فيه الشاطبي من إشكالات موهمة، من ذلك :

١. أن الشاطبي جعل الباب الأول للإدغام الكبير ولم يقل المثلان الكبير، في كلمة وفي كلمتين.

وقد يجاب عنه بأن الأمثلة، ومضمون الباب كلها ناطقة بالمثلين وقسميه.

٢ - جعل الباب الثاني لإدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين، ولم يقل الكبير، ولم يذكر المتجانسين الكبير في كلمة وفي كلمتين أصلا مع أن الأمثلة شاهدة بما لم يذكر.

وقد يجاب عنه بعدم ذكر الكبير اكتفاء بالعطف في أول الباب

وإن كلمة حرفان فيها تقاربان[1] ❖❖❖.....

كما يجاب عنه بعدم ذكر المتجانسان لأن ذكر المتقاربين يدخل فيه من باب أولى المتجانسين لأن المتجانسين أقوى من المتقاربين، فإذا أدغم الضعيف وهو هنا المتقاربان دخل من باب أولى المتجانسان، أو أن الكلام على قسمين: المثلان وجعل له باباً مستقلاً، وما يقابله مما يوجب الإدغام ما ليس بمثلين وهو إما تجانس وإما تقارب فعبر بأحدهما على سبيل الاختصار وساعده على ذلك أن الأمثلة تفي بمراده وتدلل على القسمين.

- ثم عاودا الاتفاق في أبواب: هاء الكناية، والمد والقصر، والهمزتين من كلمة، والهمزتين من كلمتين، والهمز المفرد، وهو الباب العاشر عند الشاطبي والتاسع عند ابن الجزري.

وجاء الاختلاف أو التغاير الثاني بعد الهمزة المفرد، حيث جعل الشاطبي الباب التالي له لـ نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وذكر فيه السكت على أل و شي والمفصول نحو "من ءامن"، وجعله ابن الجزري مفرقاً على بابين:

الأول نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها.

الثاني: السكت على الساكن قبل الهمز وغيره، وذكر فيه [السكت على أل ، وشيء والمفصول] وهي التي ذكرها الشاطبي في باب النقل، وزاد ابن الجزري [السكت على الموصول نحو "قرآن" ،المد المنفصل، والمد المتصل .... الخ] مما لم يوجد عند الشاطبي.

تعليق: أرى أن الوجه مع ابن الجزري في الفصل بين البابين، حيث إن هذا يتفق ومقصود كل باب، ولا سيما مع تعدد مراتب السكت، وتنوع القراء في الطيبة حيث شارك حمزة في بعض هذه المراتب بعض القراء، وهذا لم يكن في الشاطبية، حيث كان السكت في مراتب محدودة، ولحمزة وحده، ولم يكن فيه ما يستدعي جعله في باب مستقل، فضلاً عن ربط السكت بالنقل وقفاً واستلزم ذلك ذكر ما يجوز وصلا، حيث إن الثابت لحمزة في الهمز المتحرك الساكن ما قبله الذي ينقله ورش ، أن له فيه

---

١ - البيت ١٣٢ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ١١.

وفقاً: النقل وما يجوز وصلاً، وهذا، إما تحقيق وإما سكت، ثم ألحق بذلك كلمة مخصوصة وهي شيء رفعاً ونصباً وجراً.

وهكذا زاد ابن الجزري بابا هنا، فجاء التساوي في العدد الإجمالي وهو أحد عشر باباً إلى هنا.

- ثم عاودا الاتفاق في باب وقف حمزة وهشام على الهمز وهو الباب الثاني عشر عندهما.

- ثم كان الاختلاف أو التغاير الثالث من نصيب أبواب الإظهار والإدغام الصغير، حيث جعله الشاطبي في ثمانية أبواب هي: باب الإظهار والإدغام وذكر ذال إذ ودال قد ، وتاء التأنيث، ولام هل وبل، و[اتفاقهم في إدغام إذ، وقد، وتاء التأنيث وهل وبل]، وحروف قربت مخارجها، وأحكام النون الساكنة والتنوين.

- وهي عند ابن الجزري ستة بنقص الباب الأول منها [باب الإظهار والإدغام] والباب السادس [اتفاقهم في إدغام إذ ... الخ]

تعليق: أرى أن لكلٍ وجهته زيادة ونقصا:

أما الشاطبي فزاد باباً كمدخل إلى أبواب إذ، وقد وتاء التأنيث وهل وبل واتفاقهم في إدغام إذ ... وأوضح في هذا الباب اصطلاحه الجديد وهو:

سأذكر ألفاظاً تليها حروفها ❖❖❖ بالاظهار والإدغام تروى وتجتلا

فدونك إذ في بيتها وحروفها ❖❖❖ وما بعد بالتقييد قده مذللا.

سأسمى وبعد الواو تسمو حروف من ❖❖❖ تسمى على سيما تروق مقبلا[1]

وخلاصة هذا الاصطلاح: أنه سيذكر في البيت الأول من أبواب إذ، وقد وتاء التأنيث وهل وبل، واتفاقهم .... الخ الألفاظ المختلف فيها بين القراء السبعة في إظهار أواخرها أو إدغامها عند التقائها بحروفها الخاصة بها، ثم يذكر بعد كل لفظ حروفه الخاصة به في أوائل كلم البيت وفي نفس بيتها، ثم يأتي بالتفصيل فيها إظهاراً وإدغاماً على ما هو مروى عن الأئمة، فتكشف الأحكام في كل ويظهر المراد، أي أنه مع

---

١ - الأبيات ٢٥٥ - ٢٥٧ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٢٠، ٢١.

الاصطلاح الجديد يجب مراعاة الاصطلاحات العامة السابق ذكرها في المقدمة، مع ملاحظة الاصطلاحات الخاصة هنا.

هذا والترجمة العامة ذكر الكلمة التي فيها خلاف (المحكوم عليه)، والمحكوم به [الحكم] إما سابق وإما لاحق للكلمة الخلافية، ثم يذكر بعدهما المحكوم له [الرموز] من الأئمة أو الرواة، وهذا كله مع الرموز الحرفية، أما الرموز الكلمية فلها نهج آخر وهو جواز تقديم الرمز الكلمي أو تأخيره على الكلمة القرآنية وحكمها، والمتعلق بما نحن فيه هنا هو الأول [الرموز الحرفية]، أما الاصطلاح هنا ففيه بعض التقديم والتأخير، فأخبر أنه سيذكر القراء أولاً، إما بأسمائهم الصريحة، وإما بالرموز الدالة عليهم، ثم يأتي بعد الرمز بواو فاصلة تفصل بين الحروف الدالة على القراء أو الرواة والحروف التي يدغم فيها أو يظهر عندها لمن رمز له أو صرح باسمه نحو قوله:

وأدعم مرو واكف ضير ذابل [1] ❖❖❖.....

حيث فصل بالواو من واكف بين صاحب الإدغام، وهو هنا ابن ذكوان، وبين حرفي الإدغام: الضاد والذال، فمحل الإتيان بالواو للفصل مع الرمز لإزالة اللبس، أما مع التصريح بالإسم، فلا حاجة لعدم اللبس، ومنه قوله:

.....❖❖❖وأدغم ورش ضر ظمآن وامتلا[2]

حيث انه لما ذكر ورشا بصريح اسمه، لم يحتج إلى واو فاصلة بينه وبين حرفيه في الإدغام وهما الضاد والظاء فتأمل.

-ولم يحتج ابن الجزري لمثل هذا الباب لأمرين.

١ - أن منهجه مع الرموز حرفية وكلمية ثابت وهو مجيء الرمز قبل الكلمة المختلف فيها وحكمها أو بعدهما يستوى في ذلك تقدم الحكم على الكلمة القرآنية أو تأخره.

٢ - الاكتفاء بما ذكره الشاطبي وصرح به

---

١ - البيت ٢٦٣ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٢١.

٢ البيت٢٦٤ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/٢٢.

أما الزيادة الثانية لباب اتفاقهم في إدغام إذا وقد .... الخ عند الشاطبي فضرورية لتكتمل المعادلة على منهج المعادلة القرآنية التي يغلب فيها حذف مجهول واحد يمكن استنباطه من باقي الأركان المذكورة.

أقول: صحيح أن مواضع الاتفاق لا تذكر، لكنها هنا لازمة لغياب ثالث وهو المتفق على الإظهار عنده وهو أكثر الحروف، فمسائل الأبواب هنا ثلاثة:

١ - الاختلاف بين القراء إظهاراً وإدغاماً في حروف معينة وعقد له الأبواب الأولى.

٢ - الاتفاق على الإدغام في حروف معينة وعقد له الباب السادس.

٣ - الاتفاق على الإظهار ويأتي بجمع ما اتفقوا فيه، وما اختلفوا ثم ينقص من جملة الحروف الثمانية والعشرين.

ولم يحتج ابن الجزري لذكر هذا الباب اكتفاء بما ذكره الشاطبي من باب "وكل ذا اتبعت فيه الشاطبي" أو لأنه ذكر في مقدمة الطيبة الحروف المدغمة من المثلين والمتجانسين والمتقاربين الصغير بقوله:

وأولى مثل وجنس إن سكن ❖❖❖❖ أدغم.....[1]

ولم يذكر الشاطبي وابن الجزري ماللقراء في "ماليه هلك" في هذه الأبواب.

يقول صاحب كنز المعاني مقيداً كلام الشاطبي وابن الجزري:

وما أول المثلين فيه مسكن ❖❖❖ فلا بد من إدغامه متمثلا

لدى الكل إلا حرف مد فأظهره ❖❖❖ كقالوا وهم في يوم وامدده مسجلا.

لكل وإلا ها سكت بما ليه ❖❖❖ ففيه لهم خلف والإظهار فضلا[2]

تتمة: ترتيب الأبواب الستة محل الاتفاق بين الشاطبي وابن الجزري "إذ وقد، وتاء التأنيث، وهل وبل، وحروف قربت مخارجها، وأحكام النون الساكنة والتنوين" لترتيبها اعتبار فالأربعة الأول تتبادل الحروف المختلف فيها ستة ثم ثمانية ثم ستة ثم ثمانية، وهي خاصة بأبواب مخصوصة وكلها من كلمتين والخلاف فيها بين الإظهار والإدغام، ثم حروف قربت مخارجها جاءت بعدها لأن هذا الباب لحروف ومواضع

---

١ - البيت ٩٣ من الطيبة، إتحاف البررة/ ١٧٣.

٢ - النفحات الإلهية/ ١٨٢

متناثرة ومنها ما جاء من كلمة وما جاء من كلمتين وكلها يدور الخلاف فيها بين الإظهار والإدغام، ثم جاءت أحكام النون الساكنة والتنوين أخيراً، لأن الخلاف فيها بين الإظهار والإدغام والإقلاب والإخفاء.

وهكذا زاد الشاطبي على ابن الجزري بابين حتى هنا فبلغ العدد الفعلي عند الشاطبي حتى آخر أحكام النون الساكنة والتنوين عشرين باباً، وعند ابن الجزري ثمانية عشر باباً.

- واستمر الأمر بعد ذلك اتفاقاً في الأبواب الثمانية الآتية: باب الفتح والإمالة وبين اللفظين، وباب مذهب الكسائي في إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف كما سماه الشاطبي، أو باب إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف كما ذكر ابن الجزري، وباب مذاهبهم في الراءات، وباب اللامات، وباب الوقف على أواخر الكلمة، وباب الوقف على مرسوم الخط، وباب مذاهبهم في ياءات الإضافة، ثم باب ياءات الزوائد كما ذكر الشاطبي، أو ما سماه ابن الجزري: باب مذاهبهم في الزوائد.

تعليق:

١ - في اختلاف عنوان "باب مذهب الكسائي في إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف"، عند الشاطبي عنه عند ابن الجزري الذي سماه "باب إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف"، دقة من الشيخين، أما الشاطبي فالباب كله مخصص للكسائي ومذهبه في هاء التأنيث حالة الوقف عليها، وأما ابن الجزري فعنده حمزة بخلف في الجميع والكسائي ومذاهبه عند اختلاف الحروف، ولم يمكنه أن يقول باب مذهب "حمزة والكسائي" لأن الكسائي صاحب الباب لا تابع لحمزة، ولم يستطع العكس فيقدم الكسائي على حمزة والثاني شيخ الأول وأسبق منه في رتب القراء.

٢ - في اختلافهما في باب ياءات الزوائد كما سماه الشاطبي أو باب مذاهبهم في الزوائد كما سماه ابن الجزري، فلا شيء في ذلك أيضاً.

أما الشاطبي فاكتفى بذكر مذاهبهم مع ياءات الإضافة، عن إعادتها مع ياءات الزوائد، وكأن الكلام على مذاهبهم في الياءات وهي إما إضافة وإما زوائد، فنظر الشاطبي إلى أنهما ياءان فيهما مذاهب.

د -وأما ابن الجزري فلأن الخلاف فيهما مختلف ففي ياءات الإضافة كلها فتحا وإسكانا، وحذفا فقط في واحدة (يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ) [1] وفي ياءات الزوائد حذفا وإثباتاً فهذه النظرة إلى اختلاف الحكم جعلت ابن الجزري يذكر أن للقراء مذاهب في ياءات الإضافة، ومذاهب أخرى في الزوائد، ثم حذف ياءات اكتفاء بذكرها عند الشاطبي.

وهكذا استمرت الزيادة عند الشاطبي بفارق اثنين عن ابن الجزري والعدد الفعلي عند الشاطبي ثمانية وعشرون باباً، وعند ابن الجزري ستة وعشرون باباً.

-ثم جاء الاختلاف أو التغاير الأخير في أبواب الأصول بزيادة باب عند ابن الجزري وهو باب إفراد القراءات وجمعها، وهذا باب عظيم القدر لم يذكره الشاطبي، ويبدو أن السبب في ذلك أن أمر إقراء القراءات كان الأساس المعول عليه فيه هو الإفراد، وإن كانت القراءة بالجمع قد بدأ أمرها ينتشر، لكن أمر جمع القراءات قراءة وإقراء كان قد استقر الأمر فيه عند ابن الجزري.

وهكذا استقرت الأصول على زيادة باب واحد عند الشاطبي على ابن الجزري والجملة الفعلية عند الشاطبي ثمانية وعشرون باباً، وعند ابن الجزري سبعة وعشرون باباً، وجاءت سورة أم القرآن بابا من أبوابها لذكرها فيها، ولاشتمالها على مسائل أصولية وكلمات فرشية فغلبنا جانب الأصول على الفرش، فضلاً عن أن الحديث هنا وصف عام لا يترتب عليه حكم أدائي سواء اعتبرناها أصلاً أم فرشاً.

٣- الفرش:

وهو لغة: البسط

---

١ - الزخرف/ ٦٨.

وفي الاصطلاح: كل خلاف عن الأئمة العشرة ذكر في موضعه بسورته، لقلة دوره، أو لانتشاره فكأنه انفرش، إذا كانت الأصول ينسحب حكم الواحد منها على الجميع غالباً، وقد يجيء في الفرش ما يكون مطرداً لدليل لفظي أو غيره أو هو: الخلافات الواردة عن الأئمة العشرة في سور القرآن مرتبة من البقرة حتى الناس، مما لم يندرج تحت قاعدة أصولية أدرجت في أبوابها، أوما لا ينسحب حكم الواحد منها على جميع نظائره إلا بدليل لفظي أو غيره.

وما سبق من تعريف الفرش إنما هو باعتبار الكثير الغالب، وإلا فثمة ما يشبه الأصول في الفرش والعكس مما سنوضحه فيما بعد، وما فيه من تغاير للمنهج بين الشاطبي وابن الجزري رحمهما الله.

هذا وثمة مواضع لم تذكر في الأصول ولا الفرش، وهذا معناه أنها تبقى على كيفيتها محل اتفاق ولم يذكر الناظم فيها شيء إلا للضرورة وسوف نوضح هذا أيضاً في حينه.

هذا وقد جاء الفرش عند الشاطبي في ستة وأربعين باباً في حين جاء عند ابن الجزري في خمسة وثلاثين باباً أي بنقص أحد عشر بابا عند ابن الجزري، وإن شئت فقل هي مندرجة ومندمجة في الأبواب المذكورة.

والمتأمل في منهج الشيخين في أبواب الفرش اتفاقاً واختلافاً يجد ما يأتي:

- استمر الاتفاق حتى سورة الرعد، فأفردها الشاطبي حتى سور الرعد وإبراهيم عليه السلام، والحجر، وجمع ابن الجزري الثلاثة تحت باب: سورة الرعد وأختيها ، فنقص عن الشاطبي بابين.
- عاودا الاتفاق من سورة النحل حتى سورة الحج والمؤمنون فأفردهما الشاطبي وجمعهما ابن الجزري فنقص باباً آخر مع السابقين.
- استمر التغاير بعد ذلك بل كان له الكلمة الأولى حتى نهاية أبواب الفرش فلم يتفقا إلا على سورة يس، والصافات، والرحمن عز وجل، وتوضيح ذلك فيما يأتي:

- سورة النور والفرقان أفردهما الشاطبي وجمعهما ابن الجزري فنقص باباً مع الثلاثة السابقة.
- سورة الشعراء والنمل والقصص أفرد الثلاثة الشاطبي وجمعها ابن الجزري فنقص بابين مع الأربعة السابقة.
- ثم جاءت الأبواب من العنكبوت إلى يس: ثلاثة عند الشاطبي هي سورة العنكبوت، ومن سورة الروم إلى سبأ، وسورة سبأ وفاطر، وهذه الثلاثة جاءت في بابين عند ابن الجزري هما سورة العنكبوت والروم، ومن سورة لقمان إلى سورة يس، فنقص ابن الجزري باباً مع الستة السابقة.
- اتفق الشاطبي وابن الجزري في بابي: سورة يس وسورة الصافات.
- عاودا الاختلاف والتغاير من سورة ص إلى سورة الرحمن عز وجل فجاءت الأبواب عند الشاطبي سبعة هي: سورة ص، وسورة الزمر، وسورة المؤمن، وسورة فصلت، وسورة الشورى والزخرف والدخان، وسورة الشريعة والأحقاف، ومن سورة محمد ﷺ إلى سورة الرحمن عز وجل، وجمعها ابن الجزري في ثلاثة أبواب هي: ومن سورة ص إلى سورة الأحقاف، وسورة الاحقاف وأختيها، ومن سورة الحجرات إلى سورة الرحمن عز وجل، فنقص ابن الجزري أربعة مع السبعة السابقة، فكانت الجملة أحد عشر باباً
- ثم عاودا الاتفاق في سورة الرحمن عز وجل فأفردها كل منهما.
-ثم جاءت جملة الأبواب الباقية في الفرش ستة أبواب عند كل من الشاطبي وابن الجزري مع اختلاف في التقسيم فهي عند الشاطبي : سورة الواقعة والحديد، ومن سورة المجادلة الى سورة ن، ومن سورة ن إلى سورة القيامة، ومن سورة القيامة إلى سورة النبأ، ومن سورة النبأ إلى سورة العلق ، ومن سورة العلق إلى آخر القرآن.

وهي عند ابن الجزري: من سورة الواقعة إلى سورة التغابن، ومن سورة التغابن إلى سورة الإنسان، وسورة الإنسان والمرسلات، ومن سورة النبأ إلى سورة التطفيف، ومن سورة التطفيف إلى سورة والشمس، ومن سورة والشمس إلى آخر القرآن. ويمكن ارجاع تنغاير المنهج في تقسيم أبواب الفرش إلى الأمور التالية:

١ - تحليلات وتعليلات الشاطبي التي تطلبت الزيادة في الأبيات، وقابل ذلك اختصار و إيجاز عند ابن الجزري، ولم يحتج إلى إعادة تحليلات وتعليلات الشاطبي، انظر إليهما في أول تغاير في الفرش: الشاطبي يفرد سور الرعد وإبراهيم عليه السلام والحجر وابن الجزري يجمعها.

يقول الشاطبي معللاً لقراءة حمزة بِمُصْرِخِيَّ [١] بكسر الياء

.....❖❖❖مصرخي اكسر لحمزة مجملا

كها وصل أو للساكنين وقطرب❖❖❖ حكاها مع الفراء مع ولد العلا [٢]

وقال ابن الجزري: ... ومصرخي كسر اليا فخر [٣]❖❖❖.....

فمع اتفاقهما في تزكية قراءة حمزة بقول الشاطبي: "مجملا" أي بوجه فيه من الجمال والحسن في اللغة علاوة على النقل والنص وهو: الكسرة وبقول ابن الجزري "فخر" وفي بعض النسخ "فز" وفيهما إشارة إلى ما في الوجه من فخر وفوز بوجه له ما يدعمه من اللغة علاوة على الأثر والنقل

أقول مع هذا الاتفاق في التزكية يزيد الشاطبي تعليلاً لوجه حمزة من أمرين:

الأول: كها وصل أي تشبيها للياء المكسورة بهاء الوصل على لغة بنى يربوع الذين يزيدون على ياء الضمير ياء أخرى صلة لها حملا لها على هاء الضمير المكسورة، وكيف أنه ثمة اتحاد بين الياء هنا وهاء الضمير من كونها على حرف واحد وفي حالتي النصب والجر ولذلك شواهد من اللغة [٤]

الثاني: التقاء الساكنين، وهو تفريع على الإسكان وتفصيله: أن النون حذفت للإضافة فالتقى ساكنان، ياء الإعراب وياء المتكلم الساكنة فحرك لتعذر تحريك الأول بسبب الإعراب، أو ليتمكن الإدغام وكانت كسرة لأنها الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، ولم يستثقل على الياء لتمخضها بالإدغام.

---

١ - ابراهيم/٢٢

٢ - البتيان٧٩٨ ، ٧٩٩ من الشاطضبية، و يراجع إتحاف البررة/٧٣

٣ - البيت/٧١٣ من الظبية، ويراجع إتحاف البررة/٢٣١

٤ - ينظر شرح النويري ٤/ ٣٩٦ وما بعدها

-ويحتمل وجه ثالث زائد على ما ذكره الشاطبي وهو أن الياء كسرت اتباعاً للكسرة أي "إنى" الواقعة بعد "بمصرخي" وحكى هذه اللغة قطرب، والفراء وأبو عمرو بن العلاء، وعلل قطرب بالأول، والفراء بالثاني.

-وقريب من المثال السابق تعليل الشاطبي لوجه حمزة والكسائي في رفع "آيات" في موضعيها[١] من سورة الجاثية[٢].

-ثم انظر إلى الشاطبي وهو يزيد على تعليل وجه النصب لشعبة والرفع لغيره في قوله تعالى (ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ) [٣]

يقول الشاطبي:

وثاني ثلاث ارفع سوى صحبة وقف❖❖❖ ولا و قف قبل النصب إن قلت أبدلا [٤]

ويقول ابن الجزري: ثاني ثلاث كم سما عد[٥] ...❖❖❖.....

فالشاطبي يشير إلى ما ترتب على القراءتين حالة الوقف على ما قبلهما (وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ۚ) [٦] بقوله: وقف ... الخ أمر بحسن الوقف على ما قبلها، وتفصيل ذلك: أنه إذا رفعت "ثلاث" حسن الوقف على "العشاء" لأنه خبر لمبتدأ محذوف، وإذا نصبت "ثلاث" بفعل مضمر تقديره: اتقوا أوقاتا ثلاث، حسن الوقف كذلك على "العشاء" أما إذا نصبت على تقدير "ثلاث" بدلاً من "ثلاث مرات" لم يحسن الوقف الاختياري، فالشاطبي كما رأينا يزيد على التعليل ما يترتب على ذلك من وقوف وعدمها، وليس ذلك عند ابن الجزري الذي اكتفى بصنيع الشاطبي.

---

١ - الجاثية ٤، ٥

٢ - انظر البيت ١٠٣١ من الشاطبية، ٩١٥ من الطيبة، إتحاف البررة/ ٩٨، ٢٥٣.

٣ - النور/ ٥٨

٤ - البيت ٩١٩ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٨٥

٥ - البيت ٨١٧ من الطيبة، ويراجع إتحاف البررة/ ٢٤٣

٦ - النور/ ٥٨

٢) اعتماد ابن الجزري على قاعدة اللفظ كثيراً بخلاف الشاطبي الذي يغلب عليه الركون إلى القيود وأضدادها لما في ذلك من زيادة توضيح وتسهيل على المبتدئ.

والمنهجان مقبولان من الناحية الشكلية التي قطعها كل منهما على نفسه من استعمال أيهما ، أما من ناحية مراعاة الأولى وتقديمه، فقاعدة اللفظ هي الأولى بالتقديم في صفتي الحكم "المحكوم به" حيث قدمها كل منهما على القيود وأضدادها مما يعني أنها الأساس في الاعتماد ويناسبها الشعر أو النظم، ومما يؤكد ما قلته ما نراه من الشاطبى وابن الجزري في أول البقرة ، وعزو قراءة (وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ)[١]

يقول الشاطبي: وما يخدعون الفتح من قبل ساكن ❖❖❖ وبعد ذكا والغير كالحرف أولا[٢]

ويقول ابن الجزري: وما يخادعون يخدعون (٣)❖❖❖ كنز ثوى

الشاطبي يقيد قراءة ابن عامر والكوفيين بفتح ما قبل الخاء الساكنة وما بعدها وهما الياء والدال، ويحيل قراءة الباقين على الحرف الأول وهو الموضع الأول (يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا)[٤] ، وابن الجزري يلفظ بالقراءتين.

ثم انظر إليهما وهما يستعملان قاعدة اللفظ في أول الحج (وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَارَىٰ)[٥].

يقول الشاطبي: سكارى معا سكرى شفا[٦] ..❖❖❖.....

ويقول ابن الجزري: سكرى معا شفا[١] ....❖❖❖.....

---

١ البقرة/٩

٢ البيت/٤٤٥ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/٣٨

٣ البيت/٤٣٣من الطيبة، إتحاف البررة/٢٠٢

٤ البقرة/٩

٥ الحج/٢

٦ البيت/٨٩٣من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة /٨٣

فمع استعمالهما لقاعدة اللفظ إلا أن الشاطبي يلفظ بالقراءتين دون فاصل من حروف الزيادة والمعاني فالثانية "سكرى" للمذكورين "شفا" حمزة والكسائي وخلف والأولى "سكارى" للباقين، وقد لفظ الناظم بالقراءتين فاستغنى باللفظ عن القيد ولا اعتداد بالفاصل "معا" حيث إنه ضرورة لازمة للفظ ليشمل الموضعين.

أما ابن الجزري فيلفظ بقراءة واحدة على سبيل الاختصار فقراءة أهل "شفا" "سكرى" كما لفظ بها، وقراءة الباقين "سكارى" من الشهرة وهى الاتفاق على نظيرها في قوله تعالى " (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى)[٢]

-ثم انظر إليهما وهما يلفظان بقراءة واحدة في سورة أم القرآن في قوله تعالى " مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ"[٣]، يقول الشاطبي: ومالك يوم الدين روايه ناصر[٤] ❖❖❖.....

ويقول ابن الجزري: مالك نل ظللا روى.[٥] ...❖❖❖.....

الشاطبي يقيد "مالك" بيوم الدين ليخرج ما عداها من نحو " (مَالِكَ الْمُلْكِ)[٦]، " مَلِكِ النَّاسِ[٧]" وابن الجزري لا يقيدها وهذا عندي على أمرين:

الأول: اتباع ابن الجزري للشاطبي، حيث أغناه ذكر الشاطبي لها بقيدها عن إعادة القيد.

الثاني: وهو عندي أولى بالقبول وهو اختلاف وجهة نظر كل من الإمامين للموضع القرآني، فالشاطبي اعتبر سورة أم القرآن التي فيها الشاهد أصلاً والأصل يفيد العموم مالم يقيد أو يخصص بموضع ما، واعتبرها ابن الجزري فرشا والفرش يفيد الخصوص [أي الاختصاص الموضع من نفس السورة بمكانة المرتب فيه] مالم يطلق أو يعمم.

---

١ البيت ٧٩٢ من الطيبة، إتحاف البررة ٢٣٩

٢ النساء/٤٣

٣ - الفاتحة/ ٤

٤ - البيت ١٠٨ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٩

٥ - البيت ١١٢ من الطيبة، إتحاف البررة/ ١٧٥

٦ - آل عمران ٢٦

٧ - الناس /٢

٣ - وهو الجانب الثاني، أو القسم الثاني في صفتي الحكم" المحكوم به "، وهو القيد فمع استعمال كل من الشاطبي وابن الجزري لقيد القراءة، نجد أن الشاطبي يزيد أموراً، تندر في استعمال ابن الجزرى، انظر إليهما وهما يتبادلان القراءات الواردة في قوله تعالى (وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا)[١] باب لكن ونظائره -

يقول الشاطبي:

ولكن خفيف والشياطين رفعه ❖❖❖ كما شرطوا والعكس نحو سما العلا[٢]

ويقول ابن الجزري في نفس الموضع:

ولكن الخف وبعد ارفعه مع ❖❖❖ أولى الأنفال كم فتى رتع[٣]

-الشاطبي وابن الجزري يتفقان في قيد القراءة هنا وهو: تخفيف لكن وهذا التخفيف بالإسكان ولم يقيداه لأن هذا شأن الأدوات مثل "لكن" إما التخفيف بالإسكان، وإما التشديد بالفتح بل حسن عدم القيد لأن النون في لكن حركت لالتقاء الساكنين، ويلزم هذا التخفيف في لكن رفع ما بعدها، وقد ذكروا ذلك، وهذه القراءة لابن عامر وحمزة والكسائي عند الشاطبي ومعهم خلف العاشر عند ابن الجزري وقراءة الباقين وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم عند الشاطبي ومعهم أبو جعفر ويعقوب، عند ابن الجزري، وقراءة الباقين هذه تؤخذ من الضد عندهما كما هو أصل منهجهما كما قال الشاطبي:

وما كان ذا ضد فإني بضده ❖❖❖غني فزاحم بالذكاء لتفضلا [٤]

وكما قال ابن الجزري: وأكتفى بضدها عن ضد[٥] ❖❖❖.....

---

١ - البقرة/ ١٠٣

٢ - البيت / ٤٧٤ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة / ٤١

٣ - البيت / ٤٦٦ من الطيبة، إتحاف البررة/ ٢٠٥

٤ البيت ٥٧ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/٥

٥ البيت٥٠ من الطيبة ويراجع إتحاف البررة/١٧١

لكن الشاطبي ذكر قراءة الباقين أيضا، بل ومع رموزهم، وليس هذا فحسب بل كرر بعض القراء في الرموز، وهو نافع فهو ضمن "سما" ورمزه الألف أيضا في "العلا" ولم يفعل هذا كله ابن الجزري، ومن وجهة نظري أن إيجاز ابن الجزري وإطناب الشاطبي أساسه ما يأتي:

١) رغبة الشاطبي أن يوضح الوجهين، فلما كانت القراءة لا تؤخذ من الضد فحسب كما ذكرت، فالتخفيف مع الإسكان، ورفع ما بعده وضح ذلك الشاطبي بقوله "كما شرطوا" أي على شرط النجاة في الأدوات وما بعدها، والأمر كذلك في قراءة العكس.

٢) اعتماد ابن الجزري على ما ذكره الشاطبي.

مما سبق وجدنا ايجازاً عند ابن الجزري يقابله توسعا وإطنابا عند الشاطبي، فضلا عن هذا أتم ابن الجزري هذا الباب وجمعه في موضع واحد، في بيت ونصف يزيد قليلا، وفرقه الشاطبي في ثلاثة مواضع وجملة الأبيات ثلاثة أي الضعف وجملة مواضع هذا المثال ستة، أولها ما ذكرته، والثاني والثالث قوله تعالى وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ[١]، والرابع والخامس وَلَٰكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ [٢] وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ ۚ[٣]، السادس وَلَٰكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ[٤].

٤ - جمع الشاطبي بين صفتي الحكم في الموضع، واقتصار ابن الجزرى على صفة واحدة، انظر إليهما وهما يتبادلان القراءات الواردة في قوله تعالى " أَفَتُمَارُونَهُ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ "[٥].

يقول الشاطبي : تمارونه تمرونه وافتحوا شذا[٦] ❖❖❖.....

ويقول ابن الجزري❖❖❖.....❖❖❖ تمروا تماروا حبر عم نصنا[١]

---

١ البقرة/١٨٩، ١٧٧

٢ الأنفال/١٧

٣ الأنفال/١٧

٤ يونس/٤٤

٥ النجم/١٢

٦ البيت ١٠٥٠من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة/٩٩

الشاطبي يلفظ بالقراءتين ويضيف قيد فتح التاء لحمزة والكسائي، وابن الجزري يكتفي باللفظ بالقراءتين دون ذكر القيد وهو أدق من الشاطبي حيث إن الفتح - فضلاً عن أنه يخالف المنهج الذي وضعه - ليس ضده الضم وهو ما عليه القراءة الأخرى الملفوظ بها.

هذا وثمة ملحوظات يمكن إضافتها هنا:

أولها: لفظ الشاطبي وابن الجزري بالقراءتين دون فاصل بينهما فالقراءة الثانية للمذكورين والأولى للمسكوت عنهم.

١ - ثانيهما مع اللفظ بالقراءتين على النحو السابق اختلف ذكر اللفظ عندهما الشاطبي يقدم أحد اللفظين "تمارونه"، وابن الجزري يقدم "تمرونه" ، واستفدنا من هذا الاختلاف بمحصلة القراء العشرة، الأول قدم اللفظ الآخر "تمارونه" وأصحابها: حمزة والكسائي ومعهما يعقوب وخلف من الدرة، والثاني قدم "تمرونه" وأصحابها وهم المسكوت عنهم عند الشاطبي – والدرة - وهم، المدنيان، وابن كثير وأبو عمر، وعاصم.

٢. من أهم الأسباب في اختلاف منهج الشاطبي وابن الجزري في منظومتهما، أعني إفراد الشاطبي لمعظم أبواب الفرش وسوره: ذكر الشاطبي ياءات الإضافة في نهاية كل سورة ليعلم القارئ ياءات الإضافة الموجودة في السورة وحتى يخرج ما هو محل اتفاق بين القراء إسكان وفتحا، ولم يفعل ابن الجزري هذا اختصاراً واعتماداً على ما ذكره الشاطبي، لذا كان في حل من دمج ما فصله الشاطبي.

-ولم يقف الشاطبي عند حد ذكر ياءات الإضافة في نهاية كل سورة فتراه يذمر تصريحاً بصحة وجه لم يذكر ضمن إجماله لأقسام ياءات الإضافة، وقد وقع له ذلك في موضعين:

الأول: نهاية سورة الأنعام، في وجه الإسكان في "محياي"[٢] لورش

---

١ البيت ٩٣٣ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة/٢٥٤

٢ - الأنعام/ ١٦٢

بقول الشاطبي: ..... ❖❖❖ومحياي والإسكان عن ورش أصح تقبلا[١]

وكان الشاطبي قد ذكر في باب ياءات الإضافة الخلف في محياي إسكاناً وفتحاً حين قال: .....❖❖❖ومحياي جيء بالخلف والفتح خولا [٢]

وهذا الخلف يعني: أنه قرأ نافع بخلف ورش، بإسكان الياء، وقرأ الباقون بفتحها وهو الوجه الثاني لورش وفي آخر الأنعام يشير إلى صحة وجه الإسكان عند ورش ولا التفاف إلى من قال إنه عن ورش لا عن شيخه نافع [٣].

الثانى: نهاية سورة فصلت في وجه قالون في قوله (وَلَئِنْ رُجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّي إِنَّ لِي عِنْدَهُ لَلْحُسْنَىٰ ۚ) [٤]، قال: ❖❖❖.... ويا ربي به الخلف بجلا [٥]

لما ذكر مذهب نافع ومن معه في القسم الثاني في ياءات الإضافة وهو ياء الإضافة التي بعدها همزة قطع مكسورة، وفتحها لنافع، وأبو عمروا وأبو جعفر إلا ما استثنى، وهذه الكلمة على أصل مذهب قالون، ولم يذكر هناك خلفاً فيها، ذكر هنا أن قالون خلف بين الفتح مع ورش وأبي عمرو وأبي جعفر، وبين الإسكان وهو قراءة الباقين.

ولا يكتفي بالتصريح بعد الإجمال على نحو ما سبق بل تره يضيف معاني إشارية مع بعض ياءات الإضافة من ذلك قوله في نهاية سورة الحج:

.....❖❖❖... والياء بيتي جملا[٦]

فمع ذكره أن في سورة الحج ياء واحدة هي قوله تعالى (بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ) [٧] يشير بقوله "بيتي جملا" إلى أمرين:

---

١ - البيت ٦٨٠ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٦١.

٢ - البيت ٤١٣ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٣٥.

٣ - ينظر مثلاً: الإقناع لابن الباذش باب ما خالف فيه الرواة أئمتهم.

٤ - فصلت/ ٥٠.

٥ - البيت ١٠١٧ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٩٦.

٦ - البيت ٩٠٢ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة ٨٤

٧ - الحج / ٢٦

-الاعتناء بالبيت عموماً وتجميله وتزيينه
-جمال البيت الحرام خصوصاً

ومما أعجبني من هذا القبيل ما ذكره من حكمة في نهاية سورة الفرقان حين قال:

..... والياء قومي وليتني ❖❖❖ وكم لو وليت تورث القلب أنصلا[1]

حيث أتم الناظم البيت بموقف الظالم لنفسه وما يقع له من الندامة يوم القيامة لحكمة أراد أن يؤصلها لدى الناس لئلا يقعوا فيما وقع فيه هذا الظالم، فأخبر أن قول المرء لو أني فعلت كذا من الخير، وليتني فعلت كذا من الإحسان والبر وأعمال الخير... الخ، فمثل هذه الدعاوى والتمنيات مما يورث ألما واحتراقاً كبيراً في القلب كألم وقوع السيف في القلب من غير أن يجنى من وراء هذا القول ثمرة أو فائدة تعود، وقد نهى الشارع الحكيم عن التفوه بمثل هذا القول على نحو ما جاء في صحيح الإمام مسلم، من قول النبي ﷺ إن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كذا ولكن قلّ قدر الله وما شاء فعل فإن "لو" تفتح عمل الشيطان.

-وقد يسبقنى سائل بأنه قد اتفق الشاطبي وابن الجزري في بعض أبواب الفرش على دمج العديد من فرش السور وإن اختلفا في تحديد هذا الجمع، مع العلم بوجود بعض ياءات الإضافة في نهاية بعض السور المدمجة عند الشاطبي، فما علة ذلك؟

قلت: تتبعت ذلك فوجدته نادر الوجود، ثم وجدت هذا النادر يرجع إلى علة واحدة وهي قلة الأبيات المتقدمة على الياء من أول بابها، أو قلة الأبيات اللاحقه الذي ينتهي بها هذا الباب مع عدم ختم البيت بها غالباً من ذلك ما يأتي:

-أول مجموع فرشي عند الشاطبي فيه ذكر ياء الإضافة في وسطه كان من نصيب ثاني جمع فرشي وهو ما بين سورة سبأ وفاطر، وقول الشاطبي: وأجرى عبادي ربي اليا مضافها [2] ❖❖❖.....

---

١ - البيت ٩٢٦ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٨٦.

٢ - البيت ٩٨٣ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٩٢

وهذا البيت نهاية سورة سبأ، ثم عطف عليها فرش سورة فاطر لقلة عدد أبياتها فضلاً عن نهايتها لفرش هذا الباب، وجاءت في بيتين ونصف، ولا يتناسب إفرادها مع هذا العدد من الأبيات.

والأمر قريب في فرش حروف "سورة الشورى والزخرف والدخان" حيث قال الشاطبي في نهاية سورة الزخرف: بتحتى عبادي اليا [١] ...❖❖❖.....

وبعده سورة الدخان التي جاء فرشها في بيت ونصف، وهذا لا يناسب فصله عما قبله ثم جاء الأمر معكوساً في ذكر الياء التالية في المجموع - بعد موضع الزخرف – وهو آخر المجادلة والواقع ضمن باب فرش الحروف "من سورة المجادلة إلى سورة "ن"، حيث ذكر الشاطبي هذه الياء بعد بيتين فقط من البداية ولا يناسب المقام إفرادهما[٢]، ثم جاءت سورة الحشر ضمن فرش هذا الباب وجاءت في بيت ونصف وآخرها ياء إضافة[٣] والمقام لا يناسب إفرادها، ثم جاءت سورتا الممتحنة والصف ضمن أبيات فرش هذا الباب وجاءتا في ثلاثة أبيات آخرها ياآ إضافة[٤] ولا يناسب المقام فصلهما.

ولا يعكر صفو ما ذكرته ما نجده في آخر سورة نوح عليه السلام والواقعة ضمن فرش الحروف من سورة ن إلى سورة القيامة، حيث وجدنا ياءين إضافة قبلهما ستة أبيات وبعدها سبعة أبيات[٥] حيث ساعده على ذلك تدرجه في ذكر ياءات إضافة بين المجموع في سور مناظرة، أضف إلى ذلك أن فرش سورة نوح عليه السلام جاء في نصف بيت سابق، وجاء تتمة لآخر ما ذكره عن سورة المعارج، ثم جاء آخر الفجر هو الآخر بياءين [٦] مسبوقتين بثلاثة عشر بيتاً كان يمكن أن يتمم بآخر الياءين لولا أن بعدها بيتين فقط.

---

١ - البيت ١٠٢٩ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٩٧.

٢ - يراجع البيت/ ١٠٦٧ من الشاطبية، وانظر إتحاف البررة/ ١٠١.

٣ - من البيت ١٠٧٢ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ١٠٢

٤ - من البيت / ١٠٧٢ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/١٠٢

٥ - من البيت ١٠٨٤ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة / ١٠٣

٦ - من البيت ١١١٢ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ١٠٦

ثم كان آخر الذكر فيما نحن فيه ما جاء آخر الكافرون[1] والواقعة ضمن فرش الحروف "من سورة العلق إلى آخر القرآن" قبلها أربع أبيات وبعدها بيت واحد هو ختام الفرش وهكذا تأكد عمليا السبب وراء إفراد الشاطبي لمعظم أبواب الفرش ودمجها عند ابن الجزري.

٤ - التكبير وما يتبعه: جعلهما الشاطبي في بابين:

الأول: باب التكبير وكله مخصص للحديث عن التكبير ومهمات روحانية حيث إنه نوع من الذكر وللذكر من الفضل مالا يخفى، وأفضل الذكر تلاوة القرآن.

فاجتمع التكبير مع تلاوة القرآن الكريم فكان فضل مع فضل، جعلا الشاطبي يجول بفكره ويتضرع بقلبه في مقدمة باب التكبير، ثم تناول مسائله الأدائية وقراءه الذين عنوا به حتى صار أمراً لازماً في قراءتهم

الثاني: باب مخارج الحروف وصفاتها التي يحتاج القارئ إليها:

وجعله الشاطبي في باب مستقل وهو من الفوائد الزائدة التي زادها الشاطبي على التيسير، ثم شفعها بتتمة ذكر فيها عدد أبيات المنظومة، وبعض التوجيهات والأدعية.

أما ابن الجزري فجعله في باب واحد تناول فيه سنية التكبير وما فيه من تشبيه له بسنية القراءة - القراءة سنة متبعة - وصحته عن أهل مكة في جميع أحوالهم ويقصد بذلك حال الصلاة، وحال القراءة الوردية أو التعبدية، ثم تناول فيه مسائله وقضاياه الأدائية بنحو يقارب الشاطبي، ثم ذكر بعد ذلك خاتمة المنظومة وآداب الدعاء، وعدد أبيات المنظومة ومكان وزمن نظمها، وإجازتها لكل مقرئ، ثم دعاء قصير له، وكان قد ذكر مخارج الحروف وصفاتها، في المقدمة وبينا وجهته من وجهة الشاطبي في هذا.

وسوف يتم تفصيل مسائل وقضايا ذلك كله في المبحث الثاني وبيان مظاهر التغاير وآثاره بين الإمامين الجليلين.

٥ - مظاهر وآثار تغاير المنهج العام بين الإمامين:

يمكن رصد هذه المظاهر والآثار فيما يأتي:

---

١ - من البيت ١١١٩ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ١٠٧

زيادة توضيحات عند الشاطبي أغنت ابن الجزري عن ذكرها من ذلك ما نراه في باب الإدغام في ثلاثة أبواب فرعية منه هي:

١) باب آل لوط في مواضعه الأربعة [١] يحكى الشاطبي خلفاً غير معتبر إدغاماً وإظهاراً للسوسي صاحب الإدغام من الشاطبية – فيذكر أولاً علة للخلف، ثم ينقضها بالدليل ثم يفترض حجة مقبولة لو قيلت - و المأخوذ من ذلك كله وجه الإدغام فقط ولم يذكره لانشغاله بالتفصيلات، ثم يذكر أصل الكلمة الاشتقاقي، ويأتي هذا الباب في ثلاثة أبيات[٢]

٢) باب هو مضمومة الهاء - يعني غير المسبوقة بالواو - في مواضعه الثلاثة[٣] ،مع نصه فيها على الإدغام يحكى وجهاً آخر هو الإظهار عن البعض ويذكر علتهم، ثم ينقض هذه العلة بالأمثلة، وينكر حجة أصحاب الإظهار، وقد جاء هذا الباب في بيتين.

٣) باب "اللآئي" في موضعه الأربعة[٤] ،وعلى وجه حذف الياء وإبدال الهمزة ياء يجنح الشاطبي لوجه الإظهار ويختاره لعلتين: إحداهما : أن سكون الياء عارض لحلوله مكان الحركة، ثانيهما: أن الياء عارضة في ذاتها، إذ أصلها همزة، فلا تعل ثالثة بالإدغام، فجنح إلى الإظهار لسهولته ويسره، وهذا الجنوح والاختيار لا يمانع جوز الإدغام ولا سيما أنه مروى عن أئمة أهل الأداء.... وقد جاء هذا الكلام في بيت، فجملة المسائل الثلاثة السابقة ستة أبيات معها ثلاثة أبيات لحكم التقاء المثلين نتيجة للجزم في مواضعه الثلاثة[٥]، وبيت فيه الأمثلة، وقبله بيت لبيان الحكم، وبيت بعده لنفي توهم

---

١ - الحجر/ ٥٩، ٦١، النمل/ ٥٦، القمر/ ٣٤.

٢ - الأبيات ١٢٦ -١٢٨، من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ١١

٣ - الأنعام/ ٥٩، والنحل/ ٧٦، والنمل/ ٤٢.

٤ - الأحزاب/٤، والمجادلة/٣، والطلاق/٤ موضعان.

٥ - آل عمران/ ٨٥، يوسف/٩، غافر/٢٨

الوجهين[١]، فالجملة تسعة أبيات، يضاف إليها بيت لمنع إدغام (فَلَا يَحْزُنْكَ كُفْرُهُ ۚ) [٢] والعلة في ذلك المنع فجاءت الجملة عشرة أبيات كاملة، يجمعها ابن الجزري في بيت واحد تقريباً.

والخلف في واو هو المضموم ها ❖❖❖ وآل لوط.....

كاللاء لا يحزنك فامنع [٣]....❖❖❖.....

-زيادة تعليلات ومناقشات لقراءة مطعون فيها من قبل النحاة، من ذلك ما نراه وهو يذكر قراءة ابن عامر قوله تعالى " وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ "[٤] بضم الزاي وكسر الياء في "زين" ورفع "قتل" ونصب "أولادهم" "وخفض" شركائهم" في خمسة أبيات وصفاً للقراءة في بيت ونصف منها، وتدليل على صحة القراءة بموافقتها لمصحف أهل الشام في نصف بيت، ثم وصف لحالها اللغوي وصحة القراءة في الشعر مع التمثيل والتوضيح.

وذكر بعض علماء النحو[٥] وقد ذكرها ابن الجزري في بيت واحد وكلمتين قائلاً: قائلاً:

زين ضم اكسر وقتل الرفع كر ❖❖❖ أولاد نصب شركائهم بجر.

رفع كداً(٦).....❖❖❖.....

وقد تكرر هذا المنهج التعليلي التفصيلي مراراً عند الشاطبي، ويقابله اختصار من ابن الجزري من ذلك ما نراه في ذكرهما لقراءة الكسائي - ومن وافقه في " أَلَّا

---

١ - الأبيات ١٢٣ - ١٢٥ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/١٠، ١١

٢ - لقمان/ ٢٣

٣ - البيتان ١٢٧، ١٢٨ من الطيبة، إتحاف البررة/ ١٧٦

٤ - الأنعام/١٣٧

٥ - الأبيات ٦٧٠ -٦٧٤ من الشاطبية.

٦ - البيتان ٦٢١، ٦٢٢ من الطيبة، إتحاف البررة/ ٢٢٠، ٢٢١

يَسْجُدُوا لِلَّهِ "[١] وقراءة حمزة "وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ"[٢] وخفض آيات في موضعيها في أول الجاثية[٣].

-كثرة ميل الشاطبي إلى ذكر أسماء القراء ورواتهم وطرقهم بل بعض النحاة ما أمكنه ذلك ويندر، هذا في منهج ابن الجزرى، انظر إليهما وهما يتناولان قراءة حمزة قوله تعالى: (فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا)[٤] وقراءة ابن كثير قوله تعالى (فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴿)[٥]"

يقول الشاطبي: وفي فأزل اللام خفف لحمزة❖❖❖ وزد ألفا من قبله فتكملا

وآدم فارفع ناصباً كلماته ❖❖❖ بكسر وللمكى عكس تحولا[٦]

ويقول ابن الجزري: ..... وأزال في أزلّ ❖❖❖ فوز وآدم انتصاب الرفع دل

وكلمات رفع كسر درهم[٧]❖❖❖.....

الشاطبي يستعمل قيوداً في بيان "فأزلهما" وابن الجزري يستعمل اللفظ، والشاطبي يسمى - وهو مقصودنا - وابن الجزري يرمز، ومع اتفاقهما في قيود "ءادم " وكلمات" إلا أن الشاطبي يسمى ابن كثير باللقب وهو أحد صور التسمية، وابن الجزري يرمز، ثم انظر إليهما في خلف ابن ذكوان (وَلَنَجْزِيَنَّ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُمْ)[٨] [٨] الشاطبي يذكر الطرق عن ابن ذكوان فالأخفش عن ابن ذكوان بالياء، وروى النقاش عن الأخفش النون، وليس ذلك عند ابن الجزري.

---

١ - النمل/٢٥ ويراجع الأبيات ٩٣٤ -٩٣٦ من الشاطبية ، و ٨٣٠ من الطيبة .

٢ - إبراهيم / ٢٢، ويراجع البيتان ٧٩٨و٧٩٩ من الشاطبية، و ٧١٣ من الطيبة .

٣ - الجاثية ٤ ،٥ ضضضضض، ويراجع البيت ١٠٣١ من الشاطبية، ٩١٤ من الطيبة.

٤ - البقرة/ ٣٦

٥ - البقرة/ ٣٧

٦ - البيتان ٤٥١، ٤٥٢ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٣٩

٧ - البيتان/ ٤٤١، ٤٤٢ من الطيبة، إتحاف البررة/ ٢٠٣

٨ - النحل/ ٩٦

يقول الشاطبي: ..... ويجـ ❖❖❖ زين الذين النون داعيه نولا.
ملكت وعنه نص الأخفش ياؤه ❖❖❖ وعنه روى النقاش نونا موهلا[١]
ويقول ابن الجزري: ..... ❖❖❖ ليجزين الذين النون كم خلف نما.

دم ثق [٢].....

ثم انظر إليهما وهما يتناولان مذهب الأخفش النحوي في [٣] باب "مستهزءون" وهو كل همزة مضمومة لا صورة لها وقبلها كسر وبعدها واو وعكسه من نحو "سئلوا"[٤] وهو كل همزة مكسورة قبلها ضم فالأولى لحمزة فيها وقفا الإبدال ياء، والثانية الإبدال واواً

يقول الشاطبي: .....❖❖❖والأخفش بعد الكسرة الضم أبدلا بياء وعنه الواو في عكسه [٥].. ❖❖❖.....
ويقول ابن الجزري: ..... ونقل❖❖❖ من ياء كيطفئوا وواو كسئل[٦]

الشاطبي يذكر الطريق عن الراوي، وابن الجزري لا يذكر، والأخفش غير الأخفش السابق قريباً في قراءة "ولنجزين الذين"[٧].[٨]

- ذكر الشاطبي الكثير من الأبواب الأصولية في الفرش عند أول مواضعها من ذلك ما نراه فيما يأتي:

---

١ - البيتان ٨١٣، ٨١٤ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٧٤
٢ - البيتان ٧٢٦، ٧٢٧ من الطيبة، إتحاف البررة/ ٢٣٢
٣ - البقرة/ ١٤
٤ - الأحزاب/ ١٤
٥ - البيتان ٢٤٥، ٢٤٦ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة /٢٠
٦ - البيت ٢٤٥ من الطيبة، إتحاف البررة/ ١٨٦
٧ - الأول هو: الأخفش الدمشقي أبو عبد الله هارون بن موسى ت ٢٩٢، والثاني الأخفش النحوي المعروف بالأخفش الأوسط أبو سعيد بن مسعدة ت ٢١١هـ
٨ - لاحظ أن الشاهد في المنظومتين هو البيت ٢٤٥ ، والمثالان: رقم / ١٤ في سورتي البقرة والأحزاب.

١. ذكر الشاطبي: الاستفهام المكرر وجملتة أحد عشر موضعاً في تسع سور في فرش حروف سورة الرعد وأعاد مذهب هشام ومن معه في الإدخال بين الهمزتين قولاً واحداً وكان له في الهمزة المكسورة الخلف ويذكره ابن الجزري في باب الهمزتين من كلمة[١]

٢. ذكر الشاطبي: باب حرفي "رأى" في سورة الأنعام، وذكره ابن الجزري في الفتح والإمالة وبين اللفظي[٢]

٣. ذكر الشاطبي مذاهب القراء في فواتح السور في أول سورة يونس عليه السلام وجعله ابن الجزري في الفتح والإمالة وبين اللفظين[٣]

٤. ذكر الشاطبي مذاهب القراء في "اللائي" في سورة الأحزاب، وجعله ابن الجزري في باب الهمز المفرد[٤]...الخ أمثلة كثيرة من هذا القبيل سوف تتناولها الدراسة التفصيلية لأبواب الأصول والفرش، في أبحاث أخرى لاحقة إن شاء الله.[٥]

-ذكر الشاطبي الكثير من الكلمات الفرشية التي تنتمي لتبادل واحد متفرقة في سورها مع جمع بعضها أحياناً من ذلك:

-التبادل بين فَعْل، وقُعُل نحو هزءاً[٦]، وكفؤاً[٧]، خطوات[٨] ورسلنا ورسلنا [٩] وسبلنا[١٠] .....الخ يفرقها الشاطبي في عشر سور هي: البقرة ، وآل

---

١ - الأبيات ٧٨٩ - ٧٩٣ من الشاطبية، و١٨٥ -١٨٩ من الطيبة، إتحاف البررة/ ٧٢، ١٨١.

٢ - الأبيات ٦٤٦ -٦٤٩ من الشاطبية، و٣٠١ – ٣٠٣ من الطيبة، إتحاف البررة/ ٥٨، ١٩١

٣ -الأبيات ٧٣٨، ٧٤١ من الشاطبية، ٣١٧ -٣٢١ من الطيبة، إتحاف البررة ٦٧، ١٩٢، ١٩٣

٤ - الأبيات ٩٦٥، ٩٦٦من الشاطبية، ٢٢٤، ٢٢٥ من الطيبة، إتحاف البررة ٩٠ ، ١٨٤.

٥ - الكلمات الأصولية عند ابن الجزري والفرشية عند الشاطبي عددها واحد وستين موضعا، وهي في بحث تكميلي للماجستير في قسم القراءات بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، وقد حصر الباحث الكريم منها ستا وأربيعين وتتمتت له بخمسة عشر أخر

٦ - أحد عشر موضعا أولها البقرة/ ٦٧.

٧ - الإخلاص/٤

٨ - ست مرات منها البقرة/ ١٦٨

٩ - حيث وردت مع الضمائر نا، وهم، وكم وانظر مثلاً المائدة/ ٣٢

١٠ - موضعان وانظر إبراهيم/ ١٢

وآل عمران، والمائدة، والتوبة، والكهف، ويس، والواقعة، والمنافقون، والملك، والمزمل، ويجعلها في اثنى عشر بيتاً تقريباً ويجمعها ابن الجزري في سورة واحدة هي البقرة ويجعلها مع " عُذْرًا أَوْ"[١] والعسر واليسر، وبابهما [٢] والذين لم يرد ذكرهما عند الشاطبي في ثمانية أبيات.

-والحق أن لكل من الشاطبي وابن الجزري هنا وجهته، فتفصيل وتفريق الشاطبي لاختلاف القراء وجمع ابن الجزري اختصاراً لدمج كلمات متناظرة في التبادل الحركي.

-اعتبار الشاطبي الكلمة القرآنية كاملة في حين نرى ابن الجزري يكتفي بجزء منها أما أن يكون الأول على نحو ما نراه من ذكرهما القراءات الواردة في " بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا "[٣]

-يقول الشاطبي: وبل يؤثرون حز[٤]..... ❖❖❖ .....

-ويقول ابن الجزري: ويؤثرو حز[٥].....❖❖❖

الشاطبي يذكر الكلمة كاملة "يؤثرون" ومحققة الهمزة ولازمتها "بل" لأنه سيترتب على ذلك حكم آخر فيهما عند من يقرأ بالتاء، وابن الجزري، يذكر الكلمة بغير نون، ويبدل الهمزة، ولا يذكر "بل" قبلها.

-وإما أن يكون الجزء المذكور هو الثاني على نحو ما نراه عند ذكرهما لباب"هذان" [٦]

يقول الشاطبي: وهذان هاتين اللذان اللذين قل❖❖❖ يشدد للمكى فذانك دم حلا[٧]

---

١ - المرسلات/٦

٢ - أول مواضعها البقرة/ ١٨٥.

٣ - الأعلى/ ١٦

٤ - البيت ١١٠٨ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة / ١٠٦

٥ - البيت ٩٨٩ من الطيبة، إتحاف البررة/ ٢٦١

٦ - الحج / ١٩

٧ - البيت ٥٩٣ من الطيبة، إتحاف البررة/ ٥٢.

ويقول ابن الجزري: لذان ذان ولذين تين شد ❖❖❖ مك فذانك غناً داع حفد[١]

الشاطبي يذكر "هذان" وابن الجزري يذكر "ذان" والشاطبي يذكر هاتين وابن الجزري يذكر "تين" والشاطبي يذكر "اللذان" وابن الجزري يذكر "لذان" والشاطبي يذكر "اللذين" وابن الجزري يذكر "لذين" ويتفقان "في فذانك".

ومع تقديرنا للشاطبي في هذه العناية بالكلمة القرآنية واستفادة ابن الجزري منها ورغبته في الاختصار إلا أن هناك تغايراً في المنهج من ناحية أخرى وهي أن الشاطبي بدأ بـ "هذان" وابن الجزرى بدأ بـ "اللذان" وفعل ابن الجزري أولى بالقبول حيث إن هذا الباب أول مواضعه " وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ [٢]" وأما هذان فهي الثانية حيث إن أول مواضعيها طه[٣].

-ومما أعجبني هنا منهما هذا التناسق في الذكر، فالشاطبي يذكر المبدوء بالهاء يقدم الألف والنون على الياء والنون أي "هذان" على "هاتين"، ثم يذكر المبدوء باللام والذال يقدم الألف والنون على الياء والنون أي "اللذان " على "اللذين" وابن الجزري يذكر المنتهى بالألف والنون أولاً يقدم المشفوع باللام على غيره أعنى "لذان" على "ذان" ثم يذكر المنتهى بالياء والنون ثانياً يقدم المشفوع باللام على غيره أعنى "اللذين" على "هاتين" وترتب على ما سبق منها عند الشاطبي: هذان، هاتين ، اللذان، اللذين، "تقديم الهاءين وعند ابن الجزري: اللذان، هذان، اللذين ، هاتين، واحدة وواحدة.

ومن عجيب ما رأيت من ابن الجزري تناوله للقراءات الواردة في قوله تعالى " وَاللَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ "[٤].

يقول الشاطبي❖❖❖..... إذا قل إذ ❖❖❖ وأدبر فاهمزه وسكن عن اجتلا

---

١ - البيت ٥٥٨ من الطيبة، إتحاف البررة/ ٢١٤.

٢ - النساء/ ١٦

٣ - طه/ ٦٣

٤ - المدثر/ ٣٣

فبادر[١] .....❖❖❖

ويقول الجزري: .....إذا دبر قل إذا أدبره ❖❖❖ إذا ظن عن فتى [٢]....

الشاطبي يذكر الكلمة وقيودها، وابن الجزري يلفظ بالقراءتين ويزيد هاءً ليست من الكلمة في "أدبره" للوزن؟!

-اعتماد ابن الجزري على ما نص عليه الشاطبي في مواضع الخلاف من سوره، فالشاطبي يغلب عليه التحديد والنص على المواضع وسورها، وابن الجزري يغلب عليه الإشارة بقوله معا، تأمل إليهما وهما يتناولان القراءات الواردة في قوله تعالى "فتثبتوا"[٣] يقول الشاطبي: وفيها وتحت الفتح قل فتثبتوا ❖❖❖من التثبت والغير البيان تبدلا [٤]

-ويقول ابن الجزري: ....❖❖❖ تثبتوا شفا من الثبت معا مع حجرات ومن البيان عن ❖❖❖سواهم [٥].....

الشاطبي يحيل القراءة على مرموز "شاع" في البيت السابق - وفي هذا اختصار – يعني قرأ حمزة والكسائي - وخلف من الموافقة – "فتثبتوا" فيها أي في سورة النساء وهما موضعان في نفس الآية، ومعهما موضع الحجرات[٦]، وابن وابن الجزري يذكر القراءة "فتثبتوا" لمرموز "شفا"، ثم يقول معا ليشمل ما في السورة، ثم يقول مع حجرات، والشاطبي وابن الجزري يذكران قراءة الباقين من البيان "التبين"

والتساؤل هل يقع العكس أعنى: يطلق الشاطبي وينص ابن الجزري؟! انظر إليهما وهما يتناولان القراءات الواردة في "وعدنا"[٧] وأخواتها:

---

١ البيتان ١٠٩٠ ، ١٠٩١ في الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ١٠٤

٢ البيت ٩٦٨ من الطيبة، إتحاف البررة/ ٢٥٨

١ - النساء /٩٤

٤ - البيت ٦٠٤ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٥٣

٥ - البيتان ٥٦٧، ٥٦٨ من الطيبة، إتحاف البررة/ ٢١٥.

٦ الحجرات/ ٦

٧ - البقرة/ ٥١

يقول الشاطبي : .....❖❖❖ وعدنا جميعاً دون ما ألف حلا[١]

ويقول ابن الجزري❖❖❖... وعدنا اقصرا ❖❖❖ مع طه الأعراف حلا ظلم ثرا[٢]

الشاطبي يطلق بقوله جميعاً، دون تحديد لسور بعينها، وابن الجزري يحددها بسورها أي هنا في البقرة، وفي الأعراف[٣] ، وفي طه[٤] ، والشاطبي يعبر عن قراءة أبي عمرو بالحذف وضده الإثبات، وابن الجزري يعبر عن ذلك بالقصر - على الإطلاق الثاني – وضده المد.

ثم تأملهما وهما يتناولان القراءات الواردة في قوله تعالى "عسيتم" في موضعيها[٥]

يقول الشاطبي : وقل❖❖❖ عسيتم بكسر السين حيث أتى انجلا[٦]

ويقول ابن الجزري : عسيتم اكسر سينه معا ألا[٧] ❖❖❖ .....

الشاطبي يطلق مما يوهم وروده في مواضع كثيرة، وابن الجزري يذكر أنه في موضعين.

يغلب على ابن الجزري الاكتفاء عن القيد وما يتعلق بتوضيح القراءة وعزوها أن يستعمل كلمة والعكس أو اعكسا واعكس... الخ، حيث تكررت عنده أربعة عشر مرة، في حيث رأيناها عند الشاطبي في خمسة مواضع، ولم يلتقيا إلا مرة واحدة في باب "يبشر" في آل عمران، وعلى غير الموضع حيث استعملها الشاطبي لموضع التوبة[٨] واستعملها ابن الجزري لسورة آل عمران[٩]، والإسراء[١] والكهف [٢] والمواضع التي ذكر فيها الشاطبي ابن الجزري ذلك هي :

---

١ - البيت ٤٥٣ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة / ٣٩.

٢ - البيت ٤٤٥ من الطيبة، إتحاف البررة/ ٢٠٣

٣ - الأعراف/ ١٤٣.

٤ - طه/٨٠

٥ - البقرة/ ٢٤٦ ومحمد/ ٢٢

٦ - البيت ٥١٧ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٤٥

٧ البيت ٥٠٣ من الطيبة، إتحاف البررة /٢٠٩

٨ - الآية /٢١

٩ - الآية/ ٣٩ ، ٤٥

١ - الشاطبي:

جاء أول استعمال العكس عنده في تبادل حركات لكلمتين مركبتين في قوله تعالى (فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ)[٣] والتبادل بين رفع "ءادم" ونصب "كلمات" وهي قراءة الجمهور، وبين العكس في الحركات بين الكلمتين أي نصب "ءادم" ورفع "كلمات" وهي قراءة ابن كثير المكي وفي هذا ويقول الشاطبي:

وآدم فارفع ناصباً كلماته ❖❖❖ بكسرٍ و للمكي عكس تحولا[٤].

-ثم كان ثاني مواضعه جامعاً بين عكس القيد وهو تخفيف "لكن" بالإسكان على شرط النحاة وتحريكها بالكسر تخلصا من التقاء الساكنين، ورفع "الشياطين" في قوله تعالى "وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا "[٥]" وهذه القراءة لرموز "كما شرطوا" أي: ابن عامر وحمزة والكسائي – ومعهم خلف العاشر من الموافقة، والعكس أي تشديد "لكن" بالنصب على شرط النحاة أيضاً، مع نصب "الشياطين" وهي قراءة الباقين الذين ذكرهم الشاطبي بقوله "نحو سما العلا" وهم نافع وابن كثير وأبو عمر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب من الموافقة، وفي هذا يقول الشاطبي:

ولكن خفيف والشياطين رفعه ❖❖❖كما شرطوا والعكس نحو سما العلى[٦]

-ثم جاء الثالث في باب "يبشر" وفيه أربعة قيود هي: ضم الياء مع تحريك الباء ومطلق التحريك فتح، وكسر ضم الشين وتثقيلها في سور "آل عمران" والإسراء" "والكهف"[٧] لـ عاصم ونافع وابن عامر وابن كثير وأبو عمرو -وأبو جعفر ويعقوب من الموافقة -، وخلف من الذكر في

---

١ - الآية/ ٩

٢ - الآية /٢

٣ - الآية/ ٣٧

٤ - البيت ٤٥٢ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة/ ٣٩

٥ - البقرة / ١٠٢

٦ - البيت ٤٧٤ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة / ٤١

٧ - آل عمران ٣٩، الإسراء / ٩، الكهف/ ٢

الدرة - "وفي سورة الشورى"[١] لعاصم ونافع وابن عامر - وأبو جعفر الموافقة، ويعقوب وخلف من الذكر - والعكس للباقين وهذا العكس هو: فتح الياء واسكان الباء وضم الشين وتخفيفها وبهذا العكس قرأ حمزة سور: التوبة [٢] ومريم[٣] والحجر[٤]

يقول الشاطبي:

.....يبشركم سما ❖❖❖ نعم ضم حرك واكسر الضم أثقلا

نعم عم في الشورى وفي التوبة اعكسوا ❖❖❖ لحمزة مع كاف مع الحجر أولا [٥]

-ثم جاء الذكر الرابع في سورة مريم في باب "يذكر" فبعد أن ذكر الناظم القراءات الواردة في موضع الإسراء[٦] والفرقان [٧] وأنها تدور بين تخفيف الذال والكاف وضم الكاف ويلزم من التخفيف في الكاف إسكان الذال وهي لحمزة والكسائي - وخلف من الموافقة - وبين تشديد الذال والكاف وفتحهما، عطف الناظم موضع "يذكر" في الفرقان [٨]على ما سبق أي تخفيف الذال.... لكنه لحمزة وخلف من الموافقة والباقون بالضد.

ثم أشار الناظم إلى أنه يقرأ بعكس ترجمة حمزة – قراءة الباقين - في موضعي مريم [٩] أي بتشديد الذال والكاف وفتحهما لابن كثير وأبى عمرو وحمزة والكسائي - وأبي جعفر من المخالفة، ويعقوب وخلف من الموافقة - فتكون قراءة الباقين وهم نافع وابن عامر وعاصم بالتخفيف السابق، وفي هذا يقول الشاطبي:

وخفف مع الفرقان واضمم ليذكروا ❖❖❖ شفاء وفي الفرقان يذكر فصلا

---

١ - الآية /٢٣

٢ - الآية/ ٢١

٣ - الآية /٧، ٩٧

٤ - الآية / ٥٣

٥ - البيتان ٥٥٥، ٥٥٦ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٤٩.

٦ - من الآية / ٤١

٧ - من الآية/ ٥٠

٨ - من الآية/ ٦٢

٩ - من الآية / ٧، ٩٧

وفي مريم بالعكس حق شفاؤه ❖❖❖ يقولون عن دار وفي الثان نزلا[١]

-ثم كان الموضع الخامس للسورة التالية وهى سورة الكهف فبعد أن ذكر خلاف القراء في قوله تعالى (فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا) [٢] ونحو قوله تعالى (أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا)[٣] أي الموضعين المنصوبين وأنه يدور بين تحريك الراء بالفتح من الإطلاق ومدها - أي إثبات ألف بعدها لحمزة والكسائي - وخلف من الموافقة - وأن قراءة الباقين بالإسكان والقصر، بعد ذلك عطف الموضع الثاني في سورة المؤمنون[٤]وهو "فخراج" على العكس أي الإسكان والقصر وأن قراءة الباقين بالتحريك والمد السابقين، وفي هذا يقول الشاطبي رحمه الله:

وحرك بها والمؤمنين ومده ❖❖❖ خراجاً شفا واعكس فخرج له ملا[٥]

وقد آثرت ذكر المواضع وتحليلها السابق لأدلل على منهج الشاطبي فيها وخلص لي أنه لا يستعمل العكس إلا عند تعدد الأضداد في القراءة.

أما ابن الجزري فتعدد استخدامه للعكس على النحو التالي:

أ - عند تعدد القيود وهذا في خمسة مواضع هي:

قوله: ١ - واعكس إذ عفا الأمر[٦]...❖❖❖.....

يريد قوله تعالى (وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ)[٧] قرأه نافع وحفص بعكس الترجمة السابقة وهي فتح ضم الياء وكسر الجيم - التسمية للفاعل - وهي قراءة الباقين هنا أي أن العكس هنا وهو قراءة نافع وحفص بضم الياء وفتح الراء.

٢- قوله: .....❖❖❖ يبشر اضمم شددن

---

١ - البيتان / ٨٢٢، ٨٢٣ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٧٥

٢ - الكهف / ٩٤

٣ - المؤمنون / ٧٢

٤ - المؤمنون/ ٧٢

٥ - البيت ٨٥٣ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٧٨

٦ - البيت ٤٣٨ من الطيبة، إتحاف البررة/ ٢٠٢

٧ - هود/ ١٢٣

كسراً كالاسرى الكهف والعكس رضى[١] ❖❖❖ .....

أي: اعكس ضم الياء، وتشديد الشين بعد كسرها ويلزمه تحريك الباء بالفتح في "يبشر" وبابه في سور: آل عمران [٢] و الإسراء[٣] والكهف[٤] لحمزة والكسائي وهذا العكس هو فتح الياء وتخفيف الشين وضمها ويلزمه إسكان الباء.

ولا أتفق مع الناظم هنا حيث إن قراءة حمزة والكسائي ليست من العكس فقط بل من اللفظ، حيث إن كسر الشين ليس عكسه ضم الشين فهل يستعمل العكس بين قيد ولفظ...؟!

٣ - ..... ❖❖❖ نزل أنزل اضمم اكسر كم حلا

دم واعكس الأخرى ظبى نل[٥]...❖❖❖

أى قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر (وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ) [٦] بضم النون من "نزل" والهمزة في "أنزل" وكسر الزاى فيهما، وقرأ الباقون بفتحهما فيهما وبهذا العكس قرأ الأخرى أي قوله تعالى (وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ)[٧] عاصم ويعقوب

٤ - .....❖❖❖ رسالاته فاجمع واكسر

عم صرا ظلم والانعام اعكسا ❖❖❖دن عد[٨]....

أى قرأ نافع وابن عامر وشعبة وأبو جعفر ويعقوب (وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ۚ)[٩] بالجمع والكسر في التاء "رسالاته" وقرأ الباقون بالتوحيد وفتح التاء، وبهذا العكس قرأ ابن كثير قوله تعالى (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) [١]

---

١ - البيتان/ ٥٢٧، ٥٢٨ من الطيبة، إتحاف البررة/ ٢١١

٢ - من الآية / ٣٩، ٤٥

٣ - من الآية / ٩

٤ - من الآية/ ٢

٥ - البيتان ٥٧٣، ٥٧٤ من الطيبة، إتحاف البررة/ ١٥

٦ - النساء/ ١٣٦

٧ - النساء/ ١٤٠

٨ - البيتان ٥٨٣، ٥٨٤ من الطيبة، إتحاف البررة/ ٢١٧

٩ - المائدة/ ٦٧

٥ - ..... سنقتل اضممما ❖❖❖ واشدده واكسر ضمه كنزحما
ويقتلون عكسه انقل[٢] ....❖❖❖.....

يريد قوله تعالى (سَنُقَتِّلُ أَبْنَاءَهُمْ) قرأ بضم النون وكسر ضم التاء مع تشديدها ويلزمه فتح القاف: البصريان وابن عامر والكوفيون وقرأ الباقون وهم الحرميون بفتح النون وضم التاء وتخفيفها ويلزمه إسكان القاف وبهذا العكس – فتح النون .... الخ - قرأ نافع قوله تعالى (يُقَتِّلُونَ أَبْنَاءَكُمْ)[٣]

ب - عند عكس قيد واحد وهذا في مرتين هما:

١ - ..... واعكسا❖❖❖ رعب الرعب رم كم ثوى[٤]

وهذا عكس لشطر باب فبعد أن ذكر جملة من باب "فُعل" نحو هزؤا[٥] والتبادل بين سكون ضم العين وبين ضمها، أمر بعكس ذلك أي بضم سكون العين وبدأه بـ رعب يريد "رعباً"[٦] والرعب في مواضعها الأربعة[٧]: ابن عامر والكسائي وأبو جعفر ويعقوب.

٢ - وكسفا حركن .....❖❖❖..... الروم عكس
من لى بخلف ثق[٨] ..❖❖❖.....

يريد قوله تعالى (وَيَجْعَلُهُ كِسَفًا)[٩] قرأه ابن عامر بخلف هشام وأبو جعفر بعكس التحريك وهي قراءة موضع الإسراء:[١٠] لنافع وابن عامر وعاصم وأبو جعفر

---

١ - الأنعام/ ١٢٤
٢ - البيتان/ ٦٣٩، ٦٤٠ من الطيبة ويراجع إتحاف البررة/ ٢٢٢، ٢٢٣
٣ - الأعراف/ ١٤١
٤ - البيت ٤٥٤ من الطيبة، إتحاف البررة/ ٣٠٤
٥ - أحد عشر موضعاً أولها البقرة/ ٦٧
٦ - الكهف/ ١٨
٧ - آل عمران/ ١٥١، والأنفال، / ١٢ والأحزاب/ ٢٦، والحشر/ ٢
٨ - البيتان/ ٧٤٠، ٧٤١ من الطيبة ويراجع إتحاف البررة/ ٢٢٣
٩ - الروم/٤٨
١٠ - الآية/ ٩٢

وموضع الشعراء[١] وسبأ[٢] لحفص، والعكس هنا هو الإسكان وهو قراءة الباقين في المواضع السابقة.

ج - عند عطف كلمة على أخرى حالة تشابه القيد وضده، وجاء وذلك في ثلاث مرات هي:

١ - ..... ❖❖ واعكس خطيئات[٣] .....

يريد عطف التبادل بين الجمع والتوحيد فى قوله تعالى (وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ)[٤] والعكس أي الجمع والتوحيد في " خَطِيئَاتِكُمْ ﴿[٥] وكلاهما أي التوحيد في "آصارهم" "آصارهم" والعكس أي الجمع في "خطيئتكم" لابن عامر واكتفى هنالك برمز واحد للتبادل وعكس في الموضعين

٢ - .....واعكسوا ثمود هاهنا ❖❖❖ والعنكبا الفرقان عج ظبي فني[٦]

حيث عطف على التبادل بين التنوين وعكسه في "فزع" "ثمود" في سور هود عليه السلام[٧] والعنكبوت[٨] والفرقان [٩]والعكس هنا هو عدم التنوين في السور المذكورة لـ المذكورة لـ حفص وحمزة ويعقوب

٣ - ..... وشفا ❖❖❖ عكس المجيد[١٠] .....

يريد عطف التبادل بين رفع خفض الظاء، وضده العكس في قوله تعالى " فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ" [١]، وقوله تعالى " ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ" [٢] لحمزة والكسائي وخلف أي أن هؤلاء قرءوا بخفض رفع الدال في "المجيد"

---

١ - الآية / ١٨٧

٢ - الآية/ ٩

٣ - البيت/ ٦٤٦ من الطيبة، إتحاف البررة/ ٢٢٣

٤ - الأعراف/ ١٥٧

٥ - الأعراف/ ١٦١

٦ - البيت ٦٩٣ من الطيبة، ويراجع إتحاف البررة/ ٢٢٨

٧ - من الآية ٦٨

٨ - من الآية ٣٨

٩ - من الآية ٣٨

١٠ - البيت/ ٩٨٨ من الطيبة، إتحاف البررة / ٢٦١

د - عند عكس قراء على قيد وهذا على نوعين:

١ - عكس قراء على قيد واحد وضده في نفس الباب وهو في قوله:

عكس القتال في صفا[٣]..❖❖❖.....

حيث عطف التبادل بين فتح السين وعكسها في قوله " ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً "[٤] والعكس في موضع القتال[٥] لـ شعبة وحمزة وخلف أي بكسر السين.

٢ - عكس قراء على قيود في موضعين وهذا على قسمين:

أ. أن يكون الموضعان في نفس الباب وهذا في قوله:

.....❖❖❖ والعكس في النمل دبا

كالروم[٦].....❖❖❖.....

يريد عطف التبادل بين تاء الخطاب المضمومة وكسر الميم في "تسمع" ونصب رفع "الصم" في قوله تعالى " وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ "[٧] لابن عامر والعكس للباقين أي بياء الغيب وفتحها، وفتح الميم في "يسمع" ورفع نصب الميم في "الصم" وبهذا العكس قرأ به ابن كثير موضعي النمل[٨] والروم[٩]....

ب. أن يكون الموضعان في غير الباب ولغير القرأة وهذا قوله:

.....❖❖❖ والعكس في كفارة طعام عم[١٠]

---

١ - البروج ٢٢

٢ - البروج /١٥

٣ - البيت/ ٤٩٤ من الطيبة، إتحاف البررة/ ٢٠٨

٤ - البقر/ة ٢٠٨

٥ - محمد/ ٣٥

٦ - البيتان ٧٨٦، ٧٨٧ من الطيبة، ويراجع إتحاف البررة/ ٢٣٨

٧ - الأنبياء/ ٤٥

٨ - النمل/ ٨٠

٩ - الروم/ ٥٢

١٠ - البيت/ ٥٨٦ من الطيبة، إتحاف البررة/ ٢٣٩

يريد عطف التبادل بين تنوين "جزاء" ورفع خفض "مثل" في قوله تعالى " فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ "[١] والعكس أي عدم تنوين "كفارة" وخفض رفع "طعام" في قوله تعالى " أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ"[٢] لنافع وابن عامر وأبو جعفر.

هـ - عند ذكر الخلف في مواضع ذوات النظير وهو موضع واحد هو:

..... وأتى ❖❖❖ عكس رويس[٣].....

يريد باب "يضل" في السور الثلاث: إبراهيم عليه السلام[٤]، والحج [٥] والزمر[٦] والزمر[٦] فتح ضم الياء فيها ابن كثير وأبو عمرو ورويس، والباقون بضمها، وأما موضع لقمان[٧] فقرأه بفتح ضم الياء: ابن كثير وأبو عمرو، والباقون ومعهم رويس - بفتحها، ثم يذكر الناظم خلفا لرويس بقوله "وأتى عكس رويس" أي أن رويسا ضم الياء في الثلاثة الأولى، وفتح في موضع لقمان والمحصلة من ذلك أن له الخلف في الأربعة مع تقديم الفتح في الثلاثة الأولى، والضم في الرابعة.

هذا ما أمكن رصده وتدوينه من مظاهر وآثار التغاير بين الإمامين الشاطبي وابن الجزري في المنهج العام، وهي كثيرة ومتنوعة يمكن تناولها..... في مسائل المباحث الآتية:

---

١ - المائدة/ ٩٥

٢ - المائدة/ ٩٥

٣ - البيت/ ٧١٤ من الطيبة، ويراجع إتحاف البررة/ ٢٣١

٤ - الآية/ ٣٠

٥ - الآية / ٩

٦ - الآية/ ٨

٧ - الآية/ ١٦

المبحث الثاني

مظاهر التغاير وآثارها بين الإمامين الشاطبي وابن الجزري في المقدمة والتكبير والخاتمة.

أولاً - المقدمة:

المتأمل في مقدمة المنظومتين يجدهما على أمرين:

١ - ما اتفق فيه الشاطبي وابن الجزري وهذا على قسمين:

الأول - ما اتفقا فيه منهجاً وموضعاً وهذا سيتم التعريف بمسائله ،كما سيتم فيه مناقشة أثر تغاير منهج الإمامين في مسائله.

الثاني - ما اتفقا فيه منهجاً لا موضعا، وهنا سيتم فيه التعليل لتغاير موضعه.

٢ - ما زاده كل من الإمامين على الآخر وهذا أيضاً على قسمين:

الأول - ما زاده الشاطبي تعليل وتعليق.

الثاني - ما زاده ابن الجزري تعليل وتعليق.

وفيما يأتي تفصيل ما أجملناه:

١ - ما اتفق فيه الشاطبي وابن الجزري وهذا على قسمين:

الأول: ما اتفقا فيه منهجاً وموضعاً:

وهذا هو الغالب على المقدمتين حيث وجدنا اتفاقاً في الأمور الآتية:

خطبة الكتاب، وأسماء القراء السبعة - عند الشاطبي - والعشرة - عند ابن الجزري – ورواتهم والحديث عن طرقهم، والرموز الدالة على هؤلاء وهؤلاء ، القراء - ورواتهم منفردين ومجتمعين، واصطلاح الناظمين في منظومتيهما واسم المنظومة ومأخذ كل ومشربه، وهذا القسم سبق التعريف بجزء كبير منه في التعليق على قوله ابن الجزري و"كل ذا اتبعت فيه الشاطبي[1]." وستأتي آثاره فيما يأتي:

---

١ - يراجع ص ٢٩٧ وما بعدها فيما سبق

الثاني: ما اتفقا فيه منهجاً لا موضعاً، وهو غالب القصيدة، وما جاء هذا البحث إلا لبيانه، وهذا القسم يحتاج إلى تعليل لتغاير المواضع كما سيتم فيه مناقشة تغاير منهج الإمامين في مسائله على النحو التالي:

-المسألة الأولى: الرموز "المحكوم له" والواو عند الشاطبي:

سبق القول أن الرموز عند الشاطبي إما حرفية وإما كلمية، والحرفية إما مفردة وإما جماعية والكلمية ليست إلا جماعية. وأما عند ابن الجزري فحرفية مفردة وكلمية جماعية[١]

وقد وضع الشاطبي منهجين للرموز، فللحرفية منهج خاص بها، وهو أن يأتي أولاً بالكلمة القرآنية المختلف فيها "المحكوم عليه" ثم يبين الحكم مطلقاً أو مقيداً ثم يذكر الرموز الحرفية "المحكوم لهم"، وقد يقدم الحكم على الكلمة القرآنية وقد يؤخره عن الرموز، فثمة حرية للحكم دل على ذلك عدم وضع منهج له.

فهذه هي أركان الترجمة القرآنية ولهذه الترجمة شرطان: أولهما: تأخير الرمز الفردى عن الحرف ، ثانيهما: الإتيان بالواو الفاصلة لزوال اللبس وأمثلة ذلك قول الشاطبي:

.....❖❖❖وننجي احذف وثقل كذى صلا
وللكتب اجمع عن شذا ومضافها[٢] ❖❖❖.....
وما يخدعون الفتح من قبل ساكن ❖❖❖ وبعد ذكا والغير[٣] .....
ومالك يوم الدين راويه ناصر ❖❖❖ وعند [٤] .....
سكارى معا سكرى شفا ومحرك ❖❖❖ ليقطع بكسر اللام كم جيده حلا[٥]
.....❖❖❖ ..... ويفتح شملا
وخفف شفا حكما[١] ❖❖❖.....

---

١ - يراجع ص ٣٠١ وما بعدها فيما سبق
٢ - البيتان ٨٩١، ٨٩٢ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٨٣
٣ - البيت ٤٤٥ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٣٨
٤ - البيت ١٠٨ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٩
٥ - البيت ٨٩٣ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/٨٣

- والمتأمل في الأبيات السابقة يجد تحقيق ما قلناه مع تعدد استعمال الشاطبي لركن "المحكوم به" أو الحكم ما بين لفظ وقيد، وكذا مع تعدد استعماله للمحكوم لهم: حرفية مفردة، وحرفية جماعية.

- أما قوله "وننجى احذف" فبعد ذكر الكلمة القرآنية أولاً وهي قوله تعالى " وَكَذَٰلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ "[٢]، وذكر القيد وهو حذف النون وتثقيل الجيم أتى بالرموز الحرفية الإفرادية وهي الكاف لابن عامر والصاد لشعبة، ثم أتى بواو فاصلة ليأتي بترجمة أخرى يجمع فيها بين رمز حرفي إفرادي ورمز حرفي جماعي يأتيان هما الآخران بعد الكلمة القرآنية وهي "للكتب"[٣] والقيد وهو "الجمع" وهو للمرموز لهم بـ عن وهو حفص، "وشذا" حمزة والكسائي ومعهم خلف العاشر من الموافقة، وبعد هذه الرموز أتى بواو فاصلة ذكر بعدها ياءات الإضافة في السورة.

- وأما قوله "وما يخدعون ..." فقريب من سابقه لكنه لرمز حرفي جماعي فبعد أن ذكر الكلمة القرآنية المقيدة بـ "وما" يريد قوله تعالى " وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ "[٤] ذكر بعدها القيود وهي فتح ما قبل الخاء الساكنة أي الياء، وما بعدها أي الدال للرمز الحرفي الجماعي الذال وهو لابن عامر والكوفيين، ثم أتى بعده بواو فاصلة.

- وأما قوله "ومالك" فانتقال إلى قاعدة اللفظ، واللفظ هنا بقراءة واحدة لتؤخذ القراءة الأخرى من الشهرة لأن صيغة الملك لم ترد إلا "مالك" و"ملك" كما ذكرنا وبعد اللفظ بالقراءة ، وهذا لا يحتاج إلى قيد ضدى أتبعها بقيد موضع ليخرج ما عداها ثم اتبع ذلك بالرموز الحرفية الإفرادية وهي: الراء

---

١ - البيتان ٦٨٤، ٦٨٥ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٦١

٢ - الأنبياء/ ٨٨

٣ - الأنبياء/ ١٠٤

٤ - البقرة/ ٩

للكسائي والنون لعاصم ومعهما يعقوب وخلف العاشر، ثم أتبع الرمزين بالواو الفاصلة ليأتي بترجمة أخرى.

- وأما قوله "سكارى...." يريد قوله تعالى " وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَارَىٰ "[١] فلفظ بقراءتين دون فاصل ولا يحتاجان إلى قيد ضدى - فالقراءة الثانية للمذكورين وهو رمز حرفي جماعي "الشين" وهو لحمزة والكسائي و معهما خلف العاشر من الموافقة - ثم أتبع ذلك بالوا الفاصلة ليبدأ ترجمة جديدة.

- وأخيراً قوله "ويفتح" يريد قوله تعالى لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ[٢] فنوع آخر من اللفظ وهو الإطلاق اللفظي، واكتفينا بمثال واحد منه وإلا فصوره ثلاثة[٣] - فبعد هذا الاطلاق اللفظي الذي يدل على القراءة بياء التذكير وهو لا يحتاج إلى قيد، للمرموز لهم بالشين وهو لحمزة والكسائي ومعهما خلف من الموافقة أتى بالواو والفاصلة ليبدأ ترجمة جديدة.

- وهكذا دللنا على منهجية الشاطبي للرموز الحرفية "مفردة وجماعية" ولم يوافقه ابن الجزري في الرموز الحرفية - وهي كلها عند ابن الجزري إفرادية – كما سيأتي:

وأما منهج الشاطبي مع الرموز الكلمية - ولا تكون إلا جماعية – وهي ثماني كلمات كما سبق، فقد وضع الشاطبي لها منهجاً آخر حين قال:

ومهما أتت من قبل أو بعد كلمة ❖❖❖فكن عند شرطي واقض بالواو فيصلا[٤]

وقبل وبعد الحرف آتى بكل ما ❖❖❖ رمزت به في الجمع إذ ليس مشكلا[٥]

---

١ - الحج/ ٢

٢ - الأعراف/ ٤٠

٣ - يراجع ص ٣٠٦ فيما سبق

٤ - البيت ٥٦ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٥

٥ - البيت ٦٤ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٦

هذان البيتان اللذان طالما أشكلا عليّ ولم أجد من يريح صدري في شرحهما ولا في موضعهما من النظم بل تولدت لدي تساؤلات عديدة خلاصتها: ما المعنى فيهما، وهل ثمة فرق أو هما بمعنى واحد؟ فيكون ثمة تكرار، وهل يمكن الاستغناء بأحدهما عن الآخر وما هو؟ ولماذ؟ أو هما بمعنيين مكملين، ولكل معناه، ومن ثم يجب ذكرهما، بل وتتابعهما، وعليه فلماذا فرقهما، وما حق ترتيبهما وما يلزمهما؟.. الخ

ومما قيل في شرحهما: أن الأول يعني بتوضيح حكم التقاء نوعي الرمز - الحرفي والكلمي - فأخبر الناظم أنه لا يلتزم هنالك ترتيباً بعينه، فيقدم الكلمى على الحرفي – الذي لا يؤتى منفرداً بل أول كلمات متضمنة معاني صحيحة من ثناء على قراءة أو قارئ أو تعليل .. الخ ومثال هذا الترتيب قوله:

والفتح في تا يقاتلو ❖❖❖ ن عم علاه[1].....

فقدم مرموز "عم" – الكلمى - وهما نافع وابن عامر على مرموز علاه الحرفي وهو لحفص وهؤلاء يقرءون بفتح التاء في أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ[2] وللباقين كسرها.وقد يعكس هذا الترتيب فيقدم الحرفي على الكلمى نحو قوله:

.....ويهمز التنا ❖ وش حلواً صحبة وتوصلا[3]

فقدم مرموز حلوا - الحرفي – وهو أبو عمرو على مرموز صحبة – الكلمى - وهم: شعبة وحمزة والكسائي ولهم همز واو التناوش في" وَأَنَّىٰ لَهُمُ التَّنَاوُشُ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ "[4] بحركتها وهي الضم فيصير من قبيل المد المتصل وللباقين ترك الهمز والواو المضمومة.

وقد يوسط الكلمى بين حرفين نحو قوله:

---

١ - البيت ٨٩٩ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٨٣

٢ - الحج / ٣٩

٣ - البيت ٩٨٢ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٩٢

٤ - سبأ/ ٥٢

وصية ارفع صفو حرميه رضى[١] ❖❖❖ .....

فوسط الكلمى – حرميه – وهما: نافع وابن كثير بين الحرفين – صفو - وهى لشعبة والراء من – رضى – وهي للكسائي وهؤلاء قرءوا برفع الصاد من وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ "[٢] ، وقرأ الباقون بالنصب، وبعد الترتيب غير المقيد فيما سبق يأتي بواو فاصلة كما شرط، يعني مع الرمز الحرفي الذي يأتي بعد الكلمة القرآنية وقيدها ثم يعقبه بـ واو فاصلة وقد تحذف عند أمن اللبس.

وأما الثاني منهما فقالوا: هو بيان لمجيء الرمز الكلمي – المعبر عنه بـ كل ما رمزت... - مع الكلمة القرآنية المعبر عنها بالحرف فأخبر الناظم أنه لا يلتزم هنالك ترتيباً بعينه كذلك فيقدم الرمز الكلمي على الكلمة القرآنية والعكس نحو قوله "وصحبة يصرف....[٣]وقوله "رمى صحبة"[٤] ثم أخبر أن ذلك الفعل مما لا يدخله إشكال لأن وجود الرمز الكلمي – يزيل الالتباس، وسبق أن الرمز الكلمي إذا اجتمع مع الحرفي تبادلا التقديم والتأخير...

قلت: ومن الشروح السابقة تولدت لدى تساؤلات من أمور:

الأول: هل الواو الفاصلة تأتي بعد الرمز الحرفي والكلمي تقدما وتأخراً؟ وهل هذه هي الغاية من المنظومة تناول الرموز أم لا بد من الكلمة القرآنية والحكم، وهو ما يستفاد من البيت الثاني الذي ذكر أن الرمز الكلمي أو الكلمي مع الحرفي، قد يتقدما على الكلمة القرآنية، أو يتأخرا، وعليه فالواو تأتي بعد الرمز وبعد الكلمة القرآنية على السواء، ولم يذكر مجيء الواو بعد الترجمة السابقة ولا سيما مع وجود اللبس ومن ثم فلا يستقل هذا البيت بنفسه كما لم يستقل الأول الذي لم يوضح موضع الكلمة القرآنية مع الرمز الكلمي أو الحرفي.

الثاني: الظاهر وجود علاقة التلازم بين البيتين والتساؤل لماذا أخر البيت الثاني عن الأول وجعله بعد الأضداد، مع ما في ذلك من المخالفة المنهجية حيث إنه لما ذكر

---

١ - البيت ٥١٤ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٤٥

٢ - البقرة / ٢٤٠

٣ - البيت ٦٣٢ من الشاطبية ويراجع إتحاف البررة/ ٥٩

٤ - البيت ٣٠٩ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٢٦

الرموز الحرفية المفردة أتبعها بمنهجه فيها، وكان عليه هنا بعد ذكر الرموز الكلمية أن يتبعها بمنهجه فيها.

الثالث: لا أدري من أين أخذوا أن المراد بالرمز في البيت الثاني هو الكلمى، وهم يعتبرون لفظ الناظم: "بكل ما رمزت به في الجمع" والرموز الجمعية، إما حرفية وإما كلمية، ولو اعتبروا نسخة ابن القاصح "بكلما رمزت به في الجمع" لسلم لهم ما قالوا[١].

والذي يظهر لي: أنه مع استقلالية كل بيت بمعناه السابق كان على الناظم أن يرتب الأبيات على غير ما رتب، وأراه بعد ذكر الرموز الكلمية على النحو التالي:

١ - "وقبل وبعد الحرف"..... البيت ثم "ومهما أتت من قبل أو بعد كلمة..." البيت ثم "وسوف أسمى حيث يسمح نظمه"[٢] البيت ثم "ومن كان ذا باب له فيه مذهب"[٣].... البيت.

- كما أرى تقديم هذه الأبيات على قول الناظم: وفي الرفع والتذكير والغيب جملة[٤]... البيت حيث قاعدة الإطلاق اللفظي التي تشبه إلى حد بعيد قاعدة اللفظ المعبر عنها بقوله: ..... وباللفظ أستغنى عن القيد إن جلا[٥] والتي جيء بها بعد الرموز الحرفية للمشاكلة في موضع كل من الرمز الحرفي واللفظ بالكلمة القرآنية.

-

ما أرى تأخير موضع قوله:

ومن بعد ذكرى الحرف أسمى رجاله[٦] ❖❖❖❖.....

---

١ - يراجع سراج القارئ ص ٢٢ بهامش غيث النفع المطبعة الأزهرية المصرية ط الأولى ١٣١٧هـ

٢ - البيت ٦٥ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٦

٣ - البيت ٦٦ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٦

٤ - البيت ٤٣ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٦

٥ - البيت ٤٧ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة/ ٥

٦ - البيت ٤٦ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة / ٥

بعد باقي الحروف ث، خ، ذ، ظ، غ، ش وهي رموز حرفية جمعية لها نفس المنهج تماماً مثل الرموز الحرفية المفردة، فضلاً عن أنها تتمة حروف "أبو جاد"، أو جعلهما بعد الانتهاء من الرموز الحرفية والكلمية على السواء وقبل منهجه مع الرموز الكلمية السابق ذكره.

تأمل معي أبا شامة وهو يتفق مع جل ما ذكرته وإن لم يعلل فيقول:

حروف أبي جاد جعلت دلالة ❖❖❖ على القارئ المنظوم أول أولا:

ثم قال: ومنهن للكوفى ثا، مثلث إلى آخر الرموز الجماعية – حرفية وكلمية - في قوله: ونافعهم علا ثم بين كيفية استعماله للرموز فقال:

ومن بعد ذكرى الحرف رمز رجاله❖❖❖ بأحرفهم والواو من بعد فيصلا

سوف أحرف لا ريبة في وصلها وقد ❖❖❖ تكرر حرف الفصل والرمز مسجلا

وقيل وبعد الحرف ألفاظ رمزهم ❖❖❖ وإن صحبت حرفا من الرمز أولا

وطوراً أسميهم فلا رمز دعمهمو ❖❖❖ وباللفظ أستغنى عن القيد إن جلا[1]

وقد سلم ابن الجزري من هذه الإشكاليات حيث جاء منهجه واحداً مع الرموز الحرفية - وليست عنده إلا مفردة - والكلمية حين قال بعد الرموز الجماعية المسبوقة بالرموز المفردة وقبل الحكم:

..... ❖❖❖..... ويجيء الرمز

قبل وبعد[2].....❖❖❖.....

لكن له إشكالية الواو الفاصلة التي قدمها مع الرموز الحرفية حين قال بعدها:

والواو فاصل[3].....❖❖❖.....

والتساؤل هل هي للرموز الجماعية كذلك؟ الواقع كذلك؟ ويدعمه أن له منهجاً واحداً فيهما، أما الواو الفاصلة فنص عليها الشاطبي مع الرموز الحرفية المفردة، ومع الرموز الكلمية، ولم ينص عليها مع الرموز الحرفية الجماعية الستة فثمة إشكالية له

---

١ - ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة / ٤٩، ٥٠

٢ - البيتان ٤٨، ٤٩ من الطيبة، إتحاف البررة/ ١٧١

٣ - البيت ٣٨ من الطيبة، إتحاف البررة/ ١٧٠

هاهنا، وهي هل هي مثل الرموز الحرفية المفردة أو مثل الرموز الكلمية، الواقع أنها مع الرموز الحرفية المفردة.

المسألة الثانية: الواو

مسألة أفضنا الحديث فيها في بحثنا "شبهات وتحقيقات" على ما في مقدمة الطيبة من تساؤلات دراسة تحليلية عند الحديث عن الشبهة الرابعة وتحديداً الشبهة الفرعية الأولى منها، وبينا هنالك مدى صحة كون الواو فاصلة أو أن منها العاطفة، ومنها ما جمع بين الاثنين، وضابط وأمارات كل، ثم هل لم يُستغن عن هذه الواو أصلاً وكيف أن الاستغناء على أحد أمرين:

أ -ذكر بديل عن الواو = المرادف في الأضداد

ب -عدم الذكر وعلته[١]

وهنا نتمم بأمرين:

الأول: تغاير منهج الشيخين في التصريح بذكر الواو

الثاني: هل ذكرا علة عدم الذكر؟

أما الأول: فقد رأينا الشاطبي يكرر ذكر الواو فذكرها مع علة الاستغناء بعد الرموز الحرفية "أبو جاد" حين قال:

ومن بعد ذكرى الحرف أسمى رجاله ❖❖❖ متى تنقضي ءاتيك بالواو فيصلا

سوى أحرف لا ريبة في اتصالها وباللفظ أستغنى عن القيد إن جلا[٢]

وأعاد ذكرها بعد الرموز الجماعية – الحرفية والكلمية - حين قال عن الرموز الكلمية:

ومهما أتت من قبل أو بعد كلمة فكن عند شرطي واقض بالواو فيصلا[٣]

ولم يذكرها مع ضرورتها في موضعين:

الأول: بعد الرموز الحرفية الجماعية الستة.

---

١ - يراجع ص ٤٨ - ٦٨ في البحث المذكور

٢ - البيتان ٤٦، ٤٧ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٥

٣ - البيت ٥٦ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/٥

الثاني: مع قوله:

وقبل وبعد الحرف أتى بكل ما رمزت به في الجمع إذ ليس مشكلا[١]

أما ابن الجزري فذكرها مرة واحدة بعد ذكر الرموز الحرفية وهي عنده ليست إلا مفردة حين قال "والواو فاصل"....

ولم يذكر أمرين:

الأول: علة عدم الذكر أو الاستغناء عنها ببديل أو رأساً وهو أمر واقع

الثاني: لم يذكر حالتها مع الرموز الجماعية.

أقول: أما مالم يذكره الشاطبي فمندرج فيما ذكر، فالرموز الحرفية مفردة أو جماعية لها منهج واحد، ولذا لم يكرر منهجه مع الواو بعد الرموز الحرفية الجماعية الست، ولا سيما أنه ذكر منهجاً آخر مع الرموز الكلمية، فأفاد هذا الذكر أمران:

الأول: أن للرموز الحرفية كلها منهجاً واحداً.

الثاني: عدم الحاجة إلى إعادة ذكرهما في البيت المذكور.

أما ابن الجزري فلم يذكر علة الاستغناء عن الواو رأساً، اكتفاء بما ذكره الشاطبي ومتابعة له.كما لم يذكر حالتها مع الرموز الجماعية لأن شأن الرموز كلها عنده واحد، وحسناً فعل لأنه ذكر سبعة وعشرين حرفاً وتتمتها الواو لتكتمل الحروف الهجائية.

ولم يذكر ابن الجزري ولا الشاطبي - الاستغناء ببدائل الواو، شأنها شأن المرادف والمقابل في الأضداد عدم الذكر لحرية الاستعمال وأعمال الفكر

المسألة الثالثة: الحكم: = المحكوم به:

المحكوم به أو الحكم على نوعين❖❖❖

الأول: اللفظ وهو على أمرين:

أولهما: اللفظ غير المطلق وعبر عنه الشاطبي بقوله:

وباللفظ استغنى عن القيد إن رجلا[٢]

---

١ - البيت ٦٤ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٦

٢ - البيت ٤٧ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة / ٥

وقال فيه ابن الجزري: ..... وباللفظ استغنى عن قيده عند اتضاح المعنى[١]

وهذا على ضربين:

١ -ان يلفظ بقراءة واحدة، وتأخذ الثانية من الشهرة.

٢ -أن يلفظ بالقراءتين، وهذا على نوعين، إما أن يتجاورا دون فاصل حرفي – ليس حرف معنى نحو قل – فتكون القراءة الثانية للمذكورين "والأولى للمسكوت عنه" وإما أن يوجد فاصل حرفي فتكون القراءة الأولى للمذكورين والثانية للمسكوت عنهم "وقد مثلنا ذلك" [٢] وما نريده هنا اختلاف موضع هذه القاعدة عند الشاطبي وابن الجزري، فوضعها الشاطبي بعد الرموز الحرفية الإفرادية، ووضعها ابن الجزري بعد الرموز كلها حرفية، وكلمية.

أما وجهة الشاطبي فصحيحة تعتريها شائبة، أما صحتها فالشاكلة بين موضع الكلمة القرآنية مع الرموز الحرفية الإفرادية ، وبين موضوعها حال اللفظ بالكلمة القرآنية، حيث أن الترجمة القرآنية، ومما جمع فيها هذين الأمرين قول الشاطبي:

ومالك يوم الدين رواية ناصر [٣].....

حيث لفظ بالكلمة القرآنية أولا، وأتبع هذا اللفظ بالرموز الحرفية الإفرادية.

أما الشائبة التي عكرت صفو هذا المنهج عدم شمولها – على كلام الشاطبي – للرموز الحرفية الجماعية والكلية، والواقع يؤيد بل يؤكد شمولها لهما قال الشاطبي:

سكارى معا سكري شفاء [٤] .....

حيث لفظ بالقراءتين – الكلمة القرآنية – وأتبعها برمز حرفي جماعي وهو الشين لحمزة والكسائي.

---

١ - البيت ٤٩ من الطيبة، إتحاف البررة / ١٧١

٢ - يراجع ص ٣٠٦ فيما سبق

٣ - البيت ١٠٨ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة / ٩

٤ - البيت ٨٩٣ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة / ٨٣

ويقول الشاطبي: وفي تشتهيه تشتهي حق صحبة[١] ❖❖❖.....

حيث لفظ بالقراءتين – الكلمة القرآنية - أولا وأتبعهما برمزين كلمتين هما حق صحبة.

أما ابن الجزري فجاء وضعه لهذه القاعدة دقيقا، حيث وضعها بعد الرموز الحرفية والكلمية على السواء وساعد على ذلك منهجه الأوحد مع الرموز الحرفية والكلمية مع الكلمة القرآنية، حيث أتبع هذا المنهج المشار إليه بقوله:

..... ❖❖❖ .....ويجيء الرمز

قبل وبعد وبلفظ أغنى ❖❖❖ عن قيده عند اتضاح المعنى[٢]

أي ويجي الرمز الحرفي والكلمي بعد الكلمة القرآنية وقبلها، ثم أتبع هذا المنهج بهذه القاعدة التي تعد عنده بمثابة الاستثناء من العموم السابق، فقال: "وبلفظ أغنى..." أي ولكن أو ويستثنى من ذلك إذا لفظت بالقراءة أو القراءتين فمنهجي – غالبا - ضرورة صدارة الكلمة الملفوظ بها كالشاطبي.

ثانيهما: الإطلاق اللفظي

ويأتي في ثلاثة أشياء هي الرفع والتذكير والغيب

قال الشاطبي:

وفي الرفع والتذكير والغيب جملة ❖❖❖على لفظها أطلقت من قيد العلا[٣]

وقال ابن الجزري: ..... وأطلقا ❖❖❖ رفعاً وتذكيراً وغيباً حققا[٤]

وقد سبق تفصيل ذلك[٥] ومرادنا هنا هو وضع هذه القاعدة عند كل من الإمامين الجليلين.

---

١ - البيت ١٠٢٧ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة / ٩٧

٢ - البيتان ٤٨، ٤٩ من الطيبة، ويراجع إتحاف البررة/ ١٧١

٣ - البيت ٦٣، من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٦

٤ - البيت ٥٣ من الطيبة، ويراجع إتحاف البررة/ ١٧١

٥ - يراجع ص ٣٠٦ وما بعدها فيما سبق

حيث اتفق وضع هذه القاعدة عندهما بعد ذكر الأضداد العقلية والاصطلاحية، ولو قال قائل إن حق هذه القاعدة الصدارة مع الكلمة القرآنية، لأنها كالقاعدة السابقة، حيث كانت الأولى لفظ على صيغة ما، وجاءت هذه لفظ وقيد وكلاهما نظير الآخر أو هما شقان لقاعدة واحدة، فكان حقهما أن يتتابعا.

قلت: التتابع يعني أحد أمرين: إما ان تأتي بشاهد الإطلاق اللفظي بعد اللفظ وقبل القيود، وإما أن يتأخرا بعد القيود، وفي كل إشكالية.

أما إشكالية تقدمهما معاً أننا لم نكن بعد قد عرفنا بضد الرفع المطلق عموماً والمقيد خصوصاً، ولا بضد التذكير ولا بضد الغيب، فيصبح تقديم قاعدة الإطلاق اللفظي فيه إيهام وحيرة.

وأما إشكالية تأخرهما فهي عكس لحقيقة الحكم وشطريه: اللفظ والقيد، وأيهما له حق الذكر، ومتى يعدل عنه إلى الآخر، وقد سبق أن قلنا أن اللفظ بالقراءة إن كشفها اللفظ في الوزن - لأن الشعر حروف وسكنات محصورة - هو الأصل، بل ولا يصار إلى الأضداد إلا عند عدم وفاء الألفاظ مطلقاً لضعفها.

وعليه آمل الانتباه إلى ما نراه من بعض الشراح حين يقولون: وربما استغنى عن القيد باللفظ فهذا عكس للواقع والحقيقة والله الهادي إلى الصراط المستقيم.

الثاني - القيد

تأتي إشكاليات القيد من أمور:

الأول: عدم النص على موضعه في المعادلة القرآنية ومن التساؤلات الواردة هنا: هل يأتي القيد قبل الكلمة القرآنية أو بعدها؟ وقبل الرمز أو بعده؟ وهل يعني تأخره في الذكر بعد الرموز ومتعلقها وهو الكلمة القرآنية يعني حتمية تأخره عنهما، أو أنه لما ذكر الشاطبي حكم الرمز مع الكلمة القرآنية وكان للكلمة القرآنية حق الصدارة مع الرموز الحرفية؟ وعدم الالتزام بهذا مع الرموز الكلمية سواء اقترنت برمز حرفي أم لا، وجاء منهج ابن الجزري عاماً في عدم الالتزام هذا مع جميع الرموز، وعلم أن الحكم يدور أو شديد التعلق بالكلمة القرآنية عنه بالرمز، سكتاً عن النص على موضع هذه

الأضداد، وهذا السكوت يعم التقديم والتأخير عن الكلمة القرآنية وكذا الرموز لكنه إلى الكلمة أقرب .

ويمكن الرد أيضاً بأن الشيخين عاملا الأضداد معاملة المتفق عليه الذي يسكت عنه في الغالب - فأفاد هذا السكوت: الإطلاق - أمور محتملة - ا -

لثاني: إشكالية عدم الوفاء بكل الأضداد:

وقد نظم أبو شامة الأضداد التي ذكرها الشاطبي والتي لم يذكرها قائلا – مستدركا فقال -:

وما كان ذا ضد غنيت بضده ❖❖❖ كصل زد ودع حرك وسهل وأبدلا
ومد وتنوين وحذف ومدغم ❖❖❖ وهمز ونقل واختلاس وميلا
وجمع تذكير وغيب وخفة ❖❖❖ ورقق وغلظ أخر اقطع وأهملا
وإن أطلق التحريك نصا ولازما ❖❖❖ من الضد فهو الفتح حيث ننزلا
وحيث أقول الضم والجزم ساكتاً ❖❖❖ فغيرهم بالفتح والرفع أقبلا
وفي الرفع والتذكير والغيب لفظها ❖❖❖ وبالفتح والياء الكسر والنون قوبلا[1]

وقد سلم ابن الجزري من هذه الإشكاليات حيث ذكر أمات الأضداد على وجه التشبيه تاركاً أمرين: باقي الأضداد، ومرادفاتها، وتاركا الضد المقابل. -

و

هذا الترك يجاب عنه بان ما ذكره من أمات الأضداد تنبيه على بقية مسائل الأضداد وساعده على ذلك ذكر الشاطبي لجزء كبير منها أما باقي الأضداد التي لم يذكرها الشاطبي فهي إما معلومة بداهة أو ضرورة من اللغة أو النحو وإما مندرجة في الأضداد السابقة، شانها شأن المرادفات، فقد ذكر الشاطبي مثلاً الاثبات ومن مرادفاته "زد" وضدهما "الحذف ومرادفاته" "دع، اترك، أسقط.... الخ" ليكون له ثمة حرية في الانتقال بينهما وفق ما تقتضيه دقة الاستعمال من هذه الأضداد ومرادفاتها.

---

١ - ينظر إبراز المعاني / ٥٠

تأملهما وهما يستعملان واحداً من مرادفات الحذف وهو الإسقاط في أول الهمزتين من كلمتين:

ويقول الشاطبي: وأسقط الأولى في اتفاقهما معاً ❖❖❖ إذا كانتا من كلمتين فتى العلا[١]

ويقول ابن الجزري: أسقط الأولى في اتفاق زن غدا ❖❖❖ خلفهما حز.....[٢]

وعندي أن استعمال الإسقاط هنا كبديل عن الحذف مقصود مع الهمز لأن هناك حذف للهمز يلزمه غالباً - تغيير فيما قبله كما في نحو مُسْتَهْزِئُونَ[٣] وبابه عند أبي جعفر في الحالين وحمزة وقفا، حيث لهما مع الحذف ضم الزاي، والأمر كذلك في " يُضَاهِئُونَ[٤] عند غير عاصم ... الخ، أما الإسقاط فنوع من الحذف لا يلزمه ما قيل مع الحذف.

وإذا تأملنا بعض القيود التي أهمل ذكرها الشيخان في مقدمتهما، كالقطع والترقيق .... الخ[٥] وجدنا وراء هذا الإهمال عللا يمكن الإشارة إلى بعضها – إضافة لما سبق فيما يأتي:

أما القطع فقد استعملاه لأحد أمرين:

الأول: القطع اللغوي – النحوي - ويكون بتنوين الاسم، وضده الإضافة وتكون بعدم التنوين –مع خفض ما بعد الكلمة - واستعملا الإضافة وما فيها من الجمع بين المضاف والمضاف إليه:

يقول الشاطبي: .....❖❖❖..... أكل أضف حلى[٦]

---

١ - البيت ٢٠٢ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ١٧

٢ - البيت ١٩٧ من الطيبة، ويراجع إتحاف البررة/ ١٨٢

٣ - البقرة/ ١٤

٤ - التوبة/ ٣٠

٥ - راجع هذه الأضداد التي استدركها أبو شامة في إبراز المعاني/ ٥٠

٦ - البيت ٩٧٩ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٩٢

ويقول ابن الجزري: أكل أضف حما[١] .....❖❖❖.....

الثاني: القطع وضده الوصل فاستعمل الوصل أي القراءة بهمزة وصل ويكون الضد بهمزة القطع، مفتوحة - غالباً - وقد يجوز مع الفتح الكسر.

يقول الشاطبي: .... وشام قطع اشدد وضم في ابـ ❖❖❖ تداغيره[٢]....

ويقول اين الجزري: ..... فتح ضم ❖❖❖ اشدد مع القطع[٣]....

والأمران السابقان كما ترى لا يحتاجان إلى ذكر حيث إن اولهما يعد من مبادئ علم النحو، وثانيهما من مسائلٍ علم الصرف ومقدمات التجويد وكلاهما يعرفه المبتدئ في العلوم اللغوية فضلاً عن المشتغل بعلم القراءات المؤهل بدراسة الأحكام التجويدية وإتقانها، وكذا المقدمات اللغوية.

وقد أجاد الشاطبي وابن الجزري حيث استعملا الإضافة في الأول والوصل في الثاني وضدهما القطع مع اختلافه فيهما ليسبح القارئ بعقله في معرفة الضد.

ومن القيود التي أهمل ذكرها الشاطبي وابن الجزري لعلة أخرى الترقيق، والتفخيم، التغليظ، وهي كما هو معروف في علم التجويد من الصفات العرضية للحروف ثم هي من المظاهر الشائعة في الاستعمال اللغوي في اللهجات العربية.

يقول الشاطبي: ورقق ورش كل راء وقبلها ❖❖❖ مسكنة ياء أو الكسر موصلا[٤]

ويقول ابن الجزري: والراء عن سكون ياء رقق ❖❖❖ أو كسرة من كلمة للأزرق[٥]

وإذا تأملت الضدين هنا بعين البصيرة وجدتهما مندرجين تحت الفتح والإمالة.

---

١ - البيت ٨٦٥ من الطيبة، إتحاف البررة/ ٢٤٧

٢ - البيت ٨٧٣ من الشاطبية ،ويراجع إتحاف البررة/ ٨١

٣ - البيت ٧٧٠ من الطيبة، إتحاف البررة/ ٢٣٧

٤ - البيت ٣٤٣ من الشاطبية ،ويراجع إتحاف البررة/ ٢٩

٥ - البيت ٣٣١ من الطيبة ،ويراجع إتحاف البررة، / ١٩٣

حيث إنهما من المرادفات فالفتح من مرادفاته: التفخيم، والإمالة من مرادفاتها: الترقيق وفي التعريف بالفتح والإمالة ومرادفاتها غنية عن ذكرهما فضلاً عن إلحاق بابي الراء تفخيماً وترقيقاً واللامات تغليظاً وترقيقاً بأبواب الإمالة مع نص الشاطبي آخر باب الفتح والإمالة على التفخيم الذي هو بمعنى الفتح والترقيق الذي هو بمعنى الإمالة.

بقول الشاطبي:

وقد فخموا التنوين وقفا ورققوا ❖❖❖ وتفخيمهم في النصب أجمع أشملا[1]

وهكذا يمكن أن يجاب على ما لم يذكره الشيخان، واعترض أو استدرك البعض عليهما.

وعندى علة جامعة لما ذكرت ومالم يذكر وهي قلة الاستعمال لهذه الأضداد.

الثالث: إشكالية عدم الفصل بين الأضداد العقلية والاصطلاحية وأتت من أمور:

أولهما: أن المراد من معرفة هذه القيود والأضداد ليس كونها اصطلاحية أو عقلية بقدر ما يراد منها معرفة ما يقابلها في الاستعمال، ثم إن هذه التقسيمات حديثة وتعريفات جديدة كانت من المعلومات البديهية عند هؤلاء العلماء وأقرانهم وأهل عصرهم.

ثانيهما: فصل الشاطبي بعضها - على بعض الأقوال - في البيت الأول حين قال:

كمد وإثبات وفتح ومدغم ❖❖❖ وهمز ونقل واختلاس تحصلا[2]

ثم أتبعها بالأضداد الاصطلاحية قائلاً:

وجزم وتذكير وغيب وخفة.....[3]

---

١ - البيت ٣٣٧ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٢٩

٢ البيت ٥٨ من الشاطبي، ة ويراجع إتحاف البررة/ ٥

٣ - البيت ٥٩ من الشاطبية ويراجع إتحاف البررة / ٥

ثالثهما: الرغبة في التدرج بالأضداد من العقلية، إلى الاصطلاحية المطلقة، إلى الاصطلاحية المقيدة، إلى ما كان من باب المؤاخاه ثم الضد المطلق، ثم الاطلاق اللفظي وما يرتبط به من الأضداد الاصطلاحية السابقة، ولا شك أن في هذا مزيدا من إعمال الفكر يستشعره أصحاب الهمم وذوو البصيرة.

الرابع: إشكالية عدم ذكر الضد المقابل، وأتت هذه الإشكالية من عدم معرفة أو صعوبة تحديد الضد المقابل ولا سيما مع الأضداد التي لا تذكر إلا هي - على نحو ما فعل ابن الجزري في باب الصفات حين ذكر الصفات التي لها ضد بقوله:

صفاتها جهر ورخو مستفل ❖❖❖ منفتح مصمتة والضد قل

ثم ذكر الضد المقابل على الترتيب[١].

وعندي أن أهم إشكاليةٍ فيما نحن فيه هي: الخطأ والتيه في ذكر الضد المقابل، فلو سألت عن ضد (النقل) مثلاً تجد أقوالا عديدة منها ما هو مقبول، ومنها ما هو خطأ، وقل من يصل إلى القول الفصل؟!

ويجاب على هذه الإشكاليات بأمور:

الأول: أن الأضداد المقابلة استعملت في ثنايا متنه، وتركا القارئ أن يربطها بما ذكره الشيخان في المقدمة أو في بابها، ولنجب بهذا على ما ذكرناه قريباً عن ضد (النقل) – تاركين الأقوال الخطأ، وأنصاف الأقول – والضد هنا هو: إسكان ما قبل الهمز ورد الهمز وحركته المحذوفة، وإن شئت فقل الضد هنا هو الإسكان ويؤكده قول الشاطبي:

وحرك لورش كل ساكن اخر ❖❖❖ صحيح بشكل الهمز واحذفه مسهلا[٢]

وقوله صراحة: ..... وكتابيه ❖❖❖ بالإسكان عن ورش أصح تقبلا[٣]

الثاني: أنهما ذكرا الأشهر الذي له مرادفات، وتركا الضد المقابل ومرادفاتهما ليجعل للمعلمين والمتعلمين حرية في الاستنباط وإعمال الفكر.

---

١ - يراجع باب الصفات في المقدمة في التجويد لابن الجزري، وانظر إتحاف البررة/ ٣٧٤

٢ - البيت ٢٢٦ من الشاطبية، ويراجع في إتحاف البررة / ١٨

٣ - البيت ٢٣٤ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ١٩

الثالث: أن ما ذكر من أضداد لا يعد إلا إشارات مضيئة، وأدوات يستأنس بها، وما لم يذكراه في المقدمة فمعلوم بالنظر والتدقيق ومراجعة المشايخ وأهل التخصص حال التعثر.

الرابع: أن دراسة القراءات من خلال هذه المنظومات لا يأتي من قبل الطالب وحده بل لا بد له من معلم متبحر يأخذ بيده ويؤصل ويرشد الطلاب إلى هذه الأضداد المقابلة شأنها شأن ما لم يذكر أصلاً من أضداد.

الخامس: أن ما لم يذكراه إما ضد عقلي معلوم بالفعل وإما شبيه بالعقلي عند الكثير فالتذكير والتأنيث عندهما من الأضداد الاصطلاحية ويظنهما البعض ضدان عقليان، وكذا الغيب والخطاب... الخ، ولهذا نصا على الأضداد البعيدة عن كونها عقلية، وإنما هي اصطلاحية محضة وفيها يقول الشاطبي رحمه الله:

وحيث جرى التحريك غير مقيد ❖❖❖ هو الفتح والإسكان آخاه منزلا
وآخيت بين النون واليا وفتحهم ❖❖❖ وكسر وبين النصب والخفض منزلا.
وحيث أقول الضم والرفع ساكتا❖❖❖ فغيرهم بالفتح والنصب أقبلا[1]

وكان يمكن لابن الجزري أن يكتفي هنا بما ذكره الشاطبي – ولا سيما أنه اكتفى بذكر أمات الأضداد وترك الباقي لما في هذه الأمات من إشارات أو غير ذلك كما بيناه، ولكنه لم يكتف بالمتابعة هنا حيث لهذه الأضداد الاصطلاحية اعتبار كبير عنده فتراه يقول:

ومطلق التحريك فهو فتح ❖❖❖ وهو للإسكان كذاك الفتح
للكسر والنصب لخفض إخوة ❖❖❖ كالنون للياء ولضم فتحة.
كالرفع للنصب اطرد[2].

وصفوة القول هنا: أن ما لم يذكراه ليس فيه إيهام أو غرابة و ما ذكراه فلضرورة إزالة إيهام، أو لكونه اصطلاح خاص بهما فتأمل.

٢ - ما زاده كل من الإمامين على الآخر وهذا على قسمين:

---

١ - الأبيات ٦٠ -٦٢ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٦٢٥

٢ - الأبيات ٥١، ٥٣ من الطيبة، إتحاف البررة/ ١٧١

الأول: ما زاده الشاطبي تعليل وتعليق وفيه:

المسألة الأولى:

ذكر الشاطبي شطراً آخر للمحكوم لهم يعد من قبيل الاصطلاح وهو أنه ربما استغنى عن الرمز، حرفي أو كلمى بالتسمية وعليه تقوم هذه التسمية مقام الرمز.

وهذه التسمية على ضربين:

الأولى: اختيارية قال عنها:

وسوف أسمي حيث يسمح نظمه ❖❖❖ به موضحاً جيداً معما ومخولا[١]

الثانية: إجبارية قال عنها:

ومن كان ذا باب له فيه مذهب ❖❖❖ فلا بد أن يسمى فيدري ويعقلا[٢]

أقول: كأني بالشاطبي يجيب على سؤال سائل بعد ما تقدم من أنه سيرمز للقراء السبعة ورواتهم بما تقدم من رموز حرفية أو كلمية: هل يجوز أن يذكر اسم القارئ أو الراوي؟ فأجاب: بأنه سوف يسمى القارئ أو الراوي وربما الطريق، إذا ساعده النظم وسمح له وسهل الأمر - وهذه التسمية على أنواع:

أولها: الاسم نفسه قال الشاطبي: وفي يقتلون الثان قال يقاتلو ❖❖❖ ن حمزة[٣]....

ثانيها: الكنية قال الشاطبي: ....ترجعون قل ❖❖❖ بضم وفتح عن سوى ولد العلا[٤]

ثالثها: النسبة قال الشاطبي: وكوفيهم تساءلون مخففا❖❖❖ .....[٥]

رابعها: الضمير: قال الشاطبي: ..... وضم يد ❖❖❖ خلون وفتح الضم حق صرى حلا

وفي مريم والطول الاول عنهم [١]❖❖❖.....

---

١ - البيت ٦٥ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٦

٢ - البيت ٦٦ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٦

٣ - البيت ٥٤٩ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٤٨.

٤ - البيت ٥٤٠ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٤٧

٥ - البيت ٥٨٧ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٥٢

وقد يجمع بين:

١ - الكنية والنسبة قال الشاطبي:

وعند أبي عمرو وكوفيهم به ❖❖ من الروم والإشمام سمت تجملا[٢]

٢ - الكنية والنسبة والاسم ، قال الشاطبي:

وكوفيهم والمازني ونافع ❖❖❖ عنوا باتباع الخط في وقف الابتلا[٣]

ولا يجمع بين الاسم والرمز في الترجمة الواحدة، أو الوجه الواحد إلا في حالتين:

الأولى: إذا كان للقارئ أو الراوي خلف في وجه ما كقوله:

.....❖❖❖ .... يلهث له دار جلا

وقالون ذو خلف[٤].... ❖❖❖ .....

الثانية: حالة الاستثناء يكون بالصريح والكنية فمن الأول قوله بعد الرمز:

والأول مع لقمان يدعون غلبوا❖❖❖ سوى شعبة [٥]

ومن الثاني قوله: وضمك أولى الساكنين لثالث ❖❖❖ يضم لزوماً كسره في ند حلا

ثم ذكر الأمثلة ثم قال:

سوى أو وقل لابن العلا[٦]... ❖❖❖ .....

ومما يجب التأكيد عليه هنا ما يأتي:

---

١ - البيتان ٦٠٦، ٦٠٧ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٥٤

٢ - البيت ٣٦٦ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٣١

٣ - البيت ٣٧٦ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٣٢

٤ - البيتان ٢٨٤.، ٢٨٥ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة/ ٢٤

٥ - البيت ٩٠٢ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٨٤

٦ - الأبيات ٤٩٥ - ٤٩٧ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة/ ٤٣

١ - أن كلمة "حرمى" وإن كانت نسبة إلا أن الناظم جعلها رمزاً، ومن ثم قد يجيء الرمز معه نحو قوله: وإستبرق حرمى نصر[١] .....❖❖❖.....

٢ - أن التصريح باسم القارئ أو الراوي.... الخ لا يستلزم موضعاً معيناً وإنما يعامل معاملة الرمز الكلمى في جواز مجيئه قبل الكلمة القرآنية وبعدها، وعلم ذلك من أمور:

أولها: الاستقراء، ويؤكده قوله: ..... يتفيؤا الـ ❖❖❖ مؤنث للبصرى قبل تقبلا[٢]

وقوله: ..... معاً ❖❖❖ لشعبة خاطب يجحدون معللا[٣]

فذكر في الأول النسبة – للبصرى - وهي تقوم مقام التسمية - بعد الكلمة القرآنية وقيدها، وفي الثاني ذكر اسم الراوي شعبة قبل الكلمة القرآنية وقيدها.

ثانيها: الإطلاق، وهو يفيد دائما العموم، فلا يختص بموضع دون موضع، والا كان تحكم بغير دليل.

ثالثها: مجيء منهج الناظم في جواز التسمية دون الرمز بعد منهجه مع الكلمات الثماني مما يشعر بالمشاكلة والاتفاق في المنهج.

رابعها: أن التسمية – أو ما يقوم مقامها من الأمور السابقة – فيها مأمن من اللبس يزول معه الإشكال والإيهام، تأمل هذا الكلام في دقة الناظم حين قال:

.....يصلون ضم كم ❖❖❖ صفا نافع بالرفع واحدة جلا[٤]

ففصل بالاسم الصريح – نافع - بين ترجمتين، مما يعني بدء ترجمة جديدة، لا أن نافعاً مع الرموز السابقة عليه.

٣ - أن التصريح باسم القارئ أو الراوي الذي نص عليه الناظم عام إلا في مسألة واحدة وهي: إذا انفرد قارئ أو راو بمذهب مطرد، وكان لهذا المذهب باب من

---

١ - البيت ١٠٩٧ من الشاطبية ويراجع إتحاف البررة/ ١٠٤

٢ - البيت ٨١١ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة/ ٧٤

٣ - البيت ٨١٢ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٧٤

٤ - البيت ٥٨٨ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٥٢

أبواب الأصول وشواهد هذا كثيرة منها قوله: وحمزة عند الوقف سهل همزة .....[١]

على أنه قد يشارك صاحب الباب آخرون في بعض مسائله، وفي هذه الحالة قد يسمى الناظم ذلك الغير كقوله عطفها على المثال السابق.

..... ومثله ❖❖❖ يقول هشام ما تطرف مسهلا[٢]

أي: أن هشاما يوافق حمزة في الهمزة المتطرف تخفيفاً

قلت: لم يلتزم ابن الجزري، ما التزمه الشاطبي هنا، صحيح أنه يسمى أحياناً القراء ورواتهم، وبالصور الأربع، فضلاً عن أن منهجه فيها كمنهج الشاطبي تماماً إلا أنه خالف الشاطبي في عدم تسمية أصحاب الأبواب أحياناً من ذلك:

١ - قوله في أول باب هاء الكناية:

صلها الضمير عن سكون قبل ما ❖❖❖ حرك دن فيه مهانا عن دما[٣]

٢ - قوله في أول باب الهمزتين من كلمتين:

أسقط الأولى في اتفاق زن غدا ❖❖❖ خلفهما حز و بفتح بن هدى[٤]

٣ - قوله في أول باب الهمزة المفرد: وكل همز ساكن أبدل حذا خلف سوى ذى الجزم والأمر كذا[٥]

٤ - قوله في أول باب الفتح والإمالة وبين اللفظين:

أمل ذوات الياء في الكل شفا ❖❖❖ وثن الاسما إن ترد أن تعرفا[٦]

والحق أن ابن الجزري تابع الشاطبي في معظم ما ذكرت من منهج التسمية بل وقدم التسمية على مسائل الباب في نحو قوله في أول باب اللامات:

---

١ - البيت ٢٣٥ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ١٩

٢ - البيت ٢٣٩ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٢٠

٣ - البيت ١٥١ من الطيبة، إتحاف البررة/ ١٧٨

٤ - البيت ١٩٧ من الطيبة، إتحاف البررة/ ١٨٢

٥ - البيت ٢٠٣ من الطيبة، إتحاف البررة/ ١٨٢

٦ - البيت ٢٧٨ من الطيبة، إتحاف البررة/ ١٨٩

وأزرق لفتح لام غلظا ❖❖❖ بعد سكون صاد أو طاء وظا.[١]

وهذا التقديم يعني مع المتابعة الأولوية والأهمية فضلاً عن العناية باسم صاحب الباب، وما ذكرته من أبواب لم يسم فيها ابن الجزري مخالفاً الشاطبي له فيها وجهة حقة يمكن أن يقال فيها ما يأتي:

١ - أما عدم تسميته في أول باب هاء الكناية "ابن كثير" فلأن الباب كله ليس لابن كثير وإنما اختص ابن كثير بنوع منه، وهو مما وقعت فيه هاء الكناية بين ساكن ومتحرك نحو "فِيهِ ۛ هُدًى[٢]" والباب يدور معظمه حول ما وقع بين متحركين.

أضفت إلى أن اختصاص ابن كثير كان بالإشباع ووافقه حفص في موضع الفرقان[٣] وباقي القراء بالقصر، كما أن حكم ماوقع بين متحركين وهو غالب الباب يدور بين الإشباع والقصر والإسكان.

والذي يظهر لي أن تسمية الشاطبي في أول باب هاء الكناية من قبيل "وسوف أسمى حيث يسمح نظمه" لا من قبيل "ومن كان ذا باب له فيه مذهب".

٢ - أما عدم التسمية في أول باب الهمزتين من كلمتين فقريب مما قيل قبل قليل، حيث إن تسمية الشاطبي في أول الباب أبو عمرو بلقبه "فتى العلا" يدخل أيضاً تحت قوله "وسوف أسمى "لا قوله" ومن كان ذا باب" حيث إن أبا عمرو اختص بمذهبه في الإسقاط في الأنواع الثلاثة من الهمزتين المتفقتين ، لكن الأمر على غير هذا حيث يوجد شطر آخر وهو الهمزتان المختلفتان في أنواعه الخمسة، وما فعله ابن الجزري هنا عين الدقة من أمور:

موافقة بعض القراء أو رواتهم لأبي عمرو وقد صدر ذكر بعضهم بالباب رموزاً

مراعاة الرتب في مذاهب القراء وعطف من وافق صاحب الرتبة الأعلى.

تسمية ابن الجزري بعض القراء أو رواتهم في ثنايا الباب من ذلك قوله:

وسهل الأخرى رويس قنبل ❖❖❖ ورش وثامن [١]

---

١ - البيت ٣٤٦ من الطيبة، إتحاف البررة: / ١٩٥

٢ - - البقرة/ ٢

٣ - قوله تعالى "فِيهِ مُهَانًا" الفرقان: ٦٩

اتفاق الشاطبي وابن الجزري في عدم التسمية في مسائل الهمزتين المختلفتين من كلمتين.

كل هذه الأمور تؤكد ما قلناه أولاً من أن الكلام من قبل "وسوف أسمى"....الخ

كما تؤكد أن رمز ابن الجزري إنما كان لكثرة القراء وعدم اختصاص قارئ بعينه في مسائل الباب فضلاً عن تغاير الأحكام والمسائل داخل الباب في أبواب فرعية، ومن ثم فإن تسمية وتخصيص الباب بقارئ ما هنا تحكم بله التكلف.

٣ -٤ وما قيل في ١، ٢ يمكن أن يقال في ٣، ٤ مع مراعاة حال المثالين.

المسألة الثانية: النداء والدعاء والرجاء:

استغرق الشاطبي في النداء والرجاء المتعلقين به وبالقصيدة وحافظها عشرين بيتاً تعكس صفاء معدنه، وطيب سريرته، وتواضعه وتذلـــله لربه جل في علاه، مع ما فيها من وصايا غالية، وحكم عزيزة، ونصائح وأدب جم...

ثم أتبع ذلك أربعة أبيات فيها دعاء ورجاء من الله لمن سار على هدى القرآن الكريم، وكيف أنه إذا اتبع ما سبق من وصايا وحكم وعبر، وعمل بها حفظ من البلايا والمحن في الدين والدنيا والآخرة ونال شفاعة القرآن الكريم.

وأكد على أن ما بالإنسان من نعم وأعظمها نعمة الإسلام وشرف الإيمان، وما يلزمهما من تحول العبد من ذل وشؤم المعصية إلى عز الطاعة وشرفها ما هو إلا محض منة وفضل من الله لأن كل الأمور بيده سبحانه تعالى ولا تحصل إلا بمعونته، ثم هو الكافي من كل مهمة، والعدة في كل ملمة وعليه وحده الاعتماد وإليه الاستناد، حال كون المرء متضرعاً إليه، ومتذللا بين يديه، ومتكلا عليه، ومفوضاً جميع الأمور إليه.... الخ

وقد خلت مقدمة ابن الجزري من هذه النداءات، والأدعية والرجاءات وذكر في خاتمة منظومته مهمات متعلقة بقبول الدعاء، تعد تتمة لأدعية الشاطبي.

---

١ - البيت ١٩٩ من الطيبة، إتحاف البررة/ ١٨٢

كالدعاء مع اليقين بالإجابة، إن عاجلا في الدنيا، أو آجلاً في الآخرة، وكالوصايا المتعلقة بالدعاء من رفع اليدين عند الدعاء، ومسح الوجه بها، والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم، قبل الدعاء وبعده.... الخ مما يعد استناناً من هدى النبي صلى الله عليه وسلم في الدعاء.

وكأني بابن الجزري يتبع الشاطبي فيما ذكر من دعاء، ويزيد ما أمكن الإنسان أن يدعو به فترك له فسحة في الدعاء بما استطاع وما يدور بخلده وكيانه... واقتصر على ذكر مهمات لم يذكرها الشاطبي وهي لازمة لما ذكر إذ هي متعلقة بقبول الدعاء، ولهذا فإن صنيع ابن الجزري تتمة لما ذكر الشاطبي وصح قوله:

ولا أقول إنها قد فضلت حرز الأماني بل به قد كملت [١]

الثاني: ما زاده ابن الجزري على الشاطبي تعليل وتعليق وفيه:

المسألة الأولى:

ضابط القراءة الصحيحة أو أركانها أو مقاييسها أو معاييرها:

قال ابن الجزري:

فكل ما وافق وجه نحو ❖❖❖ وكان للرسم احتمالا يحوي

وصح إسناداً هو القرآن ❖❖❖ فهذه الثلاثة الأركان [٢]

أقول مع تفصيلنا لهذا الضابط، وأهميته وترتيب أركانه ومناقشتنا ومعارضتنا لكون هذا الضابط حد في تعريف القرآن الكريم أولا، وكذا كون صحة الإسناد دون التواتر أحد أركان الضابط وعبارته القاسية في النشر عن هذا،[٣] إلا أنه يعد مما زاده ابن الجزري على الشاطبي رحمه الله حيث لم يتعرض لهذا الشاطبي في منظومته.

والذي أراه أن ذكر ابن الجزري لها وعدم ذكر الشاطبي أمر طبيعي لا يعكر الصفو حيث لم يحتج الشاطبي لذكر هذا لأنه يتناول قراءات الأئمة السبعة التي لم

---

١ - البيت ٥٦ من الطيبة، إتحاف البررة / ١٧١

٢ - شبهات وتحقيقات على ما في مقدمة الطيبة من تساؤلات، الشبهة الأولى/ ٢٨ وما بعدها.

٣ - القراءة بين التواتر وصحة الإسناد/ ٤٢٣ وما بعدها، والرسالة كلها مخصصة لمناقشة هذا الأمر.

يختلف أحد في تواترها اللهم إلا ما نسب لبعض غلاة الشيعة، أو بعض مجهولى المعتزلة .... وغيرهما ممن لم يعتد بكلامه ولم يقو بنيانه[١]

أما ابن الجزري فاحتاج إلى ذكر هذه الضوابط في مواجهة بعض المنكرين للثلاثة التي ضمها ابن الجزري للسبعة، والتي ألف من أجلها منجده ليؤكد بستة عشر طبقة على تواترها، ويستصدر بذلك فتوى من قاضي القضاة ابن السبكي، فالضابط هنا من أجل الثلاثة لا السبعة، لأن الثلاثة ليست في متجه كثير من العلماء في قوة السبعة. وصفوة القول هنا:

إن الضابط الذي ذكره ابن الجزري بأركانه الثلاثة، إذا انطبق على قراءة فلا يقال إنها من قسم المقبول فقط، بل يجب أو يلزم قبولها.

الذي أحوج ابن الجزري إلى ذكر الضابط هنا وكذا نشره هو ظهور الخلط واتباع الهوى كما يعكسه ترتيب كلام ابن الجزري في نشره[٢] وقبله منجده[٣] وكان ذلك بعد عصر الأئمة القراء.

أشار ابن الجزري إلى أن هذا الضابط عام أي لا يخص قراءة السبعة أو العشرة أو غيرهم من الأئمة المقبولين، حينما عد واحداً وعشرين إماما بالأمصار الخمسة[٤] مما يعني أنه متى اندرجت قراءة واحد من هؤلاء في الضابط في أي زمن فهي مقبولة وجوباً.

كلام ابن الجزري يعكس الوجهة الحقة في متجه العلماء تجاه قبول القراءة عموماً وهو ما يعكسه كلام ابن تيمية حين قال: والقراءات الثابتة عن الأئمة القراء كالأعمش ويعقوب وخلف وأبي جعفر وشيبة ونحوهم، هي بمنزلة

---

١ - شبهات وتحقيقات/ ٣٩ وما بعدها.

٢ - النشر١/ ٩

٣ - منجد المقرئين/ ٢٢، ٢٣

٤ - النشر١/٨

القراءة الثابتة عن هؤلاء السبعة عند من يثبت ذلك عنده، وهذا أيضاً مما لم ينازع فيه الأئمة المتبعون من أئمة الفقهاء والقراء وغيرهم[١].

أتبع ابن الجزري كلامه عن الضابط السابق بقوله:

وحيثما يختل ركن أثبت ❖❖❖ شذوذه لو أنه في السبعة[٢]

وسبق لنا مناقشة هذا الكلام وما يثار حوله من تساؤلات وخلصنا من ذلك بالأمور الآتية:

كلام ابن الجزري هنا توضيحه في النشر، ولا أثر لهذا التشذيذ في المنظومة، إلا ما ذكرناه من إشارات إلى التشذيذ أو مرادفاته.[٣]

مراد ابن الجزري بالسبعة هو قراءات الأئمة السبع لا الأحرف السبعة، وتخصيص السبعة للإجماع على تواترها.

ثمة تشذيذات في المنظومة، وكذا مرادفات يفهم منها هذا التشديد وغالبه للرواية واللغة، ولم أعثر على أثر للرسم في هذا التشذيذ.

لم يذكر الشاطبي نظيراً لهذا الكلام أما ابن الجزري فذكره لأمرين:

الأول: تعلقه بالنشر إذ لاغناء للطيبة عن النشر

الثاني: أن هذا الكلام تتمة للضابط، فبعد أن ذكر أركان الضابط، وتأكد لدينا أنه لا يعني فقط كون القراءة التي انطبق عليها، مقبولة بل يجب ويلزم قبولها، أفاد أن ما خرج عن هذه الأركان يعد شاذاً، فالشذوذ قسيم المتواتر.

تتمة:

ذكر الشاطبي في منظومته ما يشعر أو يفهم منه الشذوذ، وجاءت عباراته موحية بعدم جاوز القراءة به من ذلك قوله:

وفي مردفين الدال يفتح نافع❖❖❖ وعن قنبل يروى وليس معولا[٤]

وقوله: .... تبوءا❖❖❖ بيا وقف حفص لم يصح فيحملا(١)

---

١ - النشر ١/ ٣٩ -٤٠

٢ - البيت ٦ من الطيبة، إتحاف البررة/ ١٦٩.

٣ - شبهات وتحقيقات/ ٣٤ وما بعدها.

٤ - البيت ٧١٤ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٦٤

- وبعده مباشرة: وتتبعان النون خف مداً وما❖❖❖ ج بالفتح والإسكان قبل مثقلا[٢]

- وقوله..... ❖❖❖وفي شركاي الخلف في الهمز هلهلا[٣]

وهكذا جاءت عبارات "وليس معولا" لتخرج وجه فتح الدال في "مردفين"[٤] لقنبل وكذا "لم يصح فيحملا" لتخرج صحة وقف حفص بالياء في "تبوءا"[٥] وكذا "هلهلا" لتضعف وتخرج وجه البزى بالهمز في "شركائي"[٦] وكذا "وماج" لتخرج توهم جواز أن يكون لابن ذكوان وجه آخر في "تتبعان"[٧] وهو فتح التاء الأولى وإسكان الثانية، وتشديد النون.

إنها عبارات توحى بمعنى الشذوذ، لكن الذي أعجبني منها قوله "وماج" ولذا أخرت ذكره مع تقدمه على "هلهلا" لأقارنه بقوله "ماج" أيضاً في وجه مقروء به لابن ذكوان: وهو قوله:

.... واقتده حذف هائه ❖❖❖ شفاء وبالتحريك بالكسر كفلا

ومد بخلف ماج[٨] .....❖❖❖.....

صحيح أن ابن مجاهد وصف وجه إشباع كسر الهاء في "اقتده"[٩] بالغلط لكنه ما كان يتبغى له، ولا الشاطبي تضعيفه سيراً خلف علماء اللغة – وما يستطيعون رده بعد أن ثبت لدى القراء تواتره.

المسالة الثانية:

---

١ - السابقان ٧٥١، ٦٨ على الترتيب

٢ - السابقان، ٧٥٢، ٦٨ على الترتيب

٣ - السابقان ٨٠٨، ٧٤ على الترتيب

٤ - الأنفال/ ٩

٥ - يونس/ ٨٧

٦ - النحل/ ٢٧

٧ - يونس / ٨٩

٨ - البيتان ٦٥٢، ٦٥٣ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة / ٥٨

٩ - الأنعام/ ٩٠ ، وانظر السبعة / ٢٦٢

الأحرف السبعة، أصلها والمراد منها وقال في ذلك ابن الجزري:

وأصل الاختلاف أن ربنا ❖❖❖ أنزله بسبعة مهونا

وقيل في المراد منها أوجه ❖❖❖ وكون اختلاف لفظ أوجه[1]

ولم يذكر الشاطبي هذا لأمرين: الأول أن صاحب التيسير لم يعرج على ذلك.

الثاني: حتى لا يشكل الكلام ويتداخل بين الأحرف السبعة والقراءات السبع أما ابن الجزري فلزمه ذكرها لأمور:

الأول: أنه ذكر المراد بالأحرف السبعة في النشر بشيء من التوضيح، وأوجز الخلاصة والإشارة إلى ذلك هنا.

الثاني: أمن اللبس من التداخل بين القراءات العشر، والأحرف السبعة.

الثالث: أنه ذكر قبلها ضابط قبول القراءة وأركانه الثلاثة، ثم أوضح عما خرج عن ذلك ووسمه بالشذوذ، ولزم ذلك أن يذكر منبع الخلاف في أمر القراءات وأصله.

الرابع: أن بين القراءات العشر والأحرف السبعة وجه شبه وهو الاختلاف في أمرهما حيث رأينا خلافا شديداً في تفسير الأحرف السبعة والمراد منها، حتى إن العقاد ليسأل لو رأيت رسول الله ﷺ في المنام ما تسأله فيقول: أسأله ما المراد بالأحرف السبعة، ورأينا في الوقت نفسه خلافات عديدة حول القراءات منها.

-الاختلاف في تقسيمات القراءات من حيث السند.

-الاختلاف في تقسيمات القراءات من حيث القبول والرد لدى القراء والفقهاء والأصوليين وعلماء اللغة وغيرهم.

-الاختلاف في نقل القراءات وأقوال العلماء فيه.

-الشبهات والدعاوى المتعددة حول أمر القراءات من دعاوى التطور، والفساد المعنوي أو اللغوي.... الخ من الدعاوى الباطلة والأقوال الزائفة

- وآمل أن يوفقني الله في تناول المسائل والقضايا السابقة كل على حده في بحث مستقل دفاعاً عن القراءات، وبيان الوجهة الحقة في أمر هذه الاختلافات ومحاولة الربط والتقريب بعد المناقشة والعرض ما أمكن.

---

١ - البيتان / ١٨، ١٩ من الطيبة، ويراجع إتحاف البررة/ ١٦٩.

الخامس: أي لابن الجزري رأيا في المراد بالأحرف السبعة، وهو رأى بات مأثوراً لدى الكثير، ولم يؤثر مثل هذا بل لم يصل إلينا تفسير الشاطبي للأحرف السبعة

-ومع تأكيدنا على ما في رأى ابن الجزري الذي اقتبسه من الرازي، الذي نقح كلام ابن قتيبة من تكلف ومبالغات ألجأهم إليها تمسكهم بالعدد سبعة وحقيقته، دونما مراعاة للحقبة الزمنية التي تفصلهم عن زمن الحديث الشريف، فضلاً عما فيها من إطلاقات لبعض الإحكام العامة... الخ إلا أنه قد غاب عن هؤلاء ومن نحا نحوهم وهم يفسرون المراد من الحرف في الحديث الشريف أن يربطوا بين هذا المراد وبين الغاية التي من أجلها نزل الحديث، فأي تخفيف يعود على الأمة من تقديم كلمة أو تأخيرها على أخرى، أو إبدال حرف كالفاء في موضع الواو، وهل للحركات الإعرابية، والأحوال البنائية، والقضايا الصرفية أثر في هذا التخفيف....الخ من أوجه التغاير التكميلية التي لا تربوا عن كونها اختلافات ترجع إلى تعدد التلقى عن النبي ﷺ.

المسألة الثالثة:

مراتب القراءة:

مراتب القراءة، أو أساليها، أو أوجهها، أو الكيفيات التي يقرأ بها القرآن الكريم هي مسميات أو إطلاقات على شيء واحد لا يخرج عن كونه: ذلك التباين في درجات السرعة عند النطق بالكلمات القرآنية سرعة وتمهلا حسب حاجة المتكلم وظروف المتلقى مؤثراً ما يناسبهما من رفع للصوت أو خفضه[1] أو هي بإيجاز: كيفيات أو أضرب القراءة سرعة وبطأ حسب ما يقتضيه المقام[2]

وقد اختلف العلماء في تحديد هذه المراتب من مبالغ في ذكر المقروء به بجوار الممنوع الذي لا يقرأ به إذ ليس فيه أثر أو نقل عن السلف بل ورد أن بعض السلف

---

١ - تعريف صاحب البحث

٢ - تعريف صاحب البحث

أنكره وكان يكره القراءة به مثل: الترعيد، والترقيص، والتطريب، والتلحين، والتحزين .... الخ، ومن مقتصر على ذكر المقروء به، وهؤلاء قد اختلفوا في تحديد المقروء به، من مقتصر على ضربين هما: التحقيق والحدر، ومن متوسع في تحديد الأضرب، وهؤلاء على فريقين.

الأول: نظر في كلام ابن الجزري في الطيبة حين قال:

ويقرأ القرآن بالتحقيق مع حدر و تدوير وكل متبع

مع حسن صوت بلحون العرب مرتلا مجوداً بالعربي[1]

فجعلوا الأضرب ثلاثة هي: التحقيق والتدوير والحدر، وكلها مع الترتيل.

الثاني: أضاف على كلام ابن الجزري بعض المراتب، بعد أن جعل الترتيل، المذكور في كلام ابن الجزري، مرتبة بين التحقيق والتدوير، ومن هذه الإضافات مرتبة: اشتقاق التحقيق، والتجويد، والهذرمة – القراءة في النفس - ويمكن ترتيب المراتب المقروء بها من وجهة نظر هؤلاء على النحو التالي: التحقيق، واشتقاق التحقيق، والتمطيط، والتجويد، والترتيل، والتدوير، والحدر، والهذرمة،

والمقام هنا ليس لتفصيل وبيان وتعريف كل مرتبة، فقد تكفلت كتب التجويد بتفصيلها وإنما غرضنا هو البحث عن علة زيادة هذه المسألة في منظومة الطيبة، وعدم ذكر الشاطبي لها، باعتبار ذلك من الأمور المنهجية التي زادها ابن الجزري على الشاطبي، كما تؤكد من طرف آخر على عدم المتابعة الكاملة لابن الجزري مع الشاطبي.

والذي يبدو لي – والله أعلم أن علة الذكر هنا تكمن في الأمور التالية:

الأول: أن ابن الجزري تكلم في النشر بشيء من التفصيل على مراتب القراءة والمنظومة اختصار لما في النشر.

الثاني: أن مراتب القراءة من الفوائد المهمة التي يحتاج القارئ إليها والتي أوجب ابن الجزري على نفسه ذكرها حين قال:

وها أنا مقدم عليها ❖❖❖ فوائداً مهمة لديها

كالقول في مخارج الحروف ❖❖❖ وكيف يتلى الذكر والوقوف[1]

---

١ - البيتان ٧٩، ٨٠ من الطيبة، إتحاف البررة / ١٧٢.

فقوله "وكيف يتلى الذكر" يعني: من التجويد والتحقيق والتصحيح والحدر والترتيل والتدوير وغير ذلك مما سيأتي:

الثالث: تعلق المراتب السابقة بمخارج الحروف وصفاتها، فللحرف محل خروج، وصفة وزمن فمحل الخروج يعني موضعه من المخارج، والصفة تعني الكيفية التي يكون عليها شكل الحرف في مخرجه، والزمن يحدد بمعرفة المرتبة التي يقرأ القارئ بها، أو بمعنى آخر: يختلف الحرف سرعة وبطأ طبقاً للمرتبة التي يقرأ القارئ بها، ولهذا لما قالوا بأن الغنة بمقدار حركتين، قالوا الحركة بمقدار نطقك لحرف هجائى سرعة وبطأ طبقاً للمرتبة التي يقرأ القارئ بها.

الرابع: التأكيد على أهمية هذه المراتب إذ هي كما يبدو من مسائل علم التجويد ومهماته اللازمة عند ابن الجزري.

أما الشاطبي فلم يذكرها كغيرها من مسائل التجويد متابعة لأكثر مؤلفي القراءة الذين لا يذكرون هذه الفوائد ويكتفون بالإحالة على كتب التجويد، فضلاً عن أن دارس القراءات لا بد أن يكون مؤهلا ومثقلاً بمثل هذه الأمور قبل الخوض في اختلافات القراء وطرائق أدائهم.

وما يقال هنا يمكن أن يقال في المسائل التجويدية التي زادها ابن الجزري على الشاطبي مثل:

المسألة الرابعة:

في التجويد وحكمه وتعريفه.... وما يتعلق بذلك من مسائل والذي قال فيه:

والأخذ بالتجويد حتم لازم❖❖❖ .....

إلا أن قال: .....❖❖❖باللطف في النطق بلا تعسف[٢]

المسألة الخامسة:

في استعمال الحروف ترقيقاً وتفخيما والذي قال فيه:

فرققن مستفلا من أحرف❖❖❖.....

---

١ - البيتان ٥٩، ٦٠ من الطيبة، إتحاف البررة/ ١٧١.

٢ - الأبيات ٨١، ٨٤ من الطيبة، ويراج إتحاف البررة/ ١٧٢، ١٧٣

إلى أن قال: .....❖❖❖..والخلف بنخلقكم وقع[١].

المسألة السادسة:

في حكم النون والميم المشددتين ثم أحكام الميم الساكنة، والذي قال فيه:

وأظهر الغنة من نون ومن❖❖❖.....

إلى أن قال: .....❖❖❖ واحذر لدى واو وفا أن تختفي[٢].

المسألة السابعة:

في شطر التجويد الثاني وهو معرفة الوقف والابتداء والحديث عن مسائل ما يوقف عليه من وقف وقطع وسكت وأقسام ما يوقف عليه، وقال في ذلك:

وبعدما تحسن أن تجودا ❖❖❖ لا بد أن تعرف وقفا وابتدا.

إلى أن قال: والسكت من دون تنفس وخص ❖❖❖ بذي اتصال وانفصال حيث نص[٣]

إن هذه المسائل التي زادها ابن الجزري تعني في المقام الأول بكيفية قراءة القرآن الكريم، وهي من أهم ما يحتاج إليه القارئ، ولا يقدح في صنيع ابن الجزري عدم ذكر الشاطبي لها فهو الآخر لا ينكر فضلها وأهميتها لكنه يبدو أنه ممن يميلون إلى أن تجويد القرآن الكريم قد يحصله الطالب بمشافهة الشيخ المجود، وبدون معرفة مسائل هذا العلم، بل المشافهة هي العمدة في تحصيله، فترك ذكر هذه الفوائد ليجعل لأهل الأداء فسحة وهم يلقنون طلابهم مسائل علم القراءات التي تحتوي على هذه الفوائد متناثرة مع أبواب القراءات فضلاً عن ذلك فإن الكثير من مصطلحات هذه الفوائد موجودة في أبواب الأصول، أما ابن الجزري فمن أنصار مدرسة التأصيل النظري، حيث يرى أن معرفة مسائل هذا العلم تساعد بل تسهل الأخذ بالمشافهة، وتزيد المهارة، ويصان بها المأخوذ عن طريان الشك والتحريف، وهو في الوقت نفسه يؤكد على أن أجيال المسلمين كانت تجود القرآن الكريم بالمشافهة منذ عصر الصحابة حتى

---

١ - الأبيات ٨٥ - ٨٩، من الطيبة، إتحاف البررة/ ١٧٣.

٢ - الأبيات ٩٠ -٩٢ من الطيبة، إتحاف البررة/ ١٧٣

٣ - الأبيات ٩٥ - ١٠١ من الطيبة، إتحاف البررة/ ١٧٣، ١٧٤.

ظهرت المؤلفات التي دونت مسائل هذا العلم، كما يؤكد أن المشافهة عن الشيخ المتقن ظلت هي الأساس في قراءة القرآن الكريم وإتقان اللفظ بحروفه، وساعد ابن الجزري على ذكر الفوائد التجويدية هنا - إضافة إلى ما سبق - أن له كتاباً في التجويد يعرف بالتمهيد.

كما أتى ذكر ابن الجزري لهذه الفوائد إضافة إلى ما سبق - للأمور الآتية:

١. أن للعلماء خلفا في حكم التجويد تعليما وتعلما، فأراد ابن الجزري أن يحرر الأمر في هذا، ويدعمه بذكر بعض المسائل التي لم تندرج ضمن أبواب أصول القراءات، أي أن ما ذكر هنا محل اتفاق بين القراء العشرة ولهذا أهمل ذكره الشاطبي رحمه الله.

٢. أن من مسائل هذه الفوائد ما وقع فيه خلف في الأداء من ذلك ما نراه من قول ابن الجزري:

.....❖❖❖..... وأخفين.

الميم إن تسكن بغنة لدى ❖❖❖ باءٍ على المختار من أهل الأدا[1]

تتميم صيغ الشاطبي، الذي ذكر هذه الفوائد متناثرة، فجمعها ابن الجزري في قواعد أو قوالب تجويدية محددة، وكأني بهذا الذكر يدخل تحت قوله:

ولا أقول إنها قد فضلت ❖❖❖ حرز الأماني بل به قد كملت[2]

أما عدم ذكر الشاطبي - إضافة إلى ما سبق - فمن أمور:

-لم يؤثر عن الشاطبي كتاب مستقل في التجويد كما رأينا عند ابن الجزري.

-إن من هذه الفوائد ماله كتب مستقلة كالوقف والابتداء حيث أشبع مؤلفوها الحديث عن ذلك، كما أنها لا تعلق لها بصلة مباشرة بمذاهب القراء واختلافاتهم، وحتى مع وجود اختلاف يؤخذ بجميع الأوجه ولجميع القراء،

---

١ - البيتان ٩٠ -٩١ من الطيبة، إتحاف البررة/ ١٧٣

٢ - البيت ٥٦ من الطيبة، إتحاف البررة/ ١٧١

تأمل معي ذكر الشاطبي وابن الجزري لما يوقف به على الكلمات من إسكان وروم واشمام، يقول الشاطبي:

والإسكان أصل الوقف وهو اشتقاقه ❖❖❖ من الوقف عن تحريك حرف تعزلا

وعند أبي عمرو وكوفيهم به ❖❖❖ من الروم والإشمام سمت تجملا

وأكثر أعلام القرآن يراهما ❖❖❖ لسائرهم أولى العلائق مطولا[١]

ويقول ابن الجزري: والأصل في الوقف السكون ولهم ❖❖❖ في الرفع والضم اشممنه ورم

إلى أن قال: وعن أبي عمرو وكوف وردا ❖❖❖ نصا وللكل اختيار أسندا[٢]

وأقول: مع ذكر ماللقراء من اختلاف في الوقف على الكلمة من روم أو اشمام - إضافة إلى الإسكان – ومع ما ذكراه من الورود نصاً وسنداً عن أبي عمرو والكوفيين واختياراً واستحساناً للباقين، إلا أن أهل الأداء على الأخذ بالثلاثة اختياراً لجميع القواعد مع تقديم الإسكان.

- إن معظم مسائل هذه الفوائد يمكن معرفتها من أبواب الصرف ومقدماته فضلاً عن أنها:

-محل اتفاق بين القراء والمنظومة مخصصة لذكر اختلاف القراء.

-أن منها ما ذكر في بعض أبواب الأصول على نحو ما رأينا في باب كامل في "اتفاقهم في إدغام إذ وقد وتاء التأنيث وهل وبل" والذي ختمه بقاعدة عامة حين قال.

وما أول المثلين فيه مسكن ❖❖❖ فلا بد من إدغامه متمثلا[٣]

وهكذا ظهر لكل وجهته، والله الهادي إلى الصراط المستقيم.

ثانياً - التكبير:

---

١ - الأبيات ٣٦٥ - ٣٦٧ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٣١

٢ - الأبيات ٣٥١ - ٣٥٤ من الطيبة، إتحاف البررة/ ١٩٥

٣ - البيت ٢٧٦ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٢٣.

- مسلمات بين يدي التكبير.

١. يتفق العلماء على أن التكبير ذكر جليل أثبته الشرع على وجه التخيير، وهو عند مثبتيه، كالاستعادة ليسا من القرآن الكريم، ولذا لم يثبتا في المصحف الشريف.

٢. الاتفاق على أن ما ألحق بالقرآن الكريم يأخذ حكمه من الناحية التجويدية.

٣. الاتفاق على أن التكبير كان مقروناً بالقراءات منذ الصدر الأول وإلى وقتنا الحاضر، والحجة أو المرجع في ذلك هو الاسناد الصحيح والتلقي المأثور من أفواه الشيوخ الأثبات، إضافة إلى ما تركوه من كتب تعد الحكم عند الاختلاف.

٤. ورود التكبير عند المحدثين يؤكد على أن ليس مردوداً عندهم، ويقوى ذلك أنه سنة عند المفسرين والفقهاء والقراء بل ويؤكد على صحته وسنيته إفراد علماء القراءات باباً خاصاً بالتكبير في كتبهم مما يدل على أنهم تلقوه بالأسانيد عن شيوخهم حتى سيدنا محمد ﷺ.

- فهذا هو صاحب الكامل يذكره مع بحث البسملة حينما يقول: فصل في التهليل والتكبير[١].....

- وهذا هو أبو العز القلانسي يجعل له بابًا خاصاً في كتابه.....[٢]

- وهذا هو مكى يذكره في تبصرته وكشفه.....[٣]

- وهذا هو ابن الباذش يورده في إقناعه ، ويسوق حديث التكبير من طريق حافظ المغرب ومحدثها أبي عمر بن عبد البر.....[٤]

- كما أورده ابن القاصح في شرحه على الشاطبية.....[٥]

---

١ - الكامل ٣١١ مخطوط برقم ٨٠ مكتبة كلية القرآن الكريم

٢ - إرشاد المبتدئ وتذكرة المنتهى/ ٦٣٥

٣ -التبصرة ٥٦٦، والكشف ٣٩١/٢ على الترتيب

٤ - الإقناع في القراءات السبع ٢/ ٨٢١

٥ - سراج القارئ المبتدئ وتذكار القارئ المنتهى/ ٣٣٦ وما بعدها.

- وأفرده المحدث الفقيه المجتهد أبو شامة في شرحه على الشاطبية ....[١]

- وأورده المحدث القارئ الجعبري في شرحه على الشاطبية[٢].

- وذكره الإمام النويري - تلميذ مقرئ الأمة ابن الجزري - في شرحه على الطيبة - وذكر أن جمهور القراء اعتمدوا على سنة التكبير من "الضحى" وساق هنالك حديث التكبير الذي أخرجه الحاكم في مستدركه...[٣]

إنها قناعات من هؤلاء جميعاً بأنهم تلقوه عن شيوخهم، والقائل: بان القراء اتفقوا على الخطأ على ذلك أنه أولى بالخطأ منهم إذ أنه يخطئ الأمة المعصومة، والقراء الأمناء الذين هيأهم الله عز وجل على مر العصور والزمان لحفظ كتابه في صدورهم بالاتقان والتجويد والإحسان[٤]

- الاتفاق على أن التكبير وما يصحبه من زيادة تهليل وتحميد، عبارة عن ذكر، لا يؤثر في صحة الصلاة.

التعريف:

لغة: مصدر قولك كبر إذا قال: الله اكبر، وحوقل إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وحيعل إذا قال: حي على الصلاة وهيلل إذا قال: لا إله إلا الله....الخ

اصطلاحاً: عبارة عن قولهم: الله أكبر مع زيادة تهليل قبله وتحميد بعدهما.

الذكر والحذف:

هذا الباب – التكبير – لم يذكره بعضهم كابن مجاهد في سبعته وذكره بعضهم كالهذلي، وابن مؤمن، والقسطلانى مع باب البسملة، وبعضهم كأبى العز القلانسي والحافظ أبي العلاء الهمذاني وابن شريح والصفاقس على أن موضعه عند سورة

---

١ - إبراز المعاني / ٧٣٤ وما بعدها

٢ - شرح الجعبري ٥/ ٢٥٤١ وما بعدها

٣ - ١٥/٦ وما بعدها

٤ - يراجع للمزيد/ إرشاد البصير إلى سنية التكبير عن البشير النذير ﷺ لـ أحمد الزعبي الحسيني والكتاب كله عن أمور تتعلق بالرد على من ينكر التكبير.

والضحى والجمهور من المشارقة والمغاربة ومنهم الشاطبي وابن الجزري على جعله في آخر كتب الخلاف وهو الأنسب لتعلقه بالختم والدعاء[١] .

صيغ التكبير:

جاءت صيغ التكبير على ثلاثة :

الأولى التكبير فقط ، قال الشاطبي : وقل لفظه الله أكبر.....[٢] ❖❖❖

وقال ابن الجزري : وسنة التكبير عند الختم[٣]❖❖❖

الثانية :

التهليل مع التكبير، قال الشاطبي.....❖❖❖ وقبله لأحمد زاد ابن الحباب فهللا[٤]

وقال ابن الجزري : ..... وقيل إن ترد ❖❖❖ هلل[٥]

الثالثة : التحميد مع التهليل والتكبير، قال ابن الجزري

.....❖❖❖.... وبعض بعد لله حمد[٦]

تعليق : الصيغ الثلاثة مذكورة صراحة عند ابن الجزري وكذا التكبير فقط عند الشاطبي، ثم إن زيادة التهليل للبزى من طريق ابن الحباب خروج عن طريق الشاطبية لأن طريقه أبي ربيعة كما أن التكبير لقنبل من زيادات القصيد – الشاطبية - لأن الدانى لم يذكر في التيسير تكبيراً لقنبل وقال في غيره : وقد قرأت أيضاً لقنبل بالتكبير وحده من غير طريق ابن مجاهد، وقال : بغير تكبير آخذ في مذهبه[٧].

والأمر أوسع في أمر الصيغ الثلاث عند ابن الجزري حيث إنه :

---

١ - ينظر: شرح النويري ٦/ ١٥٥ ، وشرح الترمسى/ ٦٠٢ ويراجع إبراز المعاني/ ٧٣٠. وما بعدها، والنشر ٢/ ٤١٠

٢ -صدر البيت / ١١٣٢ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة/ ١٠٨

٣ - صدر البيت / ١٠٠٠ من الطيبة ، إتحاف البررة/ ٢٦٢.

٤ - البيت/ ١١٣٢ من الشاطبية ويراجع إتحاف البررة ١٠٨.

٥ - البيت / ١٠٠٣ من الطيبة ويراجع إتحاف البررة/ ٢٦٢.

٦ - مصدر الهامش السابق .

٧ - ينظر التيسير/ ٥٥٩ وما بعدها، ويراجع إبراز المعاني / ٧٤١، ٧٤٢

-لم يختلف المثبتون كابن شريح على أن لفظه "الله أكبر" وقبل البسملة، ورواه العراقيون عن البزى من طريق أبي ربيعة، ومن روى عن قنبل من المغاربة والمصريون.

-طريق ابن الحباب وغيره عن البزى التهليل والتكبير، وقطع به العراقيون من طريق ابن مجاهد عن قنبل.

-زاد بعضهم التحميد وهو طريق ابن أبي هاشم عن ابن الحباب، وابن فرج عن البزى، وابن صباح عن قنبل.

-زاد ابن الجزري في نظمه السوسى قائلاً: ..... ولسوس نقلا تكبيره من انشراح.[1] .....❖❖❖.....

وأقول وقد صحت الرواية عن أبي جعفر من رواية العمري مثل السوسى، ولا أدرى لم لم ينص ابن الجزري كما فعل مع السوسى، وهذا التكبير للسوس إنما هو على رواية البسملة ومن غير تهليل ولا تحميد، لأن راوى التكبير عنه وهو ابن حبش لم يرو عن السوسي سوى البسملة.

-زاد ابن الجزري في نظمه التكبير لسائر القراء حين قال:

وَرُوي ❖❖❖ عن كلهم أول كل يستوي [2]

والمعنى: وروى التكبير أيضاً عن كل القراء في أول كل سورة، وهو أيضاً مع وجه البسملة حتى لحمزة لو قرئ له به ينوى الوقف فيصير مبتدئاً وإذا ابتدئ وجبت البسملة.

وهذا التكبير للقراء من أول سور القرآن الكريم، هو طريق أبي العلاء والهذلى عن الخزعى، قال في التقريب: اختيار منهم، وقال الجعبري: ليس في إثباته مخالفة للرسم.[3]

محل صيغ التكبير وما يترتب على ذلك:

---

١ - البيتان / ١٠٠٤، ١٠٠٥ من الطيبة، ويراجع إتحاف البررة/ ٢٦٢.

٢ - السابقان

٣ - شرح الجعبري٥/ ٢٥٤١ وما بعدها

أولاً : التكبير لسور القرآن الكريم كله وبه كان يأخذ بعضهم كابن حبش وأبو الحسين الخبازى عن جميع القراء، وحكى ذلك الإمام أبو الفضل الرازي، وأبو القاسم الهذلي عن أبي الفضل الخزاعي والدينوري والحافظ أبي العلاء[1]

قلت: وقرأنا بتحقيق همزة "الله أكبر" لحمزة وقفا، وما يترتب على ذلك من إبدال همزة "ألم" من الكامل، وبإبدال همزة "أكبر" واواً، وهمزة "ألم" ياءاً من غاية أبي العلاء.

وأقول: ومحل التكبير هنا إنما هو لأول السور لا لآخرها، ويأتي مع وجهي أول السورة، والأوجه المحتملة لأولها وآخرها كما سيأتي بيانه، ولا يأتي مع أوجه آخر السورة.

وأول التكبير هنا من أول الفاتحة، وآخره أول الناس، أخيراً: التكبير هنا من طريق الطيبة لا من طريق الشاطبية.

ثانياً – التكبير لسور الختم:

المتأمل في أقوال العلماء هنا يظفر بأربعة آراء.

أولها: أن التكبير من أول سورة الشرح، وممن نص على هذا صاحب التجريد والجامع، والمستنير، والحافظ أبو العلاء، وأبو العز في إرشاده وكفايته وغيرهم، ممن لم يرو التكبير من أول "والضحى" إذ هم في التكبير بين من صرح به من أول "ألم نشرح" وبين من صرح به من أول "والضحى".

ثانيها: أن التكبير من أول سورة "والضحى" ومن نص على هذا أبو علي البغدادي في روضته وغيره ممن صرح به من أول "والضحى".

قلت وليس في كلام الشاطبي ما يدل على الرأيين السابقين بخلاف ابن الجزري الذي قال:

من أول انشراح أو من الضحى ❖❖❖ من آخر أو أول قد صححا[2]

---

١ - النشر٢/ ٤١٠ وما بعدها.

٢ - البيت ١٠٠٢، من الطيبة، إتحاف البررة/ ٢٦٢.

ثالثها: أن التكبير من آخر "والضحى" وممن نص على هذا الداني وابنا غلبون وغيرهم.

قلت: وهذا الرأى مذكور في الشاطبية والطيبة.

يقول الشاطبي: وقال به البزي من آخر الضحى[١].....❖❖❖.....

ويقول ابن الجزري: ..... أو من الضحى ❖❖❖ من آخر ... قد صححا[٢]

وأقول: الآراء الثلاثة السابقة مبنية على أن أصل التكبير هو لأول السور أو لآخرها، فمن ذهب إلى أنه لأول السورة لم يكبر في آخر الناس، سواءاً أكان ابتداء التكبير عنده من أول "ألم نشرح" أو من أول "والضحى" ومن جعل الابتداء من آخر "والضحى" كبر من آخر "الناس"

وأقول: الكلام السابق لا يتعارض مع ما روى من أنه: ذهب جمهور المغاربة وبعض المشارقة وغيرهم إلى أن انتهاء التكبير آخر سورة "الناس" وذهب الآخرون وهم جمهور المشارقة، وبعض المغاربة، إلى أن انتهاءه أول سورة "الناس" وإنما هو تفصيل وتفريع على الأصل الذي اعتمدوا عليه كما سبق.

رابعها: أن التكبير من آخر "والليل" لم يورد أحد "التكبير" من آخر "والليل" كما ذكروه من آخر "والضحى" ومن ذكره كذلك فإنما أراد كونه من أول "والضحى" ولا يعلم خلاف في هذا إلا ما رأيناه في تصريح الهذلى [٣] بهذا اللفظ في كامله تبعاً للخزاعى في المنتهى، وإلا الشاطبي حين قال:

وقال به البزى من آخر الضحى وبعض له من آخر الليل وصلا [٤]

وكلام الشاطبي هنا مشكل الأمر الذي اضطر البعض إلى أن يتكلف دفاعاً عن الشاطبي، ويرون بأن المراد بالآخر في الموضعين أول السورتين يعني "ألم نشرح" و" والضحى" ولا يخلو هذا التكلف من مغالطة وهي أن ذلك يؤدي إلى إهمال من روى التكبير من آخر "والضحى"، وهو الذي في التيسير.

---

١ - البيت ١١٢٨ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ١٠٨.

٢ - الكامل ٣١١ وما بعدها

٣ - السابق.

٤ - البيت/ ١١٢٨ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ١٠٨.

قلت وعبارة ابن الجزري هنا أوضح وأدق حين قال:

..... أو من الضحى ❖❖❖ من آخر أو أول قد صححا[١]

ويمكن تأويل كلام الشاطبي بأمور:

-أنه سوى بين الأول والآخر في ذلك وارتكب في ذلك المجاز وأخذ باللازم في الجواز والمعنى: أنه عبر عن الأول بالآخر على سبيل المجاز وساعده على ذلك أن سبب التكبير ونصوصه تدور بين ذكر "والضحى" و "ألم نشرح" فقط. وأخذ باللازم في الجواز من أن التكبير لازم للبسملة، ولا بسملة آخر "الليل" ثم إن الذي أخذ الشاطبي التكبير من روايته قطع بمنعه من آخر الناس فتعين حمل كلام الشاطبي على تخصيص التكبير هنا بأول "والضحى".

-أن تعبير الشاطبي بآخر الليل يحتمل أمرين:

الأول: أول " والضحى"، لأن لازم التكبير البسملة ولا بسملة آخر "الليل"، وعليه فالتعبير بآخر الليل يعني أول "الضحى".

الثاني: أنه أراد آخر الليل حقيقة إشارة إلى ما رواه الهذلي متفرداً

والأمران كما ترى لا يقويان أمام القول بأول "الضحى" أو "ألم نشرح" أما الأول فقد قال فيه أبو شامة: فهذا الوجه من زيادات القصيد وهو قول صاحب الروضة[٢]

وأما الثاني فهو من وهم الهذلي حين ذكر هذا الوجه لابن الصباح، وابن بقرة وفسره بآخر الليل على حقيقة اللفظ، والمعروف أنهما من أصحاب قنبل الذين رووا التكبير من أول "والضحى" كما نص على ذلك ابن سوار، وأبو العز وغيرهما.

والأمران السابقان ناسبا القول "وبعض له آخر الليل وصلا" للدلالة على أنهما مرجوحان.

---

٢ - إبراز المعاني/ ٧٣٨

تتمة

الأمور الأربعة مبنية على أن التكبير إما لأول سور الختم، فهو إما من أول "الضحى" أو من أول "ألم نشرح" وإما لآخر سور الختم فهو إما من آخر "والضحى" أو من آخر "الليل"، وبينا حقيق القول في هذه الأقوال والراجع من ذلك.

وأقول: وتتمة الأقسام هنا أمران:

الأول: أن التكبير من أول "والضحى" والانتهاء آخر "الناس"

الثاني: أن التكبير من آخر "والضحى" والانتهاء من أول "الناس"

وهذان الأمران مرجوحان ولم يقل بأي منهما من تعتبر روايته.

ورود التكبير وسببه وسنده:

ورد التكبير عن النبي ﷺ عند سورة والضحى، وفي هذا يقول الحافظ ابن كثير: قال الإمام أحمد بن حنبل: عن الأسود بن قيس قال: سمعت جندبا يقول: اشتكي النبيﷺ، فلم يقم ليلة أو ليلتين، فأتت إمرأة فقالت: يا محمد ما أرى شيطانك إلا قد تركك، فأنزل الله عز وجل، وَالضُّحَىٰ * وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ * (١)

وقال ابن الجزري: روى أبو العلاء بإسناده عن أحمد بن فرح، عن البزي: أن الأصل في ذلك أن النبي ﷺ انقطع عنه الوحي، فقال المشركون: قلى محمداً ربه، فنزلت "والضحى" فقال النبيﷺ: الله أكبر (٢).

ثم قال رحمه الله: وهذا قول الجمهور من أئمتنا: الحسن بن غلبون، وأبي عمرو الداني، وأبي الحسن السخاوي، وغيرهم من متقدم ومتأخر (٣)

وقال النويري: اعلم أن سنة التكبير عند الختم قد وردت عن أهل مكة قاطبة: القراء والعلماء عمن روى عنهم صحت واستفاضت واشتهرت حتى بلغت حد التوتر..... وقد صار عليه العمل في سائر الأمصار عند ختمهم في المحافل، وكثير منهم

---

١ - الضحى/ ١، ٢

٢ - تفسير ابن كثير سورة الضحى ٤/ ٥٢١

٣ - النشر ٢/ ٤٠٥، ٤٠٦

يقوم به في صلاة رمضان، وثمة آثار مروية عن النبيﷺ مشهورة و مستفيضة جاءت عن الصحابة والتابعين[١]

هذا وقد جاء حديث التكبير في مستدرك الحاكم بإسناده حيث يقول رحمه الله: حدثنا أبو يحيى محمد بن عبد الله..، حدثنا أبو عبد الله الصائغ، حدثا أحمد بن محمد - البزى - قال: سمعت عكرمة بن سليمان يقول: قرأت على إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين، فلما بلغت "والضحى" قال: كبر عند خاتمة كل سورة حتى تختم، وأخبره عبد الله كثير: أنه قرأ على مجاهد فأمره بذلك، وأخبره مجاهد أن ابن عباس أمره بذلك، وأخبره ابن عباس أن أبيّ بن كعب أمره بذلك وأخبره أبيّ بن كعب أن النبي ﷺ أمره بذلك.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجه البخاري ولا مسلم وذكر الذهبي ما يؤكد على سند حديث التكبير واتصاله.

وأقول: يكفي في حجية سنة التكبير وسنده حديث الحاكم، وما ذكره الذهبي كما يكفي في تقويته، رواية إمام الحديث سفيان بن عيينة، وما أورده ابن الباذش من طريق حافظ المغرب ومحدثها أبي عمر بن عبد البر، وهذا كله عاضد قوى لحديث التكبير[٢]

وأخيراً فإن أحداً لا ينكر أن التكبير نقل عن طريق القراء بطريق التواتر عن الذين يستحيل تواطؤهم على الكذب، ولا إشكال في صحته، إذ هو متعلق بالقرآن الكريم من حيث نقله وتواتره.

ولا يقدح في ذلك كون البزى لين في الحديث، لأن حديث التكبير جاء عن طريق القراء مسلسلاً ويرحم الله مكي بن أبي طالب حين قال:

المحدثون تبع للقراء في القراءة، ويرحم الله السخاوي حين قال في حديث التكبير: إنه صحيح الإسناد، ولم يخرجاه - البخاري ومسلم - وراه البيهقي في الشعب.

---

١ - شرح النويري ٦/ ١٥٣

٢ - يراجع/ إرشاد البصير ٤٥ وما حولها.

وما يلزم التأكيد عليه هنا هو أن سنية التكبير هذه نص عليها الشاطبي وابن الجزري.

أما الشاطبي فقد قال:

وفيه عن المكين تكبيرهم مع الـ ❖❖❖ خواتم قرب الختم يروى مسلسلا[1]

وأما ابن الجزري فقد قال:

وسنة التكبير عند الختم ❖❖❖ صحت عن المكين أهل العلم.

في كل حال ولدى الصلاة ❖❖❖ سلسل عن أئمة ثقات[2]

وزاد ابن الجزري على الشاطبي حين قال:

والكل للبزى رووا وقنبلا ❖❖❖ من دون حمد ولسوس نقلا

تكبيره من انشراح وروى ❖❖❖ عن كلهم أول كل يستوى[3]

حكم التكبير:

والمراد به هنا بيان أوجه التكبير من فصل ووصل وهذا على حكمين:

الأول: حكم التكبير بين السورتين، وهذا الذي ذكره كل من الشاطبي وابن الجزري في منظومتيهما وإن اختلفت عبارة كل منهما، ثم إنهما يتفقان على منع واحد منها.

وأقول القسمة العقلية توجب ثمانية أوجه بين السورتين هي على الترتيب الآتي:

الأول: قطع الجميع [آخر السورة – التكبير – البسملة - أول السورة]

الثاني: قطع آخر السورة عن التكبير، وقطع التكبير عن البسملة ووصل البسملة بأول السورة.

الثالث: قطع آخر السورة عن التكبير وصل التكبير بالبسملة مع الوقف عليها والبدء بأول السورة.

الرابع: قطع آخر السورة عن التكبير، وصل التكبير بالبسملة بأول السورة

---

١ - البيت ١١٢٦ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة/ ١٠٧

٢ - البيتان ١٠٠٠، ١٠٠١ من الطيبة، إتحاف البررة/ ٢٦٢

٣ - البيتان ١٠٠٤، ١٠٠٥ من الطيبة، إتحاف البررة/ ٢٦٢

الخامس: وصل آخر السورة بالتكبير مع الوقف عليه، وعلى البسملة والبدء بآخر السورة

السادس: وصل آخر السورة بالتكبير مع الوقف عليه، و وصل البسملة بأول السورة.

السابع: وصل آخر السورة بالتكبير ووصل التكبير بالبسملة مع الوقف عليها، والبدء بأول السورة

الثامن: وصل الجميع [آخر السورة بالتكبير بالبسملة بأول السورة]

أما الوجه الممتنع منها فهو السابع، وذلك لأن البسملة لأول السورة لا لآخرها ثم إن الأوجه السبعة الباقية على ثلاثة أنواع: أولها: نوعان على كون التكبير لأول السورة وهما: الثالث والرابع، ثانيها: نوعان على كون التكبير لآخر السورة وهما: الخامس والسادس، ثالثها: ثلاثة أنواع محتملة كون التكبير لأول السورة أو لآخرها وهي: الأول والثاني والثامن.

والأنواع السابقة محل اتفاق في كلام الشاطبي وابن الجزري في منظومتيهما، غير أن تعبير الشاطبي غير ابن الجزري....

أما الشاطبي فقد قال:

فإن شئت فاقطع دونه أو عليه أو ❖❖❖ صل الكل دون القطع معه مبسملا[1]

قلت: أما القطع دون التكبير أي على آخر السورة الماضية فهذا عليه وجهان جائزان خلافاً لما نص عليه ابن القاصح من أنها ثلاثة، أما الوجهان فهما: الثالث والرابع في الترتيب السابق، وأما قوله "أو عليه" أي: على وصل آخر السورة بالتكبير فهذا أيضاً عليه وجهان جائزان خلافاً لابن القاصح كذلك، وهما الخامس والسادس في الترتيب السابق، وهما معاً – دونه أو عليه - أي على آخر السورة الماضية، وعلى التكبير، وهذا عليه وجهان كذلك هما الأول والثاني في الترتيب السابق، وأما قوله " أو وصل الكل" فيعني وصل الجميع وهو الوجه الثامن في الترتيب السابق، وأما

---

١ - البيت ١١٢٩ من الشاطبية.، ويراجع إتحاف البررة/ ١٠٨

قوله: "دون القطع معه مبسملا" فهذا إشارة إلى الوجه الممتنع وهو السابع في الترتيب السابق وهو الذي نص عليه ابن الجزري حيث قال:

وامنع على الرحيم وقفاً إن تصل ❖❖❖ كلا وغيره ذا أجز ما يحتمل[1]

قلت أما الشاطبي فذكر الأوجه الممكنة = العقلية = المحتملة = الجائز والممتنع وتوقفى معه في أمرين:

الأول: أن عبارته مع الأوجه الجائزة صعبة الاستنباط ويكفي خلط ابن القاصح السابق ذكره.

الثاني: أنه خالف منهجه - وهو منهج جل العلماء بذكر الأقل وترك الأكثر فضلاً عن عدم الجمع بين الأوجه الجائزة والممتنعة – في باب البسملة - حيث ذكر الوجه الممتنع وترك الأوجه الثلاثة الجائزة الباقية حين قال:

ومهما تصلها مع أواخرِ سورة ❖❖❖ فلا تقفن الدهر فيها فتثقلا[2]

وأما ابن الجزري فحسناً فعل، وتوفيقاً أصاب وأجاد حيث ذكر هنا وفي باب البسملة الوجه الممتنع حيث قال هناك:

وإن وصلتها بآخر السور ❖❖❖ فلا تقف وغيره لا يحتجر[3]

ثم تأمل براعته وهو ينص على أوجه الاستعادة وهي كلها محتملة وممكنة حين قال:

وقف لهم عليه أو صل[4].....❖❖❖ .....

فأوجه الاستعاذة مع عدم البسملة - في أثناء السورة حال البدء اثنان هما: قطعهما (الاستعاذة، والآية القرآنية وسط السورة) ثم وصلها، ومع البسملة وأول السورة أو أثنائها أربعة هي على الترتيب:

١ - قطع الجميع [الاستعاذة - البسملة – الآية القرآنية (أول السورة أو اثنائها)]

---

١ - البيت ١٠٠٦ من الطيبة، إتحاف البررة/ ٢٦٢

٢ - البيت ١٠٧ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ٩

٣ - البيت ١١١ من الطيبة، إتحاف البررة/ ١٧٤

٤ - البيت ١٠٦ من الطيبة، إتحاف البررة/ ١٧٤.

٢ - قطع الأول [الاستعاذة] ووصل الثاني (البسملة)بالثالث "الآية القرآنية]

٣ - وصل الأول [الإستعاذة] بالثاني [البسملة] مع الوقوف عليه ثم البدء بالثالث. [الآية القرآنية]

٤ - وصل الجميع [الإستعاذة بالبسملة بالآية القرآنية].

وهذه الأوجه باختصار وترتيب: قف وقف، قف وصل، صل وقف، صل صل.

وهذه الأربعة يمكن استنباطها من كلام ابن الجزري الذي ذكر بدقته وبراعته وجهين صالحين ومستوعبين للأربعة بقوله "وقف لهم عليه أوصل"، فثمة وجهان هما القطع والوصل وهما للاستعاذة وما بعدها، وللبسملة وما بعدها أي "قطع ووصل" ثم "قطع ووصل" وإذا اجتمعت الاستعاذة مع البسملة مع أول السورة أو وسطها كانت الأربعة قطع قطع، قطع ووصل الثاني [بما بعده]، وصل الأول [أي بالثاني] وقطع الثاني أي عن الثالث، ثم وصل الأول ووصل الثاني = وصل الجميع.

الثاني: حكم التكبير حال البدء بأول السورة ومع الاستعاذة:

وهذا الحكم لم يذكره الشاطبي وابن الجزري - لسور الختم - ولسور القرآن الكريم كله عند ابن الجزري وهذا عندي على أمرين:

الأول: أول الفاتحة، واعتبار البسملة آية، والأوجه هنا ستة هي:

١ - الاستعاذة موقوفاً عليها، والبسملة كذلك= قطع الاستعاذة عن البسملة.

٢ - الاستعاذة موقوفاً عليها، والتكبير موقوفاً عليه مع تحقيق الهمزة (أكبر) والبسملة كذلك = قطع الجميع مع التكبير.

٣ - الاستعاذة موقوفاً عليها، ووصل التكبير بالبسملة = قطع الأول ووصل الثاني بالثالث.

٤ - الاستعاذة موقوفاً عليها، التكبير موقوفاً عليه مع إبدال الهمزة واواً ثم البسملة= قطع الجميع مع التغيير وهذا الوجه خاص بحمزة من غاية أبي العلاء.

٥ - وصل الاستعاذة بالبسملة بدون تكبير = وصل الجميع بدون تكبير.

٦ - وصل الاستعاذة بالتكبير بالبسملة= وصل الجميع مع التكبير

الثاني: أول أي سورة وعدم اعتبار البسملة آية والأوجه العامة هنا ستة عشر وجهاً بين الاستعاذة والتكبير والبسملة وأول السورة وبيانها كالآتي:

١. قطع الجميع دون تكبير
٢. قطع الاستعاذة ووصل البسملة بأول السورة
٣. قطع الجميع مع التكبير
٤. قطع الاستعاذة والتكبير ووصل البسملة بأول السورة
٥. قطع الاستعاذة ووصل التكبير بالبسملة والوقف عليها والبدء بأول السورة.
٦. قطع الاستعاذة ووصل التكبير بالبسملة بأول السورة
٧. قطع الجميع مع التكبير وتغيير همزة أكبر، وهذا الوجه لحمزة.
٨. مثل السابق لكن مع وصل البسملة بأول السورة
٩. وصل الاستعاذة بالبسملة والوقف عليها والبدء بأول السورة وهذا الوجه بدون التكبير.
١٠. وصل الاستعاذة بالتكبير والوقف عليه بالتحقيق، ثم البسملة موقوفاً عليها ثم البدء بأول السورة
١١. مثل السابق لكن مع وصل البسملة بأول السورة
١٢. وصل الاستعاذة بالتكبير والوقف عليه بالتغيير (الإبدال في همزة أكبر) والبسملة موقوفاً عليها ثم البدء بأول السورة
١٣. مثل السابق لكن مع وصل البسملة بأول السورة، وهذا الوجه والسابق لحمزة وحده
١٤. وصل الاستعاذة بالتكبير بالبسملة
١٥. وصل الاستعاذة بالبسملة بأول السورة = وصل الجميع دون تكبير

١٦. وصل الاستعاذة بالتكبير بالبسملة بأول السورة = ووصل الجميع مع التكبير.

لازمات التكبير:

وهذه اللازمات مفرعة على القول بوصل آخر السورة بالتكبير وهذا ما ذكره الشاطبي حين

قال: .....❖❖❖..... في الوصل مرسلا [١]

ولم يذكر ذلك ابن الجزري، وهذا عندى لأحد أمرين:

١ -الاعتماد على ما ذكره الشاطبي

٢ - أنها مسلمات بديهية تؤخذ بالتلقي كماتؤخذ من مسائل علم التجويد.

أما على القول بأن التكبير لا يوصل فلا حاجة إلى ذكر هذه اللازمات إذ الكسر يبتدئ بفتح همزته.

والأمر قريب على القول بأن التكبير يشرع قبله تهليل ووصلناهما بآخر السورة فلا يتغير شيء مما يتعلق بأواخر السورة سواء أكان أخر السورة متحركاً أو ساكناً، إلا أن يكون الساكن تنويناً فإنه يدعم نحو مُمَدَّدَةٍ(9) [٢] لا إله إلا الله وهذا اللازم لم يذكره الشاطبي وابن الجزري، واكتفى الشاطبي بذكر اللازمات التابعة للتكبير فقط دون التهليل لقلة طرقه، ولأن أول التهليل حرف متحرك وأول التكبير همزة وصل قبل ساكن، وفي الوصل بآخر السورة تسقط همزة الوصل ويبقى الساكن فينظر في أواخر السور وهذا على أربعة أقسام على نوعين:

الأول: أن يكون آخر السورة ساكن وهذا على قسمين:

---

١ - البيت ١١٣٠ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ١٠٨

٢ - سورة الهمزة/ ٩

أولهما: الساكن الصحيح نحو آخر: الضحى، والشرح واقرأ...

ثانيهما: أن يكون الساكن تنويناً نحو آخر: العاديات، والقارعة....

والحكم في هذين القسمين التخلص من التقاء الساكنين بكسر الأول، يستوى في ذلك الساكن الصحيح والتنوين ويستوى كذلك التنوين في حالة النصب في نحو آخر النصر" وفي حالة الرفع، نحو آخر "العاديات" وفي حالة الجر نحو آخر "المسد".

وفي هذين القسمين يقول الشاطبي رحمه الله:

وما قبله من ساكن أو منون ❖❖❖ فللساكنين اكسره في الوصل مرسلا[1]

الثاني: أن يكون آخر السورة متحرك وهذا على قسمين:

أولهما: أن يكون المتحرك هاء ضمير نحو آخر "لم يكن" و الزلزلة"

والحكم هنا عدم الصلة لأجل الساكن بعدهما على ما تقرر في باب هاء الكناية:

ولم يصلوها مضمر قبل ساكن[2] ❖❖❖.....

ثانيهما: أن يكون المتحرك غير هاء ضمير وهذا على ضربين:

الأول: أن يكون حركة آخر السورة حركة إعراب نحو آخر: القدر، والتكاثر

الثاني: أن تكون حركة آخر السورة حركة بناء نحو، آخر التين والماعون، والحكم في هذين الضربين أن يترك على إعرابه أو بنائه، أي: وصله على حركته سواء أكانت فتحة كآخر التين والماعون... أو كسره كآخر القدر والعصر.... أو ضمة كآخر الكوثر.

وفي القسمين السابقين يقول الشاطبي رحمه الله:

وأدرج على إعرابه ماسواهما ❖❖❖ ولا تصلن هاء الضمير لتوصلا[3]

تتمة:

يجوز المد للتعظيم عند من أخذ به لأصحاب القصر كما أطلقه جمع من المحققين، لأن الإتيان به على أنه ذكر وإن أجرى مجرى القرآن.

ثالثاً - الخاتمة:

سبق أن ذكرت - في المكونات العامة للمنظومتين - أن:

---

١ - البيت ١١٣٠ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ١٠٨

٢ - البيت ١٥٨ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ١٣

٣ - البيت ١١٣١ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ١٠٨

-الشاطبي جعل بابا للتكبير ومسائله ثم جعل باباً آخر للخاتمة ضمنه مخارج الحروف وصفاتها التي يحتاج القارئ إليها، ثم تحدث عن أمور تتعلق بالختم.

-ابن الجزري جعل الباب الأخير للتكبير ومسائله موجزاً ومختصراً مسائل كثيرة على نحو ما بينا، ثم تحدث فيه على أمور تتعلق بالختم...

وما يلزم الباحث أن يؤكده هنا هو بعض الإشكاليات والقضايا المتعلقة بمخارج الحروف وصفاتها التي يحتاج القارئ إليها، وهو ما يتضح فيما يأتي:

١ - إشكالية تقديم ابن الجزري الحديث على المخارج والصفات في المقدمة في حين أخرّها الشاطبي.

-أما تأخير الشاطبي فلأن الحديث عن باب مخارج الحروف وصفاتها التي يحتاج القارئ إليها من زيادات القصيد - الشاطبية - على ما في التيسير، ولكن ذكره أبوعمرو الداني في آخر كتاب "الإيجاز" وعلى ما فيه نظم الشاطبي

وعليه فما ذكره بعض الشراح من أن باب مخارج الحروف يعد من زيادات القصيد يعنون على التيسير لا على صاحب التيسير – الداني

والذي يظهر لي أن تأخير الشاطبي لذكر الباب الذي معنا يرجع إلى أحد أمرين:

أولهما: ليفصل بين ما في التيسير وغيره، حيث نص صراحة على اختصار التيسير لااختصار كلام صاحب التيسير حين قال:

وفي يسرها التيسير رمت اختصاره ❖❖❖ فأجنت بعون الله منه مؤملا[1]

ثانيهما: أن هذا الباب لاتعلق له بعلم القراءات إلا من حهة التجويد، وساعده على ذلك أن أكثر مؤلفي القراءة لا يذكرونه بل يحيلونه على كتب التجويد.

وأما تقديم ابن الجزري لهذا الباب وكذا كل ما يتعلق به من التجويد والوقف والابتداء ....الخ. مما أشار إليه في قوله: .....❖❖❖ وكيف يتلى الذكر والوقوف[1]

---

١ - البيت ٦٨ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة / ٦.

يعني: من التجويد والتحقيق .... الخ، مما يجب تقديمه ليحيط به المبتدئ علماً قبل شروعه لما ينتهي على ذلك من الإظهار والإدغام والإمالة.....الخ

ولزيادة التوضيح فضلاً عن التعليل أقول: إن معرفة هذا الباب تأتي في مقدمة ما يجب أن يرسخ عند طالب العلم إذ علة الأحكام في الأبواب المذكورة لن تظهر للقارئ الكريم إلا إذا كان على علم بقضايا هذا الباب، فعلة الإظهار مثلا: بعد المخرج ومن لا يعلم المخرج لا تتضح عنده العلة، أو سبب الإدغام: التماثل أو التجانس أو التقارب، ومن لا يعرف هذا الباب لن يتضح لديه معرفة سبب الإدغام، وقس على هذا، وعليه فإن الكلام على مخارج الحروف وصفاتها من أهم ما يحتاج إليه القارئ، ويرحم الله مكي ابن أبي طالب حين قال: اللحن لحنان جلي وخفي، فالجلي ترك الإعراب، والخفى: ترك إعطاء الحروف حقوقها، وذلك إنما يكون بإخراجها من غير مخارجها وإدراجها في غير مدارجها، وتحليتها بغير صفاتها الواردة على ألسنة القراء الذين خصهم الله تعالى بنقل شريعة القراءة وإقامتهم لضبط ما اشتمل عليه من الألفاظ، فالقراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول ولا عذر لجاهل لأن فرضه السؤال[٢].

٢ - إشكالية عدم الوفاء بكل صفات الحروف فضلاً عن الإيهام في تحديد المراد بالحروف.

وأقول أما المراد بمخارج الحروف عند الشيخين فحروف الهجاء لا حروف المعاني ولا الحروف المترددة بين مخرجين مثل الحروف المخفاة، والممالة، والمسهلة، وقد وفى كل منهما بذكر مخارج الحروف الهجائية وعددها تسعة وعشرون حرفاً، كل حسب مذهبه، أما حروف المعاني فلا تعلق لها بما نحن فيه، إذ الحروف الهجائية عربية الأصول، وصفاتها نوعان:

الأول: نوع يحتاج القراء إليه ويتبادلونه فيما بينهم وهو ما ذكره كل من الشيخين

الثاني: نوع لا يحتاج القراء إليه فلم يذكراه وهو مذكور في كتب العربية.

فالحديث إذن عن مخارج الحروف الهجائية وصفاتها الذاتية والعرضية وما يتعلق بذلك من قضايا يمكن توضيح أهمها فيما يأتي:

---

١ - البيت ٦٠ من الطيبة، إتحاف البررة/ ١٧١

٢ - ينظر/ إبراز المعاني/ ٧٤٣.

أولاً - مخارج الحروف:

مذهب كل من الشاطبي وابن الجزري في المخارج:

-أما الشاطبي فتابع سيبويه وكثير من القراء والنحاة وجعلوا مخارج الحروف الفرعية ستة عشر، دائرة على ثلاثة مخارج عامة وهي: الحلق والفم والشفة أو يقال: الحلق واللسان والشفتان والمعنى واحد.

-وأما ابن الجزري فتابع الخليل بن أحمد الفراهيدي ومكي بن أبي طالب والهذلي وابن شريح وغيرهم، وهو الذي أثبته ابن سينا في كتاب أفرده في المخارج وقالوا: إن مخارج حروف المعجم "التسعة والعشرين" سبعة عشر مخرجاً فرعياً دائرة على أربعة مخارج عامة هي: الجوف، الحلق، والفم، والشفة.

-وذهب آخرون منهم الفراء وقطرب والجرمي وابن كيسان إلى أن مخارج الحروف الفرعية أربعة عشر مخرجاً دائرة على ثلاثة مخارج عامة هي الحلق، والفم، والشفة.

أقول: والفرق بين مذهب سيبويه ومن تابعه والفراء ومن تابعه في مخارج اللسان أنها عند سيبويه: عشرة وعند الفراء ثمانية حيث جعل اللام والنون والراء من مخرج واحد.

قال الشاطبي: ومن طرف هن الثلاث لقطرب ❖❖❖ ويحيى مع الجرمى معناه قولا [1]

أما الفرق بين سيبويه ومن تابعه كالشاطبي وهو ما يهمنا هنا - وبين الخليل بن أحمد ومن تابعه كابن الجزري وهو ما يلزمنا هنا - ففي الأمور التالية:

-زاد الخليل ومن تابعه مخرجاً عاماً وهو الجوف في حين وزع سيبويه وأنصاره حروف الجوف على الحروف المشابهة لها فجعلوا الألف المدية مع الهمزة من أقصى الحلق، والياء المدية مع الياء المتحركة من وسط اللسان، والواو المدية مع الواو المتحركة من الشفتين.

---

١ - البيت ١١٤٤ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/١٠٩.

قال ابن الجزري في مخارج الجوف:

فالجوف للهاوى وأختيه وهي ❖❖❖ حروف مد للهواء تنتهي[١]

وقال في أقصى الحلق:

وقل لأقصى الحلق همز هاء ❖❖❖ ثم لوسطه فعين حاء[٢]

-وجعل الشاطبي الألف المدية مع الهمزة والهاء في أقصى الحلق فقال:

ثلاث بأقصى الحلق[٣] .... ❖❖❖....

يريد حروف"أها" الثلاثة من قوله "أهاع"[٤]

-وجعل الشاطبي الياء المدية مع الياء المتحركة في وسط اللسان فقال:

ووسطهما منه ثلاث.....[٥]

والثلاث هي الجيم والشين والياء المدية والمتحركة على السواء، وهي أول حروف :

.....❖❖❖ جرى شرط يسرى .....[٦]

وقال ابن الجزري: ..... والوسط فجيم الشين يا[٧] ❖❖❖.....

والياء هنا هي المتحركة واللينة، أما المدية فسبق أن مخرجها الجوف.

-وجعل الشاطبي الواو المدية مع المتحركة من الشفتين فقال:

..... ❖❖❖وللشفتين اجعل ثلاثا لتعدلا[٨]

وهذه الثلاث هي أوائل كلم: .....❖❖❖..... وجوه بنى ملا[٩]

---

١ - البيت ٦٢من الطيبة، إتحاف البررة ١٧١

٢ - السابقان ٦٣، ١٧١ على الترتيب

٣ - - البيت ١١٣٨ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ١٠٨

٤ - السابقان ١١٤٩، ١٠٩ على الترتيب

٥ - السابقان ١١٤٠، ١٠٨ على الترتيب

٦ - السابقان ١١٤٩، ١٠٩ على الترتيب.

٧ - البيت ٦٥ من الطيبة، إتحاف البررة / ١٧٢

٨ - البيت ١١٤٧ من الشاطبية ويراجع إتحاف البررة: /١٠٩

٩ - السابقان ١١٤٩، ١٠٩ على الترتيب.

وقال ابن الجزري: للشفتين الواو باء ميم[١] ❖❖❖.....
والواو هنا هي المتحركة واللينة، أما المدية فسبق ذكرها مع حروف الجوف.
أوضح الشاطبي أموراً تتعلق بالغنة: مخرجها وحرفاها وحالتها فقال:
وغنة تنوين ونون وميم ان ❖❖❖ سكن ولا إظهار في الأنف يجتلى[٢]
واقتصر ابن الجزري على مخرج الغنة فقال: .....❖❖❖ وغنة مخرجها الخيشوم[٣]

ما سبق في مذاهب العلماء لمخارج الحروف إنما هو على سبيل التقريب للدرس العلمي، أم التحقيق والحصر فلا، لهذا قال بعضهم:
والحصر تقريب وفي الحقيقة ❖❖❖ لكل حرف بقعة دقيقة
إذ قال جمهور الورى مانصه ❖❖❖ لكل حرف مخرج يخصه
أقول: التحقيق أو الحصر أن كلاً له مخرج يخالف الآخر باعتبار الصفات وإلا كان إياه.

- يستفاد مما سبق أخيراً في إزالة بعض الإشكاليات، فإذا قلنا إن الشفتين مخرج لثلاثة أحرف هي الواو، والباء، والميم، واللفاء مخرج يقاربها، ثم أردنا التعليل لسبب إظهار الميم الساكنة عند الواو والفاء وإخفائها عند الباء والثابت أن سبب الإظهار بعد المخرج، وهنا تجانس بين الميم والواو، وتقارب للميم مع الفاء، وتجانس مع الباء، والجواب أن سبب الإظهار ما زال هو: بعد المخرج، فالميم تدغيم في الميم لأنهما حرف واحد وله بقعة دقيقة واحدة، ويخرج بالقرب منها حرف الباء فحق له الإخفاء لعدم كمال القرب كالميم وعدم تحقق البعد وأوله مع الواو وإن كانا في مخرج واحد كما ذكر سيبويه والخليل وغيرهما أما على القول بأن لكل حرف مخرج يخصه فثمة بعد بين الميم والواو يزداد مع الفاء، وعليه فما زال سبب الإدغام كمال القرب وأقواه عند التماثل، وسبب

---

١ - البيت ٧١ من الطيبة، إتحاف البررة/ ١٧٢
٢ - البيت ١١٥١ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ١٠٩
٣ - البيت ٧١ من الطيبة ويراجع إتحاف البررة/ ١٧٢

الإظهار وهو البعد يبدأ بالبعد النسبي كما سبق وسبب الإخفاء عدم كمال القرب وعدم كمال البعد وأوله البعد النسبي للباء هنا.

- من المخالفات بين الشاطبي وابن الجزري في باب مخارج الحروف بعد الاتفاق على تحديد مخارج الحروف التسعة والعشرين وحروف المد الثلاثة - أن الشاطبي جمع هذه الحروف في بيتين ردف تعينها فقال:

وفي أول من كل بيتين جمعها ❖❖❖ سوى أربع فيهن كلمة أولا
أهاع حشا غاو خلا قارئ كما ❖❖❖ جرى شرط يسرى ضارع لاح نوفلا
رعى طهر دين تمه ظل ذي ثنا❖❖❖ صفا سجل زهد في وجوه بنى ملا[1]

أما ابن الجزري فذكر حروف كل مخرج ردف تعيينه وتحديده كما في نحو:

وقل لأقصى الحلق همز هاء❖❖❖ ثم لوسطه فعين حاء[2]

وهكذا بقية الحروف حتى قال: ..... ❖❖❖ وغنة مخرجها الخيشوم[3]

وعندي أن لكل وجهته ووجاهته.

أما ابن الجزري فللتعريف المباشر بالمخرج وحروفه، لكن أشكل لما جعل للغنة مخرجا كبقية المخارج، وثمة خلاف بين العلماء هل هي حرف أو صفة، لهذا فصل الشاطبي بالحروف مجتمعة آخر المخارج، وذكر بعدها مخرج الغنة وما يتعلق بها، ففصل بين الحروف التسعة والعشرين ومخارجها وبين الغنة وأمورها، وهما يتفقان على أن للغنة مخرجاً مقدراً هو السادس عشر عند الشاطبي والسابع عشر عند ابن الجزري.

ثانياً - صفات الحروف:

ونقصد بهذا النوع الأول من الصفات وهو: تلك الصفات التي يحتاج القراء إليها ويتبادلونها فيما بينهم، ونقول أولاً: إذا كان المخرج هو المكان الذي ينحصر فيه

---

١ - الأبيات ١١٤٨ -١١٥٠ من الشاطبية، ويراجع إتحاف الررة/ ١٠٩

٢ - البيت ٦٣ من الطيبة، ويراجع إتحاف البررة/ ١٧١

٣ - السابقان ٧١، ١٧٢ على الترتيب

الهواء الخارج من الرئتين، والذي يوجهه الشخص إلى مقطع من مقاطع الصوت، فإن الصفة هي: الكيفية التي يكون عليها هذا الهواء داخل المخرج.

وكما جاء الاختلاف بين الشيخين في عدد المخارج جاء الاختلاف في عدد الصفات على النحو التالي:

أولاً: الصفات التي لها ضد

- العدد: عددها عند الشاطبي أربعة قال عنها:

وجهر ورخو وانفتاح صفاتها ❖❖❖ ومستفل فاجمع بالأضداد أشملا[1]

وعددها عند ابن الجزري خمسة قال عنها:

صفاتها جهر ورخو مستفل ❖❖❖ منفتح مصمتة والضد قل[2]

حيث زاد صفة الإصمات وضدها.

ويبدو أن الوجهة الحقة مع الشاطبي في اقتصاره على الأربعة حيث رأينا أهمية كل صفة وضدها وأثرهما على القراءة ولا سيما ما رأيناه في أثرهما على الصفات العرضية كالتفخيم والترقيق، وامتد هذا الأثر إلى الكثير من الأحكام كالإدغام الكامل والناقص وغير ذلك.

ولا أدري ما العلة في زيادة ابن الجزري لصفة الإصمات وضدها، وما يترتب أدائياً على معرفتهما، ولو اقتصر على ما ذكره الشاطبي لكان أولى، وتترك الصفة وضدها كما ترك الكثير مما لا أثر ظاهر له في الأداء، ويكون محل ذكرها كباقي الصفات التي لا حصر لها في كتب اللغة.

-الترتيب:

اتفق الشاطبي وابن الجزري على البدء بالجهر ثم الرخاوة، ثم اختلفا فقدم الشاطبي الانفتاح على الاستفال، وعكس ابن الجزري.

أمّا ما بدءا به من جهر ثم رخاوة فأتفق معهما للازم هاتين الصفتين وضدهما ولشدة التقارب في تحديد المراد بهما، هذا التقارب الذي يزداد أحياناً ليصل إلى إطلاق

---

١ - البيت ١١٥٢ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ١٠٩

٢ - البيت ٧٢ من الطيبة، ويراجع إتحاف البررة/ ١٧٢

كل منهما على الآخر، فالأكثرون على أن الجهر: انحباس النفس، والشدة: انحباس الصوت، ويرى البعض العكس.

كما أتفق معهما في هذا التنويع بين صفة قوة حقها الصدراة، وبعدها صفة ضعف حقها التأخير، لكن أتساءل أيهما أقوى: الجهر وضده أم الشدة وضدها؟

الذي يظهر هو أن الشدة أقوى فكان حقها التقديم، لكن لما كان بين الشدة وضدها صفة بينية، وهما يتكلمان عن الصفات التي لها ضد فقط قدما ما جاء على شرطهما "فأجمع بالأضداد" "والضد قل" ولولا هذا لقدما الشدة وضدها على الجهر وضده، وهذا ما يعكسه فعل الشاطبي فيما يأتي:

قدم الشاطبي الانفتاح وضده (الإطباق)، على الاستفال وضده الاستعلاء، وعكس ابن الجزري.

أما تقديم الشاطبي فلأن الإطباق وضده أقوى من الاستعلاء وضده.

-أما ابن الجزري فيبدو أن وجهته هو التدرج من الأضعف إلى الأقوى فلما قدم الجهر وضده على الشدة وضدها مع أن كلا منهما انحباس إلا أن الجهر أضعف من الشدة، وفعل هذا مع الاستعلاء وضده، والإطباق وضده فمع أن كلا منهما ارتفاع إلا أنه مع الإطباق يصل إلى حد الإلصاق.

-عدد حروف كل صفة:

يتفق الشاطبي واين الجزري في عدد حروف كل صفة إلا صفة واحدة هي الصفة البينية والتي زاد فيها الشاطبي حروف المد وهي ليست من التسعة والعشرين.

يقول الشاطبي: وما بين رخو والشديدة "عَمْرُنَلْ"❖❖❖ و" واي" حروف المد والرخو كملا[1]

وقال ابن الجزري: وبين رخو والشديد لن عمر[2]❖❖❖.....

---

١ - البيت ١١٥٤ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة / ١٠٩

٢ - البيت ٧٤ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة/ ١٧٢

والتساؤل: ما موقف ابن الجزري من حروف المد "واي" ؟ الذي يظهر هو أن ابن الجزري لا يعتبر حروف المد في جميع الصفات وكذا الشاطبي في غير الشدة والرخاوة التي معنا، وفي غير صفتي الهاوي والعلة من الصفات التي لا ضد لها.

وثمة إشكالية مع الشاطبي وابن الجزري هنا، الأول لم يعتبر حروف المد في باب المخارج، وتراه يذكرها في باب الصفات، والثاني جعل لحروف المد مخرجاً فرعياً مقدراً، ولم يعتبرها في صفات الحروف.

ثانياً: الصفات التي لا ضد لها:

- العدد: عند الشاطبي عدد الصفات التي لا ضد لها ثمانية هي على ترتيب الشيخ لذكرها: الصفير، والتفشي، والانحراف، والتكرير، والاستطالة، والهاوي، والعلة، والقلقلة.

أما ابن الجزري فعددها عنده: سبعة هي على ترتيبه: الصفير، والقلقلة، واللين، والانحراف، والتكرير، والتفشي، والاستطالة.

والخلاف بينهما في الأمور الآتية:

- جعل الشاطبي صفة للألف يقال لها الهاوي حين قال:

كما الألف الهاوى[1].....❖❖❖.....

ووصف الألف بالهاوى لأن مخرجها اتسع بجريانه في هواء الفم أشد من اتساع مخرج الياء والواو، أو يقال في وصف الألف بالهاوى: لأنه في الحقيقة راجع إلى الصوت الهاوى الذي بعد الفتحة، ومع اشتراك الياء والواو في هذا إلا أننا نحس بشيء من التعرض للهواء عند الياء والواو، من رفع اللسان عند الياء، وضم للشفتين عند الواو، أما مع الألف فيكون الفم فيه مفتوحاً[2].

نعم قد تسمى الحروف الثلاثة الهوائية لأنها تخرج في هواء الفم، وقد يقال لها أيضاً الهاوية لأنها تهوى في الفم، وليس لها حيز في الفم يعتمد في خروجها عليها على أن بعض النحويين يجعلون الألف وحده هو الهاوي لأنه أشد هويا في الفم، لأنه

---

١ - البيت ١١٥٨ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ١١٠

٢ - إبراز المعاني/ ٧٥٤.

أشد امتداداً واستطالة فهو يتمحض للمد، وهذه الصفة ليست عند ابن الجزري اللهم إلا ما رأيناه وهو يصف الألف عند بيان مخرجها ومخرج الياء والواو من الجوف حين قال:

فالجوف للهاوى وأختيه وهي ❖❖❖ حروف مد للهواء تنتهي[١]

والتساؤل: هل في ذكر ابن الجزري لهذه الصفة مع المخارج غنية عن ذكرها هنا. الذي يظهر خلاف ذلك وهو ما تعكسه مقدمة الجزرية في نفس البيت:

فألف الجوف وأختاها وهي ❖❖❖ حروف مد للهواء تنتهي[٢]

نعم ثمة ملمح وإشارة في كلام ابن الجزري لكن نحن مع اعتبارها صفة أم لا والثابت أن الصفات عند ابن الجزري ومن نحا نحوه: سبعة عشر، خمسة لها ضد فتصير عشرة وسبعة لا ضد لها، أما الشاطبي ومن نحا نحوه فالصفات ستة عشر أربعة لها ضد فتصير ثمانية وثمانية لا ضد لها.

-جعل الشاطبي صفة لحروف العلة جمعها في كلمة آوى= ءاوى وهي الهمزة والألف والواو والياء ، ووصفت هذه الحروف بحروف العلة لأنها متهيئة لذلك ومعدة له، أو أنها حروف اعتلال لما يعتريها من القلب والإبدال على ما هو معروف في علم التصريف، أو لأنها بالخروج من حال إلى حال على ما عرف من حالهما، وأكثر المصنفين على أن حروف العلة ثلاثة "واى"

ويبدو أن وجهة الشاطبي في جعل الهمزة مع الثلاثة هو: ما يدخلها من أنواع التخفيف حذفا وتسهيلاً وقلبا.

هذا وبعض العلماء على عد الهاء مع حروف العلة لانقلابها همزة: نحو : ماء، وأيهات.

قال الشاطبي:

كما الألف الهاوى و "آوى" لعلة[٣]❖❖❖.....

والتساؤل هنا – مع ما سبق - لم لم يذكر الناظم الواو والياء مع الهاوى؟

---

١ - البيت ٦٢ من الطيبة، ويراجع إتحاف البررة/ ١٧١

٢ - البيت ١٠ في مقدمة الجزرية، ويراجع إتحاف البررة/ ٣٧٣.

٣ - البيت ١١٥٨ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/ ١١٠

ويمكن أن يقال: اقتصر الناظم في ذكر الصفات اللازمة لكل فلما كانت الألف تلازمها الياء والواو ذكر لهما العلة.

- لم يذكر ابن الجزري الصفتين السابقتين وجعل موضعهما صفة اللين فقال:

.....❖❖❖..... واللين

واو وياء سكنا وانفتحا❖❖❖ قبلهما [1].....

والتساؤل: هل اقتصر ابن الجزري على الحروف الأصلية ذات المخرج المحقق، بخلاف الشاطبي الذي يعتمد أحياناً على المحقق والمقدر على السواء؟

الظاهر هذا بدليل ذكره لحروف العلة (المد - واي -) مع الصفة البينية التي تقدمت قريباً مع الصفات التي ليس لها ضد. وليس ذلك عند الجزري.

وأرى أن الشاطبي نظر إلى حروف العلة - المد – باعتبار أن صفة المد من الصفات الذاتية لهذه الحروف أي لا تنفك عنها إذ إننا نطلق على المد الطبيعي : المد الذاتي، لأن ذوات حروف المد لا تقوم إلا به بخلاف اللين.

وقد يعترض معترض: فلماذا لم يذكر ابن الجزري في صفات الحروف صفة المد؟

قلت الجواب: من أمور:

الأول: ما تقدم قريبا في اقتصاره على الحروف الأصلية المخرج = المحققة المخرج

الثاني: أنه عقد باباً كبيراً للمد والقصر في الطيبة مع ذكره بشيء من الإيجاز في المقدمة الجزرية، لكن يعترض على هذا بأن الشاطبي أيضاً له باب كبير في المد والقصر، قلت زاد ابن الجزري تفصيل المدود في المقدمة، وليس ذلك عند الشاطبي أضف إلى ذلك الأمر ما يأتي:

الثالث: أن ابن الجزري تكلم عن هذه الحروف في مخارج الحروف، وجعل لها مخرجاً خاصاً به، ووصفها أو علل لها بقوله:

فالجوف للهاوى وأختيه وهي ❖❖❖حروف مد للهواء تنتهى[2]

---

١ - البيتان ٧٦ ، ٧٧ من الطيبة، ويراجع إتحاف البررة / ١٧٢

٢ - البيت ٦٢ من الطيبة، ويراجع إتحاف البررة/ ١٧١

فالألف لها صفة الهاوى، وهي مع أختيها الياء والواو يقال لها حروف مد لأنها تنتهي بانتهاء الهواء.

قلت هذه حجة عليه لا له إذ الأولى به لما ذكر مخارج الحروف. وذكر لحروف المد مخرجا هو الجوف، كان عليه أن يعتبر بها في صفات الحروف.

قلت يبدو أنهما يعتبران المخارج والصفات باباً واحداً ففي الذكر في أيهما غنية عن الذكر في الآخر إذ العبرة بمحصلة ما يحتاج القارئ إليه.

وخلاصة ما يذكر في التفريق بين الشيخين في المخارج والصفات هو:

- المخارج عند الشاطبي ومن نحا نحوه ستة عشر مخرجاً فرعياً، ثلاثة في الحلق [أقصاه وأوسطه وأدناه] وعشرة في اللسان [الفم] واثنان في الشفة، وواحدة في الخيشوم، والأمر كذلك عند ابن الجزري إلا أنه زاد مخرجاً هو الجوف وجعله لحروف المد فصارت المخارج عنده ومن ناصره سبعة عشر مخرجاً.

- الصفات عند الشاطبي ستة عشر صفة أيضاً أربعة لها ضد فتصير ثمانية وثمانية لا ضد لها، أما ابن الجزري فالصفات عنده سبعة عشر أيضاً خمسة لها ضد فتصير عشرة وسبعة لا ضد لها.

- يتفق الشاطبي مع ابن الجزري في الأربعة التي لها ضد عند الشاطبي ويضيف ابن الجزري صفة وضدها وهي الإصمات وضده الإذلاق، أما الصفات التي لا ضد لها فيتفقان في ستة هي: الصفير والتفشي، والانحراف، والتكرير، والاستطالة، والقلقلة، ويتمم الشاطبي صفاته بصفتي الهاوى والعلة فيصير الإجمال ثمانية لا ضد لها مع الثمانية قبلها فالمجموع ست عشرة صفة، أما ابن الجزري فيتفق مع الشاطبي في الستة المذكورة ويضيف صفة اللين فتصير الصفات التي لا ضد لها سبعاً مع العشر قبلها فالمجموع سبع عشرة صفة.

- يتفق الشاطبي وابن الجزري في صفة بين الشدة والرخاوة تسمى بصفة التوسط أو الصفة البينية لكنها ثمانية عند الشاطبي [عمرنل] وواي وهي عند ابن الجزري خمسة [لن عمر] [عمرنل]

ذلكم أهم ما أمكن تتبعة ورصده من خلافات بين الإمامين الجليلين في حديثهما عن المخارج والصفات، ثم هو في الوقت نفسه آخر المسائل التي أمكن تتبعها

ورصدها بين الإمامين في أبواب المقدمة، والتكبير، والمخارج والصفات، وما يتعلق بأمور الختم وهو لبنة أولى، ومؤسسة ومؤصلة لتتبع تغاير منهج الشاطبي وابن الجزري في منظومتيهما وآثار هذا التغاير في أبواب الأصول والفرش وهو ما سيأتي في أبحاث لاحقة ـ إن شاء الله تعالى ـ .

الخاتمة:
أسأل الله حسنها

بعد رحلة شائقة وشائكة في مقدمة وخاتمة منظومتي الشاطبية والطيبة أمكنني رصد أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها وتأصلت لدي من هذه الدراسة والتي يمكن إجمالها فيما يأتي:

أ ـ أهم النتائج:

١. أن المنظومتين من صور حفظ الله لكتابه العزيز على هذه الأمة في قوله (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ(9) الحجر [٩]

٢. أكدت الدراسة على أهمية المنظومتين في حفظ القرآن الكريم بقراءاته المتواترة سبعية وعشرية.

٣. كما أكدت الدراسة على أن المنظومتين بينهما ترابط وتكامل ولا غناء بإحداهما عن الأخرى.

٤. أكدت الدراسة أن في المنظومتين جهد كبيراً وعلماً غزيراً وأن الغوص في أعماقهما يحتاج إلى صفاء قلب وصدق سريرة وعقل واع وفكر ثاقب من أجل فهم مراد الشيخين.

٥. أن قضية الاتباع والمتبعين قضية قرآنية جاءت على أمرين: أحدهما إيجابي والآخر سلبي، وجاءت هذه الدراسة إسقاطا لهذه القضية على أشهر الأئمة المقتدى بهم في منظوماتهم، وبياناً لمتبوعاتها [لوازمها] أو نتائجها هل كانت إيجابية فتكون من جانب الاهتداء، أو جاءت سلبية فتكون من باب الإخلال.

٦. أن الهدف الأسمى وراء عقد هذه الدراسة المنهجية المقارنة وما سيتبعها من دراسات أخرى إن شاء الله - هو ترسيخ مراد الشيخين وإظهار فضلهما وبيان الوجهة الحقة عند كل منهما.

٧. أكدت الدراسة على أن الشكل العام بين المنظومتين متقارب إلى حد ما، كما أن عرضهما للقراءات المتواترة فيه تقارب إلى حد بعيد.

٨. أن جل الخلافات المنهجية بين الشيخين متجهة بل وأمكن بيان ما بينها من ترابط وتلازم

٩. أكدت الدراسة أن غياب المقارنات المنهجية عند شراح المنظومتين جاء من أن هدفهم الأول إنما كان لبيان الخلافات القرائية ومذاهب القراء في ذلك، فضلاً عن تحرير وتأصيل طرق وأوجه هذه الخلافات ومأخذ كل منها.

١٠. أن تغاير المنهج بين الشيخين في بعض المواضع لم ينتج عنه ترك قراءة متواترة أو إضافة قراءة غير متواترة.

١١. أن هذا البحث بنية أولى مؤسسة ومؤصلة، فضلاً عن أنها ضرورية ولازمة في تتبع تغاير منهج الشاطبي وابن الجزري في منظومتيهما وآثار هذا التغاير في قضايا ومسائل القراءات المتواترة التي ستأتي في أبواب الأصول والفرش وهو الهدف الأساسي وراء عقد هذه السلسلة البحثية.

ب ـ أهم التوصيات والمقترحات:

١. ضرورة تنبه الشراح لما سنه الشاطبي وابن الجزري من قواعد منهجية في مقدمة منظومتيهما، والاستفادة والاستعانة بهذا وهم يشرحون أبيات المنظومتين، لا أن يشرحوا وفق ما هو ثابت في خلفيتهم العقلية.

٢. ضرورة العناية بمقدمة المنظومتين هنا خاصة، وباقي المقدمات المؤلفة نظماً ونثراً، وآثار هذه العناية في تتبع تغاير المنهج مع إعمال الفكر في كل ما يقرؤه المسلم وكيف أن العقل يقبله لمسايرته المنهج، لا أن يقبل على علته.

٣. يأمل الباحث من هذه الدراسة ان تتبع بدراسات جامعة تعنى بشرح أبواب المنظومتين معاً وفق ما أفرزته الدراسة هنا على أن يضع الشراح نصب أعينهم تلك القواعد والقوانين المنهجية عند الشيخين، وكان الباحث قد قام بهذا عملياً مع العديد من الطلاب المتقدمين في هذا العلم، ولا سيما طلاب مرحلتي الماجستير والدكتوراه بجامعة أم القرى، وكانت الاستفادة كبيرة وهادفة.

٤. يأمل الباحث أن تتبع هذه الدراسة بدراسات مقابلة في شرح أبيات المنظومات وبيان مذاهب القراء وفق رتبهم لا وضعهم في ترتيب الأبيات وهذا سيسهل على الطالب جمع القراءات.

٥. هذه الدراسة تعد دراسة متقابلة مع دراسات عديدة سعت إلى تتبع نسخ مخطوطات المنظومتين ونسخهما المتعددة، ودراسات أخرى عنت بذكر الخلافات القرائية ومذاهب القراء في هذا وأكدت على أنه آن الآوان لأن ننتقل بهذه المنظومات من العناية بضبطها ونسخها المتعددة إلى

التأصيل لفهمها وما يؤصل لهذا الفهم فهذا هو الغرض الأولى وراء تصنيفها وهو ما يتضح جلياً في الأبحاث القادمة، إن شاء الله تعالى.
والله الموفق والهادي إلى الصراط المستقيم

أهم المراجع والمصادر:

١. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي ت ٥٩٠هـ تأليف أبو شامة الدمشقي ت ٦٦٥هـ، ت إبراهيم عطوة عوض – ط مصطفى البابي الحلبي.

٢. إتحاف البررة بالمتون العشرة – جمع وترتيب وتصحيح الشيخ علي محمد الضباع ط مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٤هـ - ١٩٣٥م.

٣. إرشاد البصير إلى سنة التكبير عن البشير النذير ﷺ لأحمد الزعبي الحسيني.

٤. شرح طيبة النشر في القراءات العشر لابن الناظم ٨٥٩هـ حققه وضبطه وراجعه الشيخ علي محمد الضباع ط ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م

٥. شرح طيبة النشر في القراءات العشر لأبي القاسم النويري حقق وروجع بإشراف لجنة إحياء التراث الإسلامي بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٦. شرح العلامة ابن القاصح على الشاطبية المسمى سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي، وبهامشه غيث النفع للصفاقسي ط الأولى بالمطبعة الأزهرية المصرية ١٣١٧هـ.

٧. طيبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري ت ٨٣٣ه، ضبطه وصححه وراجعه محمد تميم الزعبي ط الثالثة ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م

٨. غنية الطلبة في شرح الطيبة للشيخ محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي - مخطوط مصور عن نسخة في كلية القرآن الكريم بطنطا – جامعة الأزهر.

٩. القراءة بين التواتر وصحة الاسناد دراسة تحليلية – رسالة ماجستير لصاحب البحث نسختان برقمى ٥٠، ٥١ مكتبة كلية القرآن الكريم بطنطا ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

١٠. لسان العرب لابن منظور، ترتيب هجائي دار المعارف ١٩٨١م

١١. النشر في القراءات العشر لابن الجزري تصحيح الشيخ علي محمد الضباع دار الكتب العلمية بيروت - لبنان – بدون.

١٢. النفحات الإلهية في شرح متن الشاطبية للشيخ محمد عبد الدايم خميس ضبط ومراجعة صاحب البحث – دار المنار - للطبع والنشر والتوزيع القاهرة ط الثانية ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٩م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٢٨٤
التمهيد	٢٩٠
المبحث الأول: مظاهر التغاير وآثارها بين الإمامين : الشاطبي وابن الجزري في المنهج العام في المنظومتين.	٣١٩
المبحث الثاني: مظاهر التغاير وآثارها بين الإمامين: الشاطبي وابن الجزري في المقدمة والتكبير والخاتمة.	٣٦٠
الخاتمة	٤٢٥
أهم المراجع والمصادر	٤٢٩
فهرس الموضوعات	٤٣٠